الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

ظاهرة التَّعارُض والتَّرجيح في أصول النَّحو العربي

حبيبة محمد نعمان جبر الرِّفاعي

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمود حسني مغالْسَة

قدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

شعبان ١٤١٦ هـ
كانون الأول ١٩٩٥م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠، وأُجيزت

أعضاء اللّجنة		التوقيع
١- الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة	(رئيسًا)	.....
٢- الدكتور جعفر عبابنة	(عضوًا)	.....
٣- الدكتور وليد سيف	(عضوًا)	.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى بسمة الثغر ونور الحياة ...
إلى من أعطيا دون كلل وكلّ العطاء ...
إلى اللذين صبّرني حبّ العلم على فراقهما ...
وصبّرهما الأمل على الشوق والبعاد
إلى والديّ أنحني إجلالاً وإكباراً لأقدّم لهما ثمرة جهودي المتواضعة

حبيبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

إلى أستاذي المُشرف الدكتور محمود حسني مغالسة، الذي كان لي شرف التلمذة على يديه. ثمّ منحني فخر إشرافه على رسالتي فوقف معي لحظة لحظة؛ يرشد ويوجّه، ويبني فيّ روح البحث العلمي القويم.

تعجز كلماتي، وتجفُّ أقلامي، كلّما حاولت أن أُزجي له بعض ما يستحقُّه من ثناء؛ فقد تعهّدني بعلمه الواسع، وبقلبه الكبير، فلم يملّ يومًا أسئلتي واستفساراتي وشكواي.

إلى أستاذيَّ الكريمين: الدكتور جعفر عبابنة، والدكتور وليد سيف، اللذين شرفت بالتلمذة عليهما في برنامج الماجستير، ثم توّجا ذلك بقبولهم مناقشة رسالتي هذه. فتعهداها مُذْ كانت مخطوطة و لم يضنّا عليّ بالتقويم والتوجيه.

إلى مكتب تسنيم للخدمات الطلابية-إربد لجهوده في طباعة وتنسيق وتنضيد هذه الرسالة.

إلى كل من وقف معي في مسيرتي هذه من قريب أو بعيد، فإن خفيت أسماؤهم فإن قلبي يلهج لهم بعظيم الشكر ووافر الامتنان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

ظاهرة التعارض والترجيح في اصول النحو العربي

حبيبة محمد نعمان جبر

اشراف : الاستاذ الدكتور محمود حسني

تتحدث هذه الرسالة حول ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو وتتكون هذه الرسالة من تمهيد وثلاثة فصول :

ففي التمهيد بحثت العلاقة بين ظاهرة التعارض والترجيح في أصول الفقه وظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو .

وفي الفصل الأول تحدثت عن الإطار النظري للتعارض والترجيح فعرّفت التعارض ، وذكرت حكمه، وأركانه ، ورتبته ، وأسبابه ، وأنواعه ، وعرّفت الترجيح، وذكرت أحكامه، وأركانه، وأنواعه.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن طرق النحاة في التوفيق بين الأدلة المتعارضة ، وجاء هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأخذ بكل من الدليلين المتعارضين .

المبحث الثاني : إسقاط أحد الدليلين المتعارضين بأحد وجوه الاعتراضات .

المبحث الثالث : تحجيم أحد المتعارضين بدعوى الشذوذ أو الضرورة الشعرية .

وفي الفصل الثالث تحدثت عن طرق النحاة في ترجيح أحد المتعارضين على الآخر ، وجاء هذا الفصل من أربعة مباحث :-

المبحث الأول : ترجيح سماع على سماع .

المبحث الثاني : ترجيح السماع على القياس .

المبحث الثالث : ترجيح قياس على قياس .

المبحث الرابع : انواع متفرقة من الترجيحات .

وفي الخاتمة عرضت ما توصلت إليه من نتائج في هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس

الموضوع	الصفحات
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المقدمة	ح
التمهيد (ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو وأصول الفقه)	١-٥
الفصل الأول: (التعارُض والترجيح في أصول النحو)	٦-٥٠
المبحث الأول: التعارُض لغة واصطلاحاً	٧-١٢
المبحث الثاني: مستلزمات التعارُض	
المطلب الأول: حكم التعارُض	١٣-١٤
المطلب الثالث: أركان التعارُض	١٨-١٩
المبحث الثالث: (الأدلة النحوية والتعارُض)	
المطلب الأول: معنى الدليل لغة واططلاحاً	٢٠
المطلب الثاني: الأدلة النحوية	٢٠-٣٤
المطلب الثالث: أنواع التعارُض بين الأدلة النحوية ومتعلقاتها	٣٥
المطلب الرابع: أسباب تعارُض الأدلة النحوية	٣٦-٤٥
المبحث الرابع: (الأدلة النحوية والترجيح)	
المطلب الأول: الترجيح لغة واصطلاحاً	٤٦-٤٨
المطلب الثاني: مستلزمات الترجيح	
أ- رتبة الترجيح ساعة التعارُض	٤٨
ب- أركان الترجيح	٤٨-٤٩
جـ- حكم العمل بالدليل الراجح	٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني: (طرق التوفيق بين الأدلة المتعارضة عند النحاة) ٥١-٩٤

المبحث الأول: (الأخذ بكلا الدليلين المتعارضين وتجويزهما) ٥٣-٥٨

المبحث الثاني: (رد أحد المتعارضين وإسقاطه بأحد وجوه الاعتراضات) ...

أ- إسقاط أحد الدليلين المتعارضين بالطعن في إسناده

١- إسقاط النص المعارِض بالطعن في عدالة وضبط ناقله ٥٩-٦٢

٢- إسقاط أحد المتعارضين بدعوى الجهل بقائله ٦٢-٦٦

٣- إسقاط التعارض بتخطئة من صدر عنه أحد المتعارضين..... ٦٦-٧١

ب- إسقاط التعارُض بالاعتراض على متن الشاهد بـ

١- اختلاف الرواية ٧١-٧٣

٢- إسقاط دليل المستدل إذا استدل بما لا يقول به ٧٣

٣- الاعتراض على دليل المستدل بمشاركته في الدليل ٧٤

٤- الاعتراض على المتن بالتأويل ٧٥-٨٠

إسقاط التعارض بالاعتراض على القياس ٨٠-٨٥

المبحث الثالث: (تحجيم النصوص التي تتعارض مع الكثرة الغالبة بدعوى

أ- الشذوذ..... ٨٦-٩٠

ب- الضرورة ٩٠-٩٤

الفصل الثالث: (الترجيح بين الأدلة النحوية المتعارضة) ٩٥-١٥٦

المبحث الأول: ترجيح سماع على سماع ٩٧-١١٢

المبحث الثاني: ترجيح السماع على القياس ١١٣-١٢٠

المبحث الثالث: ترجيح القياس على القياس ١٢١-١٢٥

المبحث الرابع: أنواع أخرى من الترجيحات

أولاً: ترجيح أحد القولين للعالم الواحد في المسألة الواحدة ١٢٦-١٣٣

ثانيًا: ترجيح أهون القبيحين..... ١٣٤-١٣٩

ثالثًا: هل يُرجح اللفظ أم المعنى إذا تعارَضا ١٣٩-١٤٢

رابعًا: ترجيح المُجمع عليه على المختلف فيه ١٤٣

خامسًا: هل يرجح الأصل أم الغالب عند تعارضهما..... ١٤٣- ١٤٤

سادسًا: ترجيح المانع على المقتضي عند تعارضهما ١٤٤-١٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سابعًا: ترجيح الأصل والظاهر على مجرد الاحتمال ١٤٥-١٤٦
ثامنًا: ترجيح أحد الأصلين المتعارضين ١٤٧
تاسعًا: ترجيح ما له نظير من كلام العرب على ما لا نظير له ١٤٨-١٤٩
عاشرًا: إذا تعارض رأيا البصريين والكوفيين فماذا نرجح؟..... ١٤٨-١٥٦
الخاتمة ١٥٧-١٥٩
قائمة المصادر والمراجع..... ١٦٠-١٦٦
الملخص باللغة الإنجليزية ١٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخص باللغة العربية للرسالة التي عنوانها

ظاهرة التعرض والترجيح في اصول النحو العربي

إعداد الطالبة حبيبة محمد نعمان جبر

تتحدث هذه الرسالة حول ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو وتتكون هذه الرسالة من تمهيد وثلاثة فصول :

ففي التمهيد بحثت العلاقة بين ظاهرة التعارض والترجيح في أصول الفقه وظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو .

وفي الفصل الأول تحدثت عن الإطار النظري للتعارض والترجيح فعرفت التعارض ، وذكرت حكمه، وأركانه ، ورتبته ، وأسبابه ، وأنواعه ، وعرفت الترجيح، وذكرت أحكامه، وأركانه، وأنواعه.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن طرق النحاة في التوفيق بين الأدلة المتعارضة ، وجاء هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأخذ بكل من الدليلين المتعارضين .

المبحث الثاني : إسقاط أحد الدليلين المتعارضين بأحد وجوه الاعتراضات .

المبحث الثالث : تحجيم أحد المتعارضين بدعوى الشذوذ أو الضرورة الشعرية .

وفي الفصل الثالث تحدثت عن طرق النحاة في ترجيح أحد المتعارضين على الآخر ، وجاء هذا الفصل من أربعة مباحث :-

المبحث الأول : ترجيح سماع على سماع .

المبحث الثاني : ترجيح السماع على القياس .

المبحث الثالث : ترجيح قياس على قياس .

المبحث الرابع : انواع متفرقة من الترجيحات .

وفي الخاتمة عرضت ما توصلت إليه من نتائج في هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مُقَدِّمَة

اهتم علماء اللغة بعلم أصول النّحو، فخاضوا غمار أبحاثه، وأجهدوا قرائحهم في فسيح مجالاته، إلى أن حدّدوا معالمه، وسوّروه بما يميّزه عن غيره، وجعلوه أمرًا قائمًا بذاته. وكان غرضهم في ذلك الوصول إلى القواعد اللّغوية العامة، المبْنية على ما شاع وصحّ واطرد من كلام العرب.

ويُعد مبحث التّعارض والترجيح بين الأدلة النحوية-من المباحث الجديرة بالدراسة في أصول النّحو، خاصّة في عصرنا هذا، الذي يشكو فيه الدارسون من صعوبة مادة النّحو وتعقيداتها. ولستُ أقف مع المبالغين في تهويل هذه الصعوبة، ولكنّني أقرُّ بأن الدرس النحويّ تختلطُه الشّوائب وتحفه العثرات. ومن أهم المشاكل التي كان وما زال يواجهها الدرس النحوي تشعب الآراء وتعددها في المسألة الواحدة. ومن أهم العوامل التي دعت إلى ذلك تعارُض الكثير من الشواهد والأدلة النحوية وتضاربها الأمر الذي دفع النحاة إلى الاختلاف في الرأي والتعارض في القول.

ولذلك ارتأيت أن أطرق باب هذا الموضوع، وأرد هذا المورد، وألمّ شتات فكري، لأجمع ما تناثر بين الكتب من مسائله، لأقف على القواعد التي يمكن من خلالها حل هذا التعارُض، والخروج من هذا الإشكال، برأيٍ علميٍّ واضح تؤيده البراهين والأدلة.

ومنذ البداية لمستُ مدى تشابه ظاهرة التعارُض والترجيح في أصول النحو، بظاهرة التعارض والترجيح في أصول الفقه، بل تأثرها بها. فاطلعت على ما تيسر لي من دراساتٍ حول ظاهرة التعارض والترجيح في أصول الفقه، فوجدتها قد حظيت بأبحاث جادة متعمقة؛ الأمر الذي دعاني أن أمهد لهذا الموضوع بعرض نماذج من هذا التشابه والتأثر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم دعا بي البحث إلى عقد فصل، أوضح فيه الجانب النظري لظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو؛ فجاء الفصل الأول تلبية لهذا الغرض واحتوى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعارض لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: مستلزمات التعارض، حكمه، ورتبته، وأركانه.

المبحث الثالث: الأدلة النحوية والتعارض: معنى الدليل لغة واصطلاحًا. الأدلة النحوية، أنواع التّعارض الواقع بين الأدلة النحوية، أسباب تعارُض الأدلة النحوية.

المبحث الرابع: الأدلة النحوية والترجيح: الترجيح لغة واصطلاحًا، رتبة الترجيح، أركان الترجيح، حكم العمل بالدليل الراجح.

ولّما كان الشّرح النظري الأصولي تعوزه الإيضاحات والتطبيقات العمليّة، تطلب الأمر الوقوف على سلوك النحاة العملي، في تعاملهم مع هذه الظاهرة في كتب النحو. وباستطلاع ما جاء في هذه الكتب، حول الموضوع، نجد النّحاة يسلكون عند تعارُض الأدلة مسلكين:

المسلك الأول: لا يلجأ النّحاة إلى ترجيح أحد المتعارضين، إنْ استطاعوا التوفيق بينهما بما يلي:

أ . تجويز كلا الدليلين المتعارضين، والأخذ بهما معًا.

ب. إسقاط أحد الدليلين المتعارضين بالطّعن فيه بأحد وجوه الاعتراضات.

جـ. تحجيم الشّواهد التي تعترض على الكثرة الغالبة، بدعوى الشّذوذ والضرورة الشّعرية.

وحول هذا المسلك بنقاطه الثلاث، دار الحديث في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

المسلك الثاني: ترجيح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر. وقد بحثت هذا المسلك في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويحتوي هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: ترجيح سماعٍ على سماع.

المبحث الثاني: ترجيح السّماع على القياس.

المبحث الثالث: ترجيح قياسٍ على قياس.

المبحث الرابع: أنواع أخرى متفرقة من الترجيحات: كترجيح أحد القولين للعالم الواحد في المسألة الواحدة، وكالترجيح بين البصريين والكوفيين.

وقد واجه بحثي هذا عثراتٌ كان أهمها: محدودية الحديث عن ظاهرة التعارُض والترجيح في كتب أصول النحو التي بين أيدينا: قديمها وحديثها؛ فالخصائص، ولمع الأدلة والإغراب، والاقتراح، والأصول لتمام حسّان، وأصول التفكير النحوي، وتقويم الفكر النحوي لعلي أبو المكارم -كلُّ هذه الكتب المذكورة جاءت فيها جوانب هذه الظاهرة- متناثرة غير مستوفاة؛ الأمر الذي أوجد صعوبة في تحديد هيكلية البحث، ومنهجيته، وتقسيماته، وعنواناته، إضافة إلى ضرورة مضاعفة الجهد، للوصول إلى مادة الموضوع وتفصيلاته.

ودفعني ما سبق إلى ما يلي:

أ. الاستفادة من منهجية الدراسات التي تناولت ظاهرة التعارُض والترجيح في أصول الفقه، كالتعارُض والترجيح عند الأصوليين لمحمد الحفناوي، والتعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي، ذلك لبناء منهجية أدرس بها مثيلتها في أصول النحو.

ب. محاولة استخراج أسس أصولية لهذه الظاهرة، من التطبيقات العملية في الدرس النحوي.

جـ. إثراء فروع هذه الظاهرة وأنواعها، بأمثلة وتطبيقات عملية، منتقاة من كتب نحوية متنوعة: كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء، والأصول لابن السراج، وشرح المفصّل لابن يعيش، والخزانة للبغدادي وغيرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا أستطيع القول إني خلال هذه الدراسة اتبعت منهجًا موحّدًا؛ فقد كنت ألجأ إلى المقارنة بين جوانب ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو وأصول الفقه، كلّما سنحت الفرصة لذلك. وتتبعت تاريخيًا بعض المسائل التي ارتأيت أنها تتطلب مثل هذا التتبع، غير أني أعتقد، أن السّمة العامة لمنهج هذه الدراسة-هو وصف المسائل وتحليلها. ومهما يكن من أمر، فإني أحسبُ أن المسألة-على هذا الوجه-هي التي استدعت منهجها وطريقة بحثها.

فإن أصبت فالحمد لله، وإن أخطأت أو قصّرت، فعذري اعترافي بأني سأبقى طالبة، أتلقى العلم، وأتعلّم من أخطائي طوال حياتي، وما الكمال إلا لله وحدهُ.

حبيبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمهيد

ظاهرة التّعارض والترجيح في أصول الفقه وأصول النّحو

ليس بالأمر الصعب إثبات ذلك التّشابه الكبير، بين علمي: أصول الفقه، وأصول النّحو. فإن الناظر في كتابين من كتب أصول النّحو وأصول الفقه[١] بوسعه أن يستدل على مدى ذلك التّشابه بين العلمين، في مصطلحات كلٍّ منهما، وفي قواعده وأقيسته وتعليلاته، بل في المنهج والتصنيف.

وقد صرّح بهذا التشابه أكابر علماء أصول النّحو؛ فابن جنّي يصرّح بأنه ألفى الفقهاء قد أرسوا أسس علم أصول الفقه، في حين لم يُقدم أحدٌ من النّحاة، على وضع أصولٍ للنّحو. فأخذ عن الفقهاء، وأتقن أصول الفقه، ثم عكف على تأليف كتابٍ في أصول النحو، على مذهب أصول الفقه أسماه (الخصائص)، وكشف في مقدّمة هذا الكتاب عن دواعي تأليفه فقال:

"وذلك أنا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين، تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[٢]. وكان كتاب (الخصائص) كما يقول محمد عوّاد: "الضوء الذي أشار إلى الفترة التي بدأ فيها اتصال أصول النحو بأصول الفقه"[٣].

ويقرّ ابن جنّي في الخصائص، أن النّحاة احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفيّة خاصة؛ فيذكر أنّ النحاة ينتزعون العلل، من كتب محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة؛ لأنهم يجدونها متناثرة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرّفق[٤].

---

[١] انظر مثلا كتابي، الأحكام للآمدي، ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري.

[٢] ابن جني، الخصائص، ت محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة لكتاب مصر، مصر ١٩٩٠، ج١، ص ٨٢.

[٣] انظر، محمد عواد، مقدمة تحقيق الكوكب الدري للأسنوي، دار عمار، عمان، ١٩٨٥، ص ٦٦.

[٤] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الأنباري، فيصرّح في (نزهة الألباء)، أنه-في كتابته أصول النحو-كان يسير على غرار أصول الفقه. ويعلّل ذلك، بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقولٌ من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[١].

ويشير إلى هذا الترابط بين العلمين في موضعٍ آخر، فيقول: "اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت عنها فروعه وفصوله، كما أنّ معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[٢].

ثمّ يأتي السّيوطي في المِئة العاشرة للهجرة، بكتابه (الاقتراح). ويذكر فيه أن أصول النحو بالنسبة إلى النحو، كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وأنه رتّب كتابه هذا على نحو أصول الفقه في الأبواب والتراجم والفصول[٣].

وليس بوسعنا بعد هذه الاعترافات، من أهمّ أعلام التأليف في علم أصول النحو، إلا أن نُقرَّ بأن علم أصول النحو-محمولٌ على علم أصول الفقه، متأثّر به في جوانب كثيرةٍ أهمها:

١- العناية البالغة بالنصوص جمعًا واستقصاءً، والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوه لها من حدود زمانيّة ومكانية، وضوابط لنقد النّصوص سندًا ومتنًا، ثم الاعتداد بها فيما يَصنعون من قَواعد، استشهادًا أو تأويلاً وتخريجًا[٤].

٢- قضية الأصل والفرع التي شُغل النحاة بها منذ المرحلة الأولى للدرس النحوي-وافدةٌ عليهم من أصول الفقه، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي، ويأخذون عنهم، وقد عرف عن الخليل ابن أحمد أنه كان معاصرًا لأبي حنيفة، وكان يقتبس منه نصوصًا فقهية، تؤيد ما يذهب إليه من مسائل في النحو[٥].

---

[١] انظر الأنباري، نزهة الألباء، ت ابراهيم السامرائي، ط ٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠، ص ٨٩..

[٢] الأنباري، لمع الأدلة، ت سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١، ص ٨٠.

[٣] انظر السيوطي، الاقتراح، ط٢، جمعية حيدر أباد، حيدر اباد، ١٣٥٩هـ، ص٢.

[٤] انظر علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص ٢٢٦.

[٥] انظر أحمد علم الدين الجندي، في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ج٤٢، ص ١٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- أثر الدراسات الفقهية التي تناولت العلة واضح في تناول النحويين للعلة النحوية ومسالكها، وشروط سلامتها، وأقسامها، والقوادح فيها[١].

٤- تأثر النحاة بالأصوليين في (تعريف) الأبواب النحوية، وتحديد المصطلحات[٢].

٥- تقسيم الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء-ليس إلا أثرًا من آثار تقسيم الحكم الفقهي كما تحدد في أصول الفقه.

٦- أخذ النحاة عن الأصوليين ما ارتضوه، من قواعد وضوابط وأسس للترجيح بين الأدلة المتعارضة، سواءً أكان تعارُض سماع وسماع، أم قياس وقياس، أم سماع وقياس[٣].

وأحسب، أن ظاهرة التعارُض والترجيح شكلت نموذجًا واضحًا وصورة ملائمة، للتدليل على مدى التشابه بين هذين العلمين، ومدى تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو.

فكما وجد الفقهاء أنفسهم أمام أدلّة شرعية تعارضت ظاهرًا، ليفيد بعضها خلاف ما يفيده البعض الآخر وجد النحاة أنفسهم أيضًا أمام أدلة نحوية تعارضت، وكان على كلّ منهما أن يبحث جاهدًا ليحل هذا التّعارض. وإذا كان الفقهاء يهدفون من دفع التعارض بين الأدلة الشرعية إلى حماية الدين الحنيف من التّناقض؛ لبناء الأحكام الشرعية على أسس واضحة سليمة، تتفق ومقاصد المُشرِّع الحكيم، فإن النحاة كانوا يهدفون من دفع التعارُض بين الأدلة النحوية، إلى حماية اللغة من الضعيف، وبناء قواعدها على أسس سماعية مطّردة، وأحكامٍ قياسية قوية.

وقد نهج النحاة في تعاملهم مع الأدلة النحوية المتعارضة منهجًا يشبه-إلى حدٍّ بعيد-منهج علماء أصول الفقه، في تعاملهم مع الأدلة الشرعية المتعارضة. وإليك نماذج من هذا التشابه:

---

[١] انظر علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٢١٨-٢٢٧.

[٢] انظر السيوطي، الاقتراح، ص١٠، وعلي أبو المكارم، المرجع السابق، ص٢٣٠.

[٣] انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* عقد ابن جني في (الخصائص) بابًا بعنوان (تعارُض السماع والقياس)، قال فيه: "إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[١].

وكذلك قدم علماء أصول الفقه السماع على القياس ساعة التعارض؛ فالاجتهاد لديهم يُنقض إذا بان النص بخلافة[٢].

* وإذا تعارض سماع وسماع، فإن علماء أصول الفقه يقدّمون السّماع الذي اتضحت قوته، وتأتي هذه القوة من طريقين:

١) أن يقوى إسناد أحد السماعين المتعارضين على إسناد الآخر، كأن يكون رواته أكثر من رواة معارضهِ، أو أن يكون مَنْ رواهُ أوثق، وأكثر ضبطًا ممن روى معارِضَه [٣].

٢) أن يقوى متنُ أحد السماعين المتعارضين على متن معارضه، كأن يكون موافقًا لنظائر سماعية أخرى[٤]، أو يكون موافقًا للقياس[٥].

وعلى هذا النهج سار علماء أصول النحو[٦].

* عقد ابن جني في (الخصائص) بابًا أسماه (الحملُ على أحسن القبيحين)، قال فيه: "اعلم أن هذا موضعٌ من مواضع الضرورة المميّلة، المرجحة.

وذلك أن تُحضِرَك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب أحدهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحشًا"[٧].

وهذا يشبه قاعدة في أصول الفقه تقول: "يُرتكب أخف الضررين"[٨].

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٢٥.

[٢] انظر عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط ٥، مكتبة الرسالة، بغداد، ١٩٧٦، ص ٩٩.

[٣] انظر محمد الحفناوي، التعارُض والترجيح، دار الوفاء، مصر، ١٩٨٧، ص ٣٧.

[٤] انظر عبد اللطيف البرزنجي، التعارُض والترجيح من الأدلة الشرعية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٢٣٤.

[٥] انظر البرزنجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣٦.

[٦] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ١٣٦-١٣٨.

[٧] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٢١٣.

[٨] عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* جاء في الاقتراح: "إذا تعارض المانع والمقتضي، قدم المانع، ومن ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها، لا يجوز إمالته"[١].

وهذا يشبه القاعدة الفقهية المعروفة: "درءُ المفاسد مقدمٌ على جلب المنافع"[٢].

هذه نماذج من تشابه ظاهرة التعارُض والترجيح، في علمي: أصول الفقه، وأصول النحو، أوردتها للتمثيل لا للحصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة التعارُض والترجيح -قد حظيت عند علماء أصول الفقه باهتمام كبير، تُرجم إلى دراسات كثيرةٍ متعمقة، تناولت هذه الظاهرة بالبحث والتمحيص، وأهم هذه الدراسات قديمًا وحديثًا:

١- كتاب مختلف الحديث، للإمام الشافعي.

٢- كتاب تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة.

٣- كتاب مشكاة المصابيح في التعارُض والتعادل والترجيح، لمحمد بن علي الحائري اليزدي.

٤- رسالة في التّعارُض والترجيح، لليَزْدي.

٥- التّعارُض والترجيح عند الأصوليين، لمحمد الحفناوي.

٦- التعارُض والترجيح بين الأدلة الشرعية، لعبد اللطيف البرزنجي، وغيرها.

ولكن مثيلتها في أصول النحو ظلت رهينة التناثر، في طيّات هذا الكتاب وذاك.

وسأحاول جاهدة أن استفيد من بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في أصول الفقه، علّني أجمع شتات هذه الظاهرة، وألمّ شملها.

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٨٦.

[٢] البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، ج ٢، ص ٢٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

التعارض والترجيح في أصول النحو

المبحث الأول: التعارُض لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: مستلزمات التعارُض.

المطلب الأول: حكم التعارُض.

المطلب الثاني: رتبة التعارُض.

المطلب الثالث: أركان التعارُض.

المبحث الثالث: الأدلة النحوية والتعارُض.

المطلب الأول: معنى الدليل لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: الأدلة النحوية.

المطلب الثالث: أنواع التعارُض بين الأدلة النحوية ومتعلّقاتها.

المطلب الرابع: أسباب تعارض الأدلة النحوية.

المبحث الرابع: الأدلة النحوية والترجيح:

المطلب الأول: الترجيح لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: مستلزمات الترجيح.

أ- رتبة الترجيح ساعة التعارُض.

ب- أركان الترجيح.

جـ- حكم العمل بالدليل الراجح.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: معنى التعارض لغةً واصطلاحًا:

معنى التعارض لغة:-

التعارض مصدر (تعارض)، على وزن (تفاعل)، ومصدره (تفاعُل) وهو يدورُ فيما يتعلق بمادة عرض. وتدور مادتُها حول معانٍ كثيرة[١] أذكر أهمها:

١- المنع: فعرض الشيء يعْرضُ واعتَرَض: منعَ وصارَ عارضًا. يقُال: اعترض الشيء دون الشيء أي: حال دونه[٢]، ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها تمنع التمسك بالدليل[٣].

٢- الظهور: يُقال عَرَضتُ المتاع للبيع: أي أظهرتهُ لذوي الرغبةِ ليشتروه، وعرضتُ له الشيء: أيْ أظهرته لهُ وأبرزتهُ إليه[٤].

٣- المقابلة: يقال عارض الشيء بالشيء معارضةً، أي: قابلَهُ، وعارضتُ كتابي بكتابهِ: أي قابلته، وفلان يُعارضني أي يُباريني[٥].

٤- المساواة والمثل: نقول عارضته بمثل ما صنَعَ، يعني أتيتُ إليه بمثل ما أتى، وفعلتُ ما فعل.[٦]

ويتبين من هذه النصوص المنقولة عن اللغويين أمورٌ أهمها:-

أ- أن لفظ (عَرَضَ) يستعمل لازمًا ومتعديًا؛ فنقلهُ إلى باب (التفاعُل) أي (التعارض) يجعلُه لازمًا دائمًا؛ وسبب ذلك أنّ باب (التفاعُل)-كونه يأتي في الغالب للمطاوعة-يجعل الفعل المتعدي لازمًا [٧].

---

[١] انظر ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦، ج ٧، ص ١٦٥- ١٨٧.

[٢] انظر ابن منظور، المصدر السابق، ج ٧، ص ١١٨.

[٣] انظر. احمد الفيومي، المصباح المنير، ط٤، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢١. ج ٢، ص ١٥١.

[٤] انظر ابن منظور، لسان العرب، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٦٨.

[٥] انظر ابن منظور، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٦٧.

[٦] انظر ابن منظور، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٨٦.

[٧] انظر ابن الحاجب، الشافية، ص ٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما إذا نُقل لفظ (عَرَضَ) مصْدرُه (معارَضَةَ) (مُفاعَلة)، فانه يصير بهذه الصيغة متعديًا؛ فيُنسب للبادئ نسبته الفاعلية، وللمقابل نسبته المفعولية، نحو ما شيتُه[١].

ب- ورد لكلمة (عَرَضَ) معان لغوية كثيرة. والسؤال: من أي تلك المعاني نُقل التعارُض إلى المعنى الاصطلاحي؟

يبدو لي، أن المعنى الاصطلاحي الآتي ذكره للتعارُض-منقولُ من معنَيْين لغويَيْن هما:

المنع والمقابلة، فالقارئ لظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو، يجدُ أن التّعارُض مقابلة بين الأدلة النحوية، على سبيل الممانعة. بمعنى أن الدليلين المتعارضين يتقابلان، بحيث يمنع أحدهما ما يقبلُه الآخر ويقتضيه.

معنى التعارض اصطلاحًا:-

لم أجد عند النحاة تعريفًا للتّعارُض، سوى تعريف الأنباريّ الذي قال:- "اعلم أن المعارضة أن يُعارض المستدلّ بعلة مبتدأه"[٢].

وإليك شرح هذا التعريف:-

قوله (أن يعارَض المستِدلُّ) أي أنْ يقابَل دليلُ المستدلِّ بدليل آخر معارِضٍ له. والمُستدِلُّ هو الذي تصدىَّ لمنصبِ عَرْضِ الدليل[٣].

أما قوله: "بعلة مبتدأه"، فيجدر الوقوف عليه منعًا للالتباس؛ إذ لا أحسب الأنباري يقصد (بالعلة) المذكورة، تلك العلّة التي هي أحد أركان القياس، بل أرجح أنّه يعتبر أدلة النّحو عللا، يقوم بها الحكم؛ فالسّماع علة، واستصحاب الحال علّة ..... . ويؤكد هذا الكلام، أنه في موقع آخر استبدل كلمة (علّة)،

---

[١] انظر أحمد الحملاوي، شذا العَرف في فنّ الصرف، ط١٢، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٥٧، ص٤٠-٤١.

[٢] الأنباري، لمع الأدلة، ص٤٠-٤١.

[٣] انظر الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ت سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧١، ص٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بكلمة (دليل) يقول ".... ثم المعارضَةُ لأنها ابتداء دليـل مستقبَلٍ في مقابلة دليل المُستدل"[١].

وأما قوله (مُبتَداه) أي تقتضي خلاف مُقتضى علة المستدل (دليلـه) لا قدحًا في كلامِه. بل هي استدلال مُستأنف من السّائل[٢].

ولعل تعريف الأنباري هذا يتّسم بالنقص فضلاً على أنه بحاجة إلى المزيد من الوُضوح والدّقة للوقوف على حقيقة التعارُض.

٤٥٩٥١٤

ويؤخذ على هذا التعريف ما يلي:

- أولاً: لم يلجأ الأنباري في تعريفه للتعارضُ، إلى التوفيق بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي. ولذلك، وقع في تفسير الماء بالماء، حين قال: "المعارضة أن يعارض"، فلو لجأ إلى المعنى اللغوي المُناسب للتعارض اصطلاحًا -وهو "المقابلة على سبيل الممانعة"- لأخرج نفسه من هذا الغموض، ولأوضح أن هذه الأدلة المُتعارضة تتقابل فتتمانع حين يقتضي كلٌّ منها غير ما يقتضيه الآخر.
- ثانيًا: أن الأنباري عرّف (المُعارضة) لا (التعارض)، وباب (المُفاعلة)-كما ذكرتُ- يجعل اللازم متعديًا، ويُشرّك بين اثنين فأكثر، وحينئذ ينسب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. ولاأحسب أنه بذلك، قد حدَّ من حركة الأدلة المتعارضة، وتشاركها في معارضة بعضها بعضًا، بنسبة الفاعلية إلى(الدليل المبتدأ)، والمفعولية إلى دليل المستدل.

وأرى أنه لو لجأ إلى تعريف (التعارض)، لكان في ذلك أكثر دقة؛ لأن باب (التّفاعُل) يجعل المتعدي لازمًا، فيكون كلٌّ من الدليلين المتعارضين فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، وبذلك تنسب الفاعلية إلى الدليلين المتعارضين، وتظهر حقيقة مشاركة كلٌّ منهما للآخر في التعارض.

---

[١] الأنباري، الإغراب، ص ٦٥.

[٢] انظر محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩، ص ٣٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تنبه علماء أصول الفقه إلى هذه القضية، فاختاروا عند حديثهم عن ظاهرة التعارض والترجيح-تعريف (التّعارض) لا (المُعارضة).

يقول السرخسي: "التّعارُض هو (تقابل الحجتين المتساويتين، على وجهٍ توجب كلّ واحدة منهما ضدّ ما توجبه الأخرى"[١].

ويقول صدر الشريعة في تعريفه: "تعارض الدليلين كونهما بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه، من محل واحد، ومن زمان واحد، بشرط تساويها في القوة، أو زيادة أحدهما بوصفٍ هو تابع"[٢].

ويقول التبريزي: "تعارُض الدليلين عبارة عن تساوي اعتقاد مدلوليهما، على وجه التناقض والتضاد"[٣].

التعريف المقترح للتعارض:

والتعريف الذي أقترحه للتعارض بين الأدلة النحوية هو: "التقابلُ على سبيل الممانعة، بين الأدلة النحوية، أو متعلقاتها مُطلقًا، بحيث يقتضي أحد الدليلين المتعارضين غير ما يقتضيه الآخر".

وإليك شرح هذا التعريف إذ لا بد من شرح موجز له ليُتبين وجه العدول عن التعريف السابق للأنباري.

أولاً: (التقابل) إذ يكون كلّ من الدليلين في عرض صاحبه، أي مُجانبًا له.

ثانيًا: (على سبيل الممانعة)، أي على سبيل المنع، إذْ يمنع كلّ من الدليلين مُقتضى الدليل الآخر.

ثالثًا: (بين الأدلة) قيد في التعريف يَخرج به التمانُع بين غير الأدلة كالتخالف الواقع بين نصوصٍ من كلام العرب، خارجة عن عصور الاحتجاج

---

[١] السرخسي، أصول السّرخسي، دار الكتاب العربي، ١٣٧٢هـ، ج ٢، ص ١٢.

[٢] صدر الشريعة، التوضيح لمتن التنقيح، ج ٢، ص ١٠٢، نقلاً عن عبد اللطيف البرزنجي، التعارض في الترجيح بين الأدلة النحوية، ج١، ص ١٨.

[٣] التبريزي، المشكاة، ج ٢، ص ٣، نقلاً عن عبد اللطيف البرزنجي، المرجع السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمثلة التعارض الواقع بين الأدلة كثيرة، منها: تعارُض سماع وسماع، تعارُض قياس وسماع، تعارض قياسٍ وقياس.

وسآتي إلى توضيح هذه الأنواع وغيرها في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

رابعًا: (النحوية) صفة للأدلة منسوبة إلى النحو، لا إلى غيره. وأدلة النحو السَماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال.

خامسًا: (ومتعلقاتها) أي ما يتعلق بتلك الأدلة، كتعارُض آراء البصريين والكوفيين وهم يبحثون في هذه الأدلة.

سادسًا: (مطلقًا) قيد للأدلة، وتصريح بما يُستفاد من إطلاقها، أو شمولها، أي: التعارض تمانع الأدلة حال كونها مطلقة عن جميع القيود، من حيث كونها سماعية، أم قياسية، أم سماعية وقياسية.

سابعًا: (بحيث يقتضي أحد الدليلين المتعارضين غير ما يقتضيه الآخر) قيدٌ آخر للتعريف، يخرج به ما يلي:

١. الدليلان المتوافقان: ومثال ذلك:

أن قوله تعالى: "خُشعًا أبصارهم يخْرُجون من الأجداثِ كأنهم جرادٌ منتشرٌ"[١]، وقول العرب: "شَتَّى تؤوبُ الحَلَبة" دليلان متفقان على جواز تقديم الحال على عاملها،[٢] فلا تعارُض بينهما.

٢. الدليلان اللذان لا يُنافي أحدهما الآخر، ومثال ذلك ما جاء في قول الشاعر: فلا واللهِ لا يُلفَى لما بي ولا (لِلِما) بهم أبدًا دواءُ[٣]

إذ استشهد الفرّاء بهذا البيت، على احتمال تأكيد الحرف بحرفٍ آخر في قوله (للما)، فكان هذا الشاهد معارضًا للقياس الذي يمنع ذلك.

---

[١] سورة القمر، اية ٧.

[٢] انظر عبد المنعم مُسعد، الحجة في النحو، ط ٢، مطبعة روان التجارية، القدس، ١٩٨٧، ص٢٢٣.

[٣] الفراء، معاني القران، ت أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ط ١، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٥٥، ج١، ص ٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد جاءت لهذا البيت رواية أخرى، تنفي مُعارضته للقياس وهي:

فلا وا لله لا يلفي لما بي وما بهم من البلوى دواءُ[١]

فالرواية الثانية للبيت لم تنافِ القياس، فلا تعارُض فيها معه.

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ت عبد السلام هارون، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦، ج ٤، ص ٤٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: مستلزمات التعارُض

المطلب الأول: حكم وقوع التعارض بين الأدلة النحوية.

وجود أدلة نحوية متعارضة أمرٌ حاصلٌ في النحو، لا سبيل إلى إنكاره، بل هو ظاهرة طبيعية واقعية، يفرضها واقع اللغة، ومناهج النحاة في تعاملهم مع الأدلة، واستنباطهم للقواعد.

فاللغة بطبيعتها متطورة مع الزمن، وبناء القواعد على شواهد لغوية امتدت عبر أكثر من ثلاثة قرون-ساهم حتمًا في تعارض الأدلة النحوية ساعة التقعيد.

وكذلك فإن النحاة لما قعدوا القواعد، خلطوا بين شواهد كثيرة، من قبائل مختلفة؛ الأمر الذي دعا إلى تعارض الأدلة، نتيجةً لوجود فروق واضحة، بين لغات العرب في صيغها وتراكيبها.

وكذلك فقد كان لمناهج النحاة المتباينة أثرٌ كبير في تعارض الأقيسة، وتوجيه الشواهد، بل تعدى النحاة ذلك؛ فوجدناهم يتدخلون في متن الشاهد، من خلال التأويل والتّوجيه، أو حتى التحريف، والتزييف أحيانًا. وبُني على هذا ارتباكٌ في الشواهد؛ الأمر الذي نتج عنه ارتباك وزعزعة في القواعد، أدى إلى تنوعها وتعدّدها.

وقد يكون النحوي نفسه سببًا في مثل هذا التعارض، عند عدوله عن قصدٍ أو دون قصد عن رأي له، سبق أن قاله.

هذه الأسباب، وغيرها، تحمل دلالة واضحة، على أنه لا بدّ من الاعتراف بوجود تعارُض بين الأدلة النحوية، وهذا أمرٌ تشهد به التطبيقات العملية في الدرس النحوي.

غير أني لم أجد أحدًا من النحاة تكلم عن ذلك نظريًا، سوى الأنباري الذي يشير إلى أن الأصوليين انقسموا في حكم وقوع التّعارض إلى قسمين[1]:

أ- قسمٍ رأى أنه لا يصّح وقوع التعارض، وحجّتهم في ذلك ما يلي:

---

[1] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- أن التعارُض تصد لمنصب الاستدلال[١]، وذلك بإقامته دليلاً جديدًا. ووظيفة المعترض عند المانعين تنحصر في منع دليل المستدل، لا بناء دليل جديد[٢] ولذلك رأى المانعون أن الدليل المعارض ليس بسؤال، والمعترض ليس بسائل، وإقامة الدليل رتبة المسؤول[٣] لا السَائل[٤].

٢- يعترض المانعون لوقوع التعارُض بأنه تسليمٌ من المعارض بدليل المُسْتَدِلّ، والسائل يجب أن يكون هادمًا، لكنّه بتسليمه لدليل المُسْتَدِل كان بانيًا والشخص الواحد لا يكون هادمًا بانيًا في حالٍ واحدة[٥].

ب- جماعة رأت قبول التعارُض، وحجتهم في ذلك أن الأدلة التي يتمسك بها لا تكون حجة، ما لم تسلم عن التعارض مع أدلة أخرى" فالتعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكُن عليه تعويل" [٦].

وبالنظر إلى أقوال الأنباري السابقة، نجد أنه لا يتحدث عن وجود أدلة متعارضة في النحو، أو عدم وجودها، ولكنَّه يتحدث عن أمرٍ آخر، هو: هل يحق للسائل أن يعترض على دليل المستدل الذي قدمه ابتداءً بدليل معارض جديد؟ وأحسب أن هذا الكلام في هذا الموضع-كلام فلسفي جدلي كان ينبغي على الأنباري أن يستبعدَهُ؛ لأنه لا يمثّل بحال واقع التطبيقات العملية حول الأدلة المتعارضةِ في النحَّو.

وإذا كان الأنباريّ يريد تقليد علماء أصول الفقه، في أن بعضهم رفض[٧]، وبعضهم قبل[٨] وقوع التعارَض، بين الأدلة الشرعية-فإنه يكون بذلك قد أغفل فرقًا

---

[١] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٥.

[٢] انظر، محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ٣٣

[٣] المسؤول هو من يطلب منه أن يجيب على السؤال، انظر الأنباري، الأغراب، ص ٣٦.

[٤] السائل هو من يطلب منه أن يجيب على السؤال، انظر الأنباري، الأغراب، ص ٣٧.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ١٣٥- ١٣٦.

[٦] الأنباري، الأغراب، ص ٥٣.

[٧] ذهب إلى هذا الرأي ابن حزم، والشوكاني، وابن السمعاني، والبيراسي، وابن خزيمة، انظر عبد اللطيف البرزنجي، التعارُض والترجيح بين الأدلة النحوية، ج ١، ص ١٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبيرًا بين تعارض الأدلة الشرعية، وتعارُض الأدلة النحوية. فالذين رفضوا تعارُض الأدلة الشرعية استندوا إلى أن تعاليم الشرع وأدلته منزَّلة، من لدن حكيم عليم، ويتنزه سبحانه عن الخلط والتناقض فيما ينزل[١]. والذين قبلوه استندوا إلى أنه تعارض ظاهري، نتج عن سوء فهم المجتهد، لا عن تناقضٍ في تعاليم المشرِّع الحكيم[٢]. فإلى أيّ سندٍ واقعي يستند من يرفض تعارُض الأدلة النحوية؟ علمًا أنه لا يختلف اثنان، في تطور اللغة في صيغها وتراكيبها مع الزمن. ولا ينكر أحد تلك الفروق بين القبائل في لغاتها، ويضاف إلى ذلك الكثير من الشوائب التي علقت بالشواهد النحوية، من صناعة وتحريف وتزييف.

فالتعارُض بين الأدلة النحوية أمرٌ حاصلٌ يعترف به واقع اللغة، وشواهدها، وتطبيقات النحاة في ما خلَّفوه لنا من مؤلفات.

المطلب الثاني: رتبة التعارض:-

قبل الحديث عن رتبة التُعارُض، لا بد من ذكر أمور أهمها:-

أولاً:- نتبين مما سبق عند حديثنا عن حكم وقوع التعارُض-أن للسائل المعترض حق الاعتراض بالمعارضة.

ثانيًا:- أنّ للسائل المُعترض طرقًا يعترض بها على الدليل الذي قدمه المستدِل، وهذه الطرُق تختلف باختلاف نوع الدليل.

فإذا كان الدليل سماعيًا كان الاعتراض عليه في أمرين[٣]: الإسناد والمتن، أما الاعتراض على الإسناد فمن طريقين:

---

(١) ذهب إلى هذا الرأي العبادي والسبكي، الأسنوي، والشيرازي، انظر عبد اللطيف البرزنجي، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٤-٤٥.

(٢) انظر البخاري، كشف الإسرار، ج ٣، ص ٧٩٦.

(٣) انظر أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ب ت، ج ٤، ص ٢٩٤

(٣) انظر الأنباري، الأغراب، ص ٤٦-٤٧ وسيرد إيضاح مفصل على هذه الاعتراضات في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحدهما: أن يُطالب المستدل بإثبات إسناده. والآخر: أن يطعن في إسناده ، كأن يكون الراوي غير موثوق الرِّواية.

وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه[١]:-

١- أن يُعتَرض على المستدل باختلاف الرواية، كأن يستدل المستدلّ برواية يرفضها المعترض، لأن الرواية الصحيحة عنده غير ذلك.

٢- أن يستدل المستدل بما لا يجوز عنده من أدلة، فيرد عليه المعترض دليله بأنه لا يحق له الاستدلال بما سبق له أن رفضه.

٣- أن يشارك المعترض المستدل في دليله الذي قدمه، ويستفيد من ذلك الدليل ذاته في رد ما قاله المستدل.

٤- أن يرُد المعترض دليل المستدل بتأويله على غير الوجه الذي استدل به المستدل.

٥- أن يقّدم المعَترض دليلاً جديدًا، ينافي دليل المستدل، وهو ما يُعرف بالتَّعارُض.

أما إذا كان الدليل من القياس، فالاعتراض عليه من سبعة أوجه هي[٢]:

١- فساد الاعتبار: وهو أن يستدل المستدلُ بالقياس في مقابلة النّصِ عن العرب، وهذا لا يجوز.

٢- فساد الوضع: وهو أن يعلق المُستدل على العلَّة ضدَّ ما تقتضيه.

٣- القول بالموجب: وهو أن يسلّم المعترض للمستدل ما اتخذه موجبًا للحكم من العلّة، مع استبقاء الخلاف.

٤- المنع للعلة: وهو عدم تسليم المعترض بعلّة المُستدل.

٥- المطالبة بتصحيح العلّة، ويُقصد بها أن يطلب المُعترض من المستدل إثبات صحة علته.

---

(١) انظر الأنباري، الإغراب، ص ٤٧-٥٣.

(٢) انظر الأنباري، المصدر السابق، ص٥٤-٦٢، سأتي إلى التفصيل في هذه الاعتراضات في الفصل الثاني من هذه الرّسالة إن شاء الله.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- النقض: وهو أن يسلّم المعترض بوجود العلة، ولكن هذه العلة غير مقبولة عنده، لعدم وجود الحكم مع وجودها.

٧- التعارُض: وهو أن يأتي المعترض بدليل ينافي دليل المستدل.

ذكرت فيما سبق الاعتراضات التي يحق للسائل المعترض أن يوجهها لدليل المستدل، سواءً أكان دليله من سماعٍ أم قياس. ونتبيّن مما ذكر أن التعارُض كان أحد وجوه هذه الاعتراضات.

وعلينا الآن أن نجيب عن السؤال التالي: "ما رتبة المُعارضة بين هذه الاعتراضات أو الأسئلة؟

يقول الأنباري: "إن علماء الجَدَل اختلفوا في ترتيب الأسئلة، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيفما شاء؛ لأنه جاء مستفهمًا مُستعلمًا. وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة: فساد الاعتبار، وفساد الوضع والقول بالموجب، ثم المطالبة، ثم النقض، ثم المعارضة[١].

ثمّ يعلل الأنباري أسباب هذا الترتيب لتلك الأسئلة والاعتراضات، على دليل المُستدل ويفنّدها على النحو التالي[٢]:-

أما تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع، فناتج عن أن المعترض يرى من خلالهما أن ما يظنه المستدل قياسًا صحيحًا، ليس مستعملاً في موضعه؛، لأنه صادم بفساد الاعتبار وفساد الوضع أصل الدليل، وبالتالي فلا حاجة به إلى بقية الاعتراضات الأخرى.

ثم يأتي القول بالموجب، لأن المُعترض لم يدخل مع المستدل في خلافٍ حول أصل الدليل أو العلة، وإنما سلم بهما. ثم جاء الاختلاف حول الحكم.

ثم يأتي المنع للعلة ثم المطالبة بإثبات تصحيحها؛ لأن المنع إنكار العلة والمطالبة بتصحيحها إقرار لها، ولذلك يجب تقديم المنع على المطالبة.

---

[١] الأنباري، الإغراب، ص ٦٤.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥ بتصرف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يأتي بعد ذلك النقض؛ لأن النقض تسليم قاطعٌ بصلاحية العلة ولكن الذي نقض صحتها هو وجودها وانعدام الحكم، ولذلك أُخِّر النقض عن المطالبة، لأن المطالبة بتصحيح العلّة لا تتوجه إلى علة منقوضة.

ثم تأتي أخيرًا المُعارضة، لأنها ابتداء دليل جديد، يقتضي غير ما اقتضاه دليل المُستدل، وقد جاءت مرتبة المُعارضة متأخرة عن غيرها؛ لأنها قدحٌ ضمني غير صريح، في صحة دليل المُستدل[١].

وإذا استطلعنا ما جاء في الدرس النحوي من تعارُض وترجيح، نجد أن النحاة لا يلجأون إلى ترجيح دليل على آخر، إذا استطاعوا إسقاط أحد الدليلين بالطعن فيه[٢]. وفي هذا دليل واضحٌ على تأخر مرتبة المُعارضة.

المطلب الثالث: أركان التعارُض:

الأركان: جمع رُكن، وهو لغة: الجانب الأقوى والأمر العظيم، وما تقوى به من ملكٍ أو جند أو غيره، من العز والمنعة[٣].

وأما اصطلاحًا، فرُكن المُعارَضةِ حقيقة المُعارضة، إذ إن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء[٤].

ومن هنا، يمكن القول: إن ركن المعارضة بين الأدلة النحوية، هو: "التقابل على سبيل الممانعة بين الأدلة النحوية ومتعلقاتها مُطلقًا، بحيث يقتضي أحد الدليلين المُتعارضين غير ما يقتضيه الآخرُ".

ويمكننا أن نستخلص من التعريف السابق أن للمعارضة أركانًا هي:

١- وجود دليلين فأكثر، فلا يتحقق التّعارض في دليل واحد.

---

[١] انظر عبد اللطيف البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، ج١، ص ١٩٤.

[٢] سيكون في الفصل الثاني من هذه الرسالة إيضاح لذلك.

[٣] انظر الفيروزأبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣، ج ٤، ٢٢٩.

[٤] انظر محمد الحفناوي، التعارض والترجيح عند الأصوليين، ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- أن يكون الدليلان المتعارضان مما يُحج به من الأدلة، فلا تعارُض بين دليلين لا حجة فيهما، أو في أحدهما. كالتعارض الواقع بين شاهد من شعر امرئ القيس، وبيت من شعر شوقي مثلاً؛ لأن ما جاء عند أحمد شوقي ليس بحجة لأنه خارج عن عصور الاحتجاج المعترف بها.

٣- التقابل والتمانع بين الدليلين، بحيث يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الأخر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: الأدلة النحوية والتعارُض:

المطلب الأول: معنى الدليل لغةً واصطلاحًا:

قبل أن أتحدث عن معنى الدليل لغة واصطلاحًا، يَحسُن التنبيه على أنني إنما عقدت هذا المبحث حول الأدلة النحوية؛ لأن الرسالة في التعارُض والترجيح بين تلك الأدلة. وحري بمن يتحدث عن التعارض والترجيح، أن يعرف أولاً ما يقع فيه التعارض حتى يكون القارئ والكاتب على بينة من أمرهما.

أما الدليل في اللغة: فيطلق على ما يستدل به. فهو بمعنى المُرشد عن الشيء، والكاشف عنه، كما يُطلق على الدّال نفسه الذي نصّب الدليل[١].

وأما الدليل في الاصطلاح، فهو: "معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه، إلى علم ما لا يُعلم في العادة اضطرارًا"[٢].

المطلب الثاني: الأدلة النحوية:

اختلف النحويون في الأدلة النحوية المعتبرة، فابن جني يبحث عن الأدلة من حيث إنها السّماع والإجماع والقياس[٣].

والأنباري في (لمع الأدلة)، يقول: هي ثلاثة "نقل وقياس واستصحاب حال"[٤] أما السيوطي، فقد أخذ بمجموع الأدلة التي جاءت عند ابن جني والأنباري، فكانت أدلة النحو عنده أربعة: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[٥].

وأحسب أن الأدلة النحوية المتفق عليها أربعة كما جاء عند السيوطي؛ وذلك لأمرين:

---

[١] انظر ابن منظور: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

[٢] الأنباري، لمع الأدلة، ص ٨١.

[٣] انظر محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ٢٦٣.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] انظر السيوطي، الاقتراح، ط٢، جمعية حيدر أباد، ١٣٥٩هـ، ص ٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- أن ابن جني وإن لم يُصرِّح بأن استصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة إلا أنه يستعمله، مما يؤكد اعتباره له. وقد استعمل ابن جني استصحاب الحال عند حديثه في المتعلّق به، أهو أولى بالفعلية أم بالاسمية، وذهب إلى أنه اسم كونه مفردًا، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا[١].

ب- أمّا الأنباري، فأرى أنه وإن لم يذكر الإجماع كدليل من أدلة النحو صراحة إلا أنه عنده من الأدلة المعتبرة. ويؤيد هذا ما جاء عنده في لمع الأدلة إذ قال".... وقد تلقت الأمة منه-أي من سيدنا علي رضي الله عنه-ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر، مع استشهاره وإظهاره، فكان إجماعًا، والإجماع حجة قاطعة"[٢].

وهكذا نرى اتفاق علماء الأصول المذكورين، على أن أدلة النحو المعتبرة أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. وإليك فيما يلي المقصود بكل من الأدلة المذكورة.

أولاً: السَّماع:

السماع عند السيوطي هو النّقلُ عند الأنباري، فالمصطلحان مترادفان، والسماع أو النقل هو الأصلُ الأول من أصول النحو العربي[٣].

وقد عرفه الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[٤].

وأوضح السيوطي الأمر فحدد معنى السماع بقوله: "وأعني بهما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم،

---

[١] انظر رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ت يوسف عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨، ج١، ص ٩٩.

[٢] الأنباري، لمع الأدلة، ص ٩٨.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٨١.

[٤] الأنباري، الأغراب، ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدَت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسلمْ وكافر، فهذه ثلاثة أنواعٍ لا بد في كلٍّ منها من الثبوت"[١].

ولعلنا نلحظ أن جل اعتماد النحاة كان منصبًّا على النصوص الأدبية، لأنها الأيسر تسجيلاً ونقلاً، ولأن ظواهر اللغة فيها أقرب إلى الاطراد، وأبعد عما يعتري لغة الحديث اليومي، من نقص واضطراب، مردهما الحوار الذي يقوم على الاقتصاد في الجُهد، والاعتماد على الإشارة الدَّالة، وسياق الحال، وهو عُرْضةٌ أيضًا لضعف الانتباه، وتَدخُّل السامع، فضلاً عن أن الهدف الذي وضعوه نصب أعينهم كان إيضاح لغة القرآن وفهم تراكيبه وصولاً إلى دقيق أسراره، ونفيس معانيه. والقران نصٌّ أدبيٌّ رفيع، لا يُعين على فهمِ لغته إلا نصٌّ أدبي"[٢].

وقد اتَّفق الأنباري[٣] والسيوطي، على أن النقل أو السماع يشملُ ثلاثة مصادر أساسية، هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهي: القرآن، وما تواتر من السُّنة وكلام العرب الفصحاء شعرًا كان أم نثرًا.

أما القرآن الكريم، فلا خلاف عند علماء العربية في الاحتجاج به[٤]. فقد احتج به السَّلف والخلف ولم يرد أن أحدًا أنكر الاحتجاج به، فهم مجمعون، على أنه أفصحُ مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، فهو كلام الله الذي حفظه من التحريف، وأجراهُ على كلام العرب، فكلَّمهم فيه بلغتهم فجاء على ما يَعْنون[٥].

ولم يقتصر النحاة في الاستشهاد على النصّ القرآني المُوَحَّد، بل ضموا إليه قراءاته؛ فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، كما يقول الزركشي، فالقرآن هو: الوحي المنزل على محمد (ﷺ) بيانًا وإعجازًا، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور، كتابة أم نطقًا وضبطًا[٦]. الأمر الذي أذن بتعدد الأوجه الإعرابية، وإقرار قواعد فرعية تنحرف

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ١٤.

[٢] تمام حسان، الأصول، دار الشؤون الثقافية، العراق والهيئة المصرية العامة، مصر: ١٩٨٨، ص ٨٢-٨٣.

[٣] الأنباري، لمع الأدلة، ص ٨١.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٨٣، والسيوطي، المصدر السابق، ص ١٢.

[٥] انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٣١.

[٦] انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧، ج١، ص ٣١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن القاعدة الأصلية، وفتح باب الجواز في النحو، وهو بابٌ دخل منه اختلاف كبير وجدل كثير[١].

فقد كان البصريون يقبلون القراءة، إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أما إذا اصطدمت القراءة بالقاعدة، فكان مصيرها إما:

١- التأويل والتخريج ومثالُه ما فَعله الأنباري حين وقف على قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ"[٢] بجر (الأرْحامِ) عطفًا على الضمير المخفوض، دون إعادة الخافض، وهذا ما يرفضه قياس البصريين؛ ولذلك أوّل الأنباري هذه القراءة؛ ليدفع بها عن معارضة القاعدة، فذكر أن (الأرحامِ) ليست مجرورة بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هي مجرورة بالقسم، وجواب القسم قولُه تعالى: "إن الله كان عليكم رَقيبًا[٣]". والوجه الثاني، أن تكون مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، والتقدير: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها[٤].

٢- الطعن في القراءة، أو تضعيفها، ومثال ذلك ما فعله الأخفش، حين تحدث عن قوله تعالى: "وما أنتم بِمُصْرِخِيَّ"[٥] فقال: "فتحت ياء الإضافة، لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في "مُصْرِخِيِ"، فلم يكن من حركتها بد، لأن الكسر من الياء، وبلغنا أن الأعمش قال: "بِمُصْرِخِيِّ" فكسره، وهذه لحن لم نسمع به من أحدٍ من العرب، ولا أهل النحو"[٦].

٣- الهروب من ذكر القراءة التي تعارض القاعدة، احترامًا للقراءة، وتمسكًا بالقاعدة ومثال ذلك ما فعله سيبويه، الذي لم يتطرق لقراءة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ"[٧] بجرٍّ (الأرحامِ)، عطفًا على الضمير المجرور، دون إعادة

---

[١] انظر عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٩.

[٢] سورة النساء، آية ١.

[٣] سورة النساء، آية ١.

[٤] انظر الأنباري، الأنصاف، ج ٢، ص ٤٦٧.

[٥] سورة إبراهيم، آية ٢٢.

[٦] الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٧٥.

[٧] سورة النساء، الاية ١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجار؛ ذلك لأنه لا يجوز عنده العطف على الضمير المجرور، إلا بإعادة الجار[١]، ولكنه على الرغم من ذلك لا يريد التطاول على هذه القراءة.

أما الكوفيون، وابن مالك، والسيوطي فاختلفوا موقفًا عن البصريين؛ فالقراءة عندهم حجة، وإن خالفت قواعد العربية، فقد قبل ابن مالك ما ردَّهُ النحويون من قراءات، كقراءة حمزة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ"، وأجاز على أساسها العطف على الضمير المجرور، دون إعادة الجار. وكذلك كان موقفه من قراءة ابن عامر "قتلُ أولادَهم شركائِهم"[٢]، وقراءة حمزة "ثم ليقطع"[٣] إذ قبل كلاً منهما واعتمد عليه في وضع القواعد والأحكام[٤].

وكذلك كان موقف السيوطي؛ إذ خطَّأ من عاب من النحاة على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، ونسبوهم إلى اللحن، وقال: "كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[٥].

أما الحديث الشريف، فينقسم النحاة في الاستشهاد به ثلاثة أقسام:

أ- قسم منع الاستشهاد به: ويشكل هؤلاء أغلب النحاة، إذ تجنبوا الاستشهاد بالحديث دون أن يثيروا قضية الاستشهاد به، حتى أثارها ابن مالك حين استشهد بالحديث مطلقًا، وتبعه في ذلك ابن هشام، فانبرى معارضوه وعلى رأسهم أبو حيان، وشيخه ابن الضائع يردّون عليه مسلكه: يقول أبو حيان: "قد أكثر هذا المصنف (يعني ابن مالك) في الاستدلال بما وقع في الأحاديث، على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بما رُوى فيه، وما رأيتُ أحدًا من

---

[١] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٢-٣٨٣.

[٢] سورة الأنعام، آية ١٣٧.

[٣] سورة الحج، آية ١٥.

[٤] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٥.

[٥] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريق غيره"[١]. فقد ذكر السيوطي أن أبا الحسن بن الضائع -في شرح الجمل- رفض الاحتجاج بالحديث، وأنه عزا ذلك إلى تجويز رواية الحديث بالمعنى[٢]. وحجة المانعين من الاحتجاج بالحديث-أن الحديث كثيرًا ما كان يروى بالمعنى، وأنه قد وقع فيه اللحن؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا من غير العرب[٣].

ب- قسم أجاز الاحتجاج بالحديث مطلقًا، وعلى رأس هؤلاء ابن مالك وتبعه في ذلك ابن هشام، وكانت حجتهم في ذلك أن الإجماع منعقد على فصاحته (ﷺ) وأن حديثه أصح سندًا من أشعار العرب التي يحتج بها، ولا عبرة أن الكثير من رواته كانوا من الأعاجم، فالكثير من رواة الأشعار كانوا أعاجم، وإضافة إلى ذلك، أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين، والتدوين وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة، وغاية الأمرِ يومئذ تبديل لفظ يحتجُّ به بلفظٍ آخر يحتج به[٤].

جـ- قسم ثالثٍ توسط بين القسمين، ويمثله أبو الحسن الشاطبي، الذي رأى الحديث قسمين: قسمًا اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، و لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمًا اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصحُّ الاستشهاد به[٥].

أما الأنباري، فيجعل ما تواتر من السنة دليلاً قطعيًا من أدلة النحو يفيد العلم[٦]، ويقول السيوطي: "يُستدلُّ من كلام الرسول بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وهذا نادرٌ جدًا"[٧].

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ١٧.

[٢] السيوطي، المصدر السابق، ص ١٨.

[٣] انظر السيوطي، المصدر السابق، ص ١٨.

[٤] انظر البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص ١٤-١٥.

[٥] انظر البغدادي، المصدر السابق، ج١، ص ١٢-١٣.

[٦] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ٨٣.

[٧] السيوطي، المصدر السابق، ص ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما كلام العرب، فهو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به، ما أثر عنهم من شعرٍ أو نثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[١].

وعندما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية؛ ليبنوا عليها القواعد والقوانين العامة للغة، جعلوا لهم هدفًا لا يحيدون عنه: أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية، ويأخذوها من منابعها الصافية من اللحن والعجمة، فجاء تحديدهم لمكان الشاهد وزمانه تحقيقًا لهذا الهدف.

أما المكان فاتخذوا لتحديده طريقين:

١- الأخذ عن أعراب البادية، بالرحلة إليهم، أو ممن وفدَ من الأعراب عليهم، ويروى أن الكسائيّ أنفذ خمس عشرة قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٢].

ويقول السيوطي: "والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اُقْتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذي عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اُتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[٣].

٢- الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم فئتان: فئة من الأُعراب والبُداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرًا لها ومُقامًا، فظلوا بمنأى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين فسلمت لغتهم، وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوه من قرآنٍ وشعرٍ ومرويات

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٤.

[٢] انظر القفطي، أنباه الرواة على أنباه الرواة، ت محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، ١٨٥٠، ج ٢، ص ٢٥٨.

[٣] السيوطي، المصدر السابق، ص ١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مأثورة، ومنهم عمر بن أبي ربيعة وجرير،والفرزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص والكُميت، ... وغيرهم[١].

وأما الزمان الذي حددوه لأخذ اللغة، سواء عن أعراب البادية أم عن فصحاء الحضر، فقد حددوه بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام، ومائة وخمسون بعده، ثم نظروا إلى ما رُوى بعد ذلك. فإن كان من أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإذا كان عن أهل الحضر لم يكن حجة[٢].

ثانيًا: القياس:

وهو في اللغة التقدير، وهو مصدر قايستُ الشيء بالشيء مقايسة، وقياسًا: قدَّرْتُه[٣]. أما اصطلاحًا فهو: علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[٤]، ويرى علي أبو المكارم أن القياس قد مرَّ بمرحلتين[٥]: مرحلة القياس الاستقرائي ثم مرحلة القياس الشكلي.

أ) القياس الاستقرائي: فقد ورد لفظ (القياس) مقرونًا بمحاولات النحاة الأوائل وضع أسس للنحو العربي تحفظ اللسان العربي من اللحن، وفي مقدمة هؤلاء النحاة أبو الأسود الدؤلي، يقول ابن سلام الجمحي: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[٦]. ولكنَّ ما قام به أبو الأسود الدُؤلي كان محدودًا بما أدركه من (ظاهرة التصرُّف الإعرابي)، من خلال ضبطه للنص القرآني[٧]، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، فخطا بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث فيه، برصد الظواهر اللغوية المطردة، والنظر إلى ما خالفها على

---

[١] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٧-٢٩.

[٢] انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ٤٢.

[٣] انظر ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ١٨٧.

[٤] انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص٢٠.

[٥] انظر، علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ١٣، ٨١.

[٦] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ت محمود شاكر، القاهرة، ١٩٧٤، ج١، ص ١٢.

[٧] انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنه من الشاذ "الذي لا يعول عليه. وقد تواترت الأخبار عنه بأنه "أول من بعج النحو، ومدَّ القياس والعلل"[١]، وكانوا يقولون عنه: "عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم، ففزَّع النحو وقاسه ..." [٢].

ثم جاء عيسى بن عمر ليكمل مسيرة الحضرمي، فألف كتابيه (الإكمال) و(الجامع)، اللذين قال عنهما الأنباري إنه لم يَرهما و لم يرَ أحدًا رآهما[٣].

وتأثر بعد ذلك الخليل بالحضرمي وعيسى بن عمر، وتلقى منهجهما في القياس على المطرد من كلام العرب، وأكثر من ذلك، حتى قيل عنه إنه" الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[٤].

ثم جاء سيبويه، فكان أكثرُ قياسه على كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وقد صرّح بذلك في مواضع كثيرة في كتابه، ومن ذلك قوله: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله لم يلتفت إليه"[٥]. وقوله "... وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب"[٦]، وكان قياسه في الأغلب على الكثير المطرد، أما القليل، فكان عنده نوادر تحفظ ولا يُقاس عليها. قال "... فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يُقاس عليها ولكن الأكثر يُقاس عليه"[٧].

أما المبرد، فقد قال عنه ابن جني إنّه يُعدُّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرَّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[٨].

---

[١] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ت محمد أبو الفضل، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣١.

[٢] السيوطي، المزهر، ت محمد جاد المولى وآخرين، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨، ج ٢، ص ٣٩٨.

[٣] انظر الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٠.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، ص ٢٧.

[٥] سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، ط ٣، عالم الكتب، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٢٠.

[٦] سيبويه، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٧٨.

[٧] سيبويه، المصدر السابق، ج ٤، ص ٨.

[٨] ابن جني، سر صناعة الأعراب، ت مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٢٩-١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم جاء بعد ذلك أبو علي الفارسي، وابن جني، ليضعا قواعد وأسسًا محددة للنحو وأصوله، وللقياس وحيثيّاته. فكان كتاب (الخصائص) من أهم الكتب، وأوّلها في أصول النحو، وقد أفرد ابن جني للقياس في كتابه أبوابًا وفصولاً لا مجال هنا لذكرها[١].

ويرى تمام حسان أن في القياس الاستقرائي دلالةً على القوة الإنتاجية للغة، إذْ يفتح هذا النوع من القياس أمامنا بالنمط الواحد جملاً لا حصر لها[٢].

ب) القياس الشكلي. إذ بدأ مفهوم القياس يتحوّل في أواخر القرن الثالث الهجري وبدايات القرن الرابع، فلم يَعُد يُعنى باطراد الظواهر، واستقراء مادتها، والقياس على ما شاع منها واطرد، بل بدأ يأخذ طابعًا شكليًا يعتمد على حمل فرعٍ على أصلٍ لعلةٍ جامعة بينهما[٣].

وقد بلغ هذا المفهوم الشكلي للقياس قمة نضجه واكتماله على يد الأنباري، ثم السيوطي من بعده، فقد تحددت عندهما حدوده وأنواعه وأقسامه.

وقد بدأ الأنباري بتعريف القياس فقال: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصلٍ، بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"[٤].

وتتضح معالم هذا القياس الشكلي، بالوقوف على أركانه التي يقوم عليها، وقد حددها الأنباري بأربعة أركان فقال: "ولا بدَّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم"[٥].

أما المقيس عليه، فهو ما أطرد من المسموع عن العرب، فقد ظهر للنحاة، وهم يؤسّسون النحو ويرفعون قواعده أن المسموع عن العرب نوعان: مطرد من الكلام،

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١١٠، ١١٦، ١٤٥، ٣٥٨.

[٢] انظر تمام حسان، الأصول، ص ١٦٦.

[٣] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٨٨،١٣.

[٤] الأنباري، لمع الأدلة، ص ٩٣.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وشاذ ينفرد عن غيره ويفارق ما عليه بقية بابه، يقول ابن السراج: "واعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعن بالحرف الذي يشذُّ منه[١]" فما يقاسُ عليه إذن هو ما اطرد ووافق كلام العرب لا ما شذَّ عن ذلك.

وأما المقيس فهو ما لم يرد بحكمه نص مسموع، فيُقاسُ على ما صحَّ من نصوصٍ لغوية مسموعة. وهذا أمرٌ تحتّمه طبيعة التقعيد للظواهر اللغوية، إذ ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده، ولذلك جعل الأنباري النحو كله لا يتدارك إلا بالقياس، فالنَّحو كله مقيسٌ على ما سمع عن العرب من تراكيب. يقول: "إعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"[٢].

وأما العلة فهي الركن الثالث من أركان القياس، ولا يتم القياس إلا به، إذْ لا بدَّ لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما، وعلى أساس ذلك يجب للمقيس حكم المقيس عليه[٣].

وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام فقال في الإيضاح: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عللٌ تعليمية، وعللٌ قياسية، وعللٌ جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب ... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدًا قائمٌ: بِمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بإن، لأنها تنصِبُ الاسم وترفَع الخبر، لأنا كذلك علمناهُ، ونعلمه .... فأما العلل القياسية فأن يُقال لمن قال: نصبت (زيدًا) (بإنّ) في قوله: إنّ زيدًا قائمٌ: ولم وجب أن تنصِبَ (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعلَ المتعدِّي إلى مفعول، فحُملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارَعَتْه، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظًا... وأما العلل الجدلية النظرية فكلّ ما يُعْتَلُّ به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يُقال: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها ..." [٤].

---

[١] ابن السراج، الأصول، ت عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج ١، ص ٦.

[٢] الأنباري، لمع الادلة، ص ٩٥.

[٣] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ١١١.

[٤] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٤-٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما الحُكم فهو ركن من أركان القياس وله أقسام ستة[١]:

١) واجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول.

٢) ممنوع: كأضداد ما هو مذكور في الواجب.

٣) حسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ.

٤) قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ مضارعٍ.

٥) خلاف الأَوْلى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُهُ زيدًا.

٦) جائزٌ على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته، حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضِي له.

ثالثًا: الإجماع:

وهو في اللغة: الإحكام والعزيمة على الشيء، يُقال: أجمَع أمرَهُ، وأجمع عليه، عزم عليه[٢].

أما الإجماع في أصول النحو، فهو على ضربين:

أ- **إجماع العرب**: وهو حجة إن أمكن الوقوف عليه. يقول السيوطي: "وإجماع العرب حجة، ولكن أنىَّ لنا بالوقوف عليه؟ ومن صورهِ أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه. قال ابن مالك في التسهيل: استُدِلَّ على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما (مثلَهُم) بشَرُ

وردَّهُ المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقدًا جوازهُ عند الحجازيين، فلم يُصِب، ويجابُ بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم أن يظفروا له بزلّة يشنّعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٠.

[٢] انظر ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك لنقل. لتوفر الدواعي على التحدُّث بمثل ذلك، إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"[١].

ب- إجماع النحاة: والمقصود به إجماع أهل المصرين البصرة والكوفة[٢]. ومثاله إجماع البصريين والكوفيين على أن الهمزة في أول (اسم) هي همزة التعويض[٣].

والسؤال الذي تجدر الإجابة عليه في هذا المقام هو: هل تجوز مخالفة الإجماع أم لا؟ ويبدو أن الخروج على إجمتع المصرين ليس محبّذًا عند النحاة، يقول السيرافي: "وإذا اجتمع النحاة على شيء فكأنهم سمعوهُ من العرب ..."[٤].

ومن ذلك قول الأنباري في مسألة إعراب المثنى: "وحُكى عن أبي اسحق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع"[٥].

أما ابن جني فقد أباح الخروج على إجماع النحاة بشرط ألا يكون مخالفًا المنصوص ولا المقيس على المنصوص. قال في الخصائص: "أعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجَّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، أمَّا إذا لم يعطِ يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يردْ ممن يطاع أمرهُ في قرآن ولا سنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ... وإنما هو علمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[٦].

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٣٦.

[٢] انظر السيوطي، المصدر السابق، ص ٣٥.

[٣] انظر الأنباري، الأنصاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢، ج١، ص ٦.

[٤] نقلاً عن عبد الحميد علي الفلاح سالم، نهج السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٦٨.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٣٣.

[٦] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٨٩-١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أنه عاد وحذَّر من مغبة الخروج على الجماعة، فقال: "إلا أننا، مع هذا الذي رأيناهُ وسوغنا مرتكبَه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها وتقدم نظرها"[١].

وبهذا يكون ابن جني قد وضع معيارًا قويمًا في حكم الخروج على الإجماع، فإذا تأكد النحوي أن له رأيًا أصوب مما أجمع النحاةُ عليه، جاز له الخروج على إجماعهم، أما الخروج دون أسانيد قوية وحجج واضحة، فهذا ما لا يجوز ولا يصح.

رابعًا: استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة الملازمة، وعدم المفارقة[٢]. وهو عند علماء أصول الفقه "الحكم بثبوت حكمٍ في الزَّمان الحاضر، بناءً على أنه كان ثابتًا في الزمن الماضي، إلى أن يوجد الدليل المعتبر"[٣].

أما الاستصحاب عند علماء العربية فهو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٤].

ومثالُه: ما جاء في الإنصاف في مسألة: فعل الأمر مُعرَب أو مبني؟ فقد نُقل عن البصريين قولهم: "إنّما قلنا إنه مبني على السّكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإن ما أُعرب من الأفعال، أو بني على الفتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء. ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء"[٥].

واستصحاب الحال دليل نحوي معتبر، "فمن تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل"[٦].

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٩٠.

[٢] انظر ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص ٥٢٠.

[٣] بدران أبو العينين، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٢١٧.

[٤] الأنباري، الإعراب، ص ٤٦.

[٥] الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٥٣٤.

[٦] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غير أن استصحاب الحال وإن كان من الأدلة المعتبرة، إلا أنه من أضعف الأدلة، لأنه لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل من سماعٍ أو قياس[١].

فهو آخر مدار الأدلة، لأنه إقرارٌ بأحكام ثابتة لم نقف على ما يقتضي تغييرها، ولذلك فإنه يسقط إذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس، أو إجماع. ولذلك لم نرَ أحدًا من متقدمي النحاة احتفل به، بل لقد أسقطه ابن جني من أدلة النّحو، و لم يعتبره أحد أدلة النحو.

[١] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث: أنواع التعارض بين الأدلة النحوية ومتعلقاتها

سأكتفي هنا بذكر أنواع التعارض الواقع بين الأدلة النحوية ومتعلقاتها، لأن للتفصيل في ذلك موضعه في الفصل الثالث من هذه الرسالة إن شاء الله.

التعارُض الواقع بين الأدلة النحوية ومتعلقاتها يأتي على أنواع متعددة أذكر منها:

١. التعارُض الواقع بين سماعين.

٢. تعارض قياسين.

٣. تعارض السماع والقياس

٤. تعارض مجمع عليه ومختلف فيه

٥. تعارض لغتين من لغات العرب

٦. تعارض شذوذ ولغة ضعيفة

٧. تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال

٨. تعارض مجرد الاحتمال والأصل والظاهر

٩. تعارض الأصل والغالب

١٠. تعارض أصلين

١١. تعارض قبيحين

١٢. تعارض المانع والمقتضي

١٣. تعارض اللفظ والمعنى

١٤. تعارض ماله نظير مع ما لا نظير له

١٥. تعارض القولين الصادرين عن عالم واحد في مسألة واحدة

١٦. تعارض لغة قريش (خاصة) مع غيرها

١٧. تعارض مذهبي الكوفة والبصرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الرابع: أسباب تعارض الأدلة النحوية

من أهم الأسباب التي دعت إلى وجود أدلة نحوية متعارضة ما يأتي:

أولاً: من أسباب تعارض الأدلة النحوية: تعدد روايات الشاهد الواحد، ويعود هذا التعدد إلى عدة عوامل هي: الشعراء، والرواة، والنحاة.

أ- **أما الشعراء** فكان لهم دور في تعدد روايات الشاهد الواحد. فالشاعر نفسه قد يكون سببًا في هذا التعدد، بإنشادِه البيت مرة هكذا، ومرة هكذا[١]. ومن ذلك ما صنعه ذو الرمة حين أنشد:

حَراجيجُ ما تَنفَكُّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ أو نَرْمي بها البلدَ القَفْرا[٢]

فعيب عليه قوله: "ما تنفكُّ إلا مناخةً" لأنه نقض النفي السابق للفعل (تنفكُّ) بـ (إلا)، فلم يعد مسبوقًا بنفي، وهذا لا يجوز عند النحاة[٣]. فالشرط في خبر (تنفكُّ) أن يكون منفيًا، وقد نقضت (إلا) هذا النفي، ففطن ذو الرمة إلى ذلك فقال: آلاً مناخةً، أي شخصًا[٤].

ب- **الرواة**: وتُعزى إلى الرواة أيضًا ظاهرة تعدد روايات البيت الواحد. وأشار ابن هشام إلى ذلك، فقال: "كان العرب يُنشدُ بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلَّم على مقتضى سجيته التي فُطر عليها. ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات[٥]".

وقد سمح الرواة لأنفسهم كذلك أن يغيروا في الروايات وفق ما يرونه أجود من حيث الشكل والمضمون، وفي ذلك يقول الرافعي: "وقد يغيّر العربيّ فيما يتمثّله من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق بموضعها، وأثبت في معناها، أو تكون

---

(١) انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٢٩-٣٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٨.

(٣) انظر البغدادي، خزانة الأدب، ت عبد السلام هارون، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦، ج ٤، ص ٤٩.

(٤) انظر البغدادي، المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ت عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، ط ١، دار المأمون، دمشق، ١٩٧٣. ص ٩٤٣-٩٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكلمة قد أصابت هوىً في نفسه، لأنهم إنما يتمثلون الشعر لغير الغرض الذي قامت به الرواية"[١].

وينقسم تغيير الرواة في الرواية إلى قسمين[٢]:-

قسم ناتج عن القدرات الطبيعية للرواة، كضعف الذاكرة، والنقص في قوة الضبط. وقسم ناتجٍ عن أخطاء صادرة عن الظروف الاجتماعية التي تفرض عليهم أنماطًا معينة من السلوك، كشهوة التعالم، والرغبة في الامتياز عن الآخرين، والعصبية لشخص أو مذهب. وإليك التمثيل على ذلك:

جاء عن الأصمعي قوله: "قرأتُ على خلف شعر جرير فلما بلغتُ قولَهُ:

فيالك يومًا خيرُهُ قبلَ شرِّهِ تَغَيَّبَ واشيهِ وأقصَرَ عاذِلُه

قال خلف ويلَهُ، وما ينفعه خيرٌ يؤول إلى شرٍّ؟ فقلتُ له: هكذا قرأتُه على أبي عمرو، فقال لي صدقتَ، وكذا قال جرير، وكان قليل التنقيح مشرد الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع، فقلتُ فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجودُ لو قال: فيا لك يومًا خيرُه دون شرهً .فارْوه هكذا. فقد كانت الرواة قديمًا تصلحُ أشعار القدماء. فقلتُ: والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا"[٣].

وهذا اعتراف صريح من خلف بأن "الرواة كانت تصلح عن عمدٍ ما تراهُ من انحراف في شعر شعرائها. ويكثر إصلاح الشعر من قبل الرواة إذا كان قائله قليل التنقيح لشعره كما حصل لجرير. ويقلُّ الإصلاح إذا كان الشاعر يتروى في شعره فينقّحه ويهذبه كزهير[٤].

---

[١] الرافعي، تاريخ الأدب العربي، ج١، ص ٣٧٢.

[٢] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٤٧.

[٣] المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ت علي البجاوي، دار النهضة، مصر، ١٩١٥، ص ١٩٨-١٩٩٠؛ وانظر أمثلة أخرى: ابن جني، الخصائص، ٤٦٧/٢.

[٤] انظر ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، ط ٢، دار المعارف، مصر ١٩٦٢، ص ٢٤١ وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأيًا يكن الحال، فالراويات التي رواها الثقات كلُها صحيحة من وجهة التفكير النحوي، لأنها تمثل لغات العرب ومذاهبهم في القول، وإنَّ محاولةَ معرفةِ الرواية التي نطق بها الشاعر أمر عسير[١].

ومما يزيد صعوبة المفاضلة بين الروايات، أن النحاة لم يحاولوا دراسة أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً. لذلك لم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفناه عن طبقات المحدثين، ولا حظي فن الرواية ببعض ما حظي به فن رواية الحديث، رغم بعض المحاولات من النحاة لتقليد المحدثين في الجرح والتعديل[٢].

جـ- النحاة: فقد أسهم النحاة في تعدد الوجوه المروية للشاهد الواحد بتغييرهم بعض الشواهد على نحوٍ يؤيد مذاهبهم، يقول الخليل: "إن النحاريرَ ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت"[٣].

وكان المبرد معروفًا عند النحاة بتحريف روايات بعض الأبيات تأييدًا لمذهبه. يقول علي بن حمزة الأصفهاني: "وهذا من فعلِ أبي العباس غيرُ مستنكر، لأنه ربما ركَّب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نُصرته، فغير له الشعر واحتج له"[٤].

وأمثلة ذلك عند المبرد كثيرة[٥]، أذكرُ منها:

استشهد سيبويه بقول الشاعر:

ألا أضْحتْ حبالِكُمُ رُماما وأَضحتْ مِنك شاسعةً أُماما[٦]

على جواز ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة، وذلك في قوله (أُماما)، وأما المبرد فمنع ذلك، وأنشد البيت على النحو التالي:

---

(١) انظر حسن الشاعر، اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، ط ١، دار البشير، عمان، ١٩٩٢، ص ٧٧-٧٨.

(٢) انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٧٢-٧٣.

(٣) السيوطي، المزهر، ج ١، ص ١٧١.

(٤) علي بن حمزة الأصفهاني، التنبيهات على أغاليط الرواة، ت عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ص ١٠٩.

(٥) للمزيد من هذه الروايات التي حرّفها المبرد انظر، ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٥٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما عهدٌ كعهدكِ يا أُماما[١]

حيث حوّل الأمر إلى الترخيم في النداء، وصَرَفه عن الترخيم في غير النداء. ومن الشواهد التي غير النحاةُ روايتها، لتوافق مذاهبهم، ما فعله البصريون حين منعوا توكيد النكرة، فووجهوا بقول الشاعر:

لكنَّه شاقَهُ أن قيلَ ذا رجبٌ يا ليتَ عِدةَ حولٍ كلِّه رجَبُ[٢]

فقالوا: إنها (يا ليت عدة حولي كلهٌ) وبذلك تسلم قاعدتهم من المعارضة.

وقد لجأ النحاة إلى تحريف بعض الروايات، خِدمة للقواعد المطردة في اللغة. ومثال ذلك تصرفهم مع الشاهد:

أ(لمْ يأتيك) والأنباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لُبُوْنُ بني زِيادِ[٣]

فقد أورد سيبويه أن الشاعر جاء بـ (يأتيك) على الأصل، فجعله حين اضطر مجزومًا بإسكان الياء. حملاً لها على الصحيح.

والحقيقة أن هذا الشاهد يحمل معارضة صريحة لقاعدة نحوية مفادها: أن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة من آخره. فماذا صنع النحويون ليدفعوا هذا الشاهد عن معارضة القاعدة؟ جاء عند البغدادي في (الخزانة) أن النحاة بعضهم روى البيت: ألا هل أتاك والأنباء تنْمِي، وبعضهم رواه: ألم يبلغك والأنباء تنمي، وبعضهم رواه ألم يأتِك والأنباء تنمي. وبناءً على هذه الروايات فلا شاهد في هذا البيت[٤]. ومما سبق نلمح تغييرًا واضحًا من النحاة لشواهد تتعارَض مع قواعد نحوية.

والحقيقة أن الناظر في الكتب النحوية، بوسعه أن يجد بسهولة شواهد كثيرة اختلفت رواياتها. ومن اللافت للنظر أيضًا، أن هذه الروايات المختلفة بنيت عليها قواعد مختلفة، الأمر الذي أدى إلى اضطراب القواعد، وإرباك الدارسين. ولذلك، فالنحو الآن

---

[١] المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٥٤.

[٢] الأنباري، الأنصاف، ج ٢، ص ٤٥٥.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣١٦.

[٤] انظر البغدادي، الخزانة، ج ٨، ص ٣٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحاجة ماسة إلى تخليصه من التفريعات الكثيرة للقاعدة الواحدة من خلال قواعد دقيقة في الترجيح، تغربل مادة النحو لتصطفي منها الأكثر انسجامًا مع القوانين العامة المطردة للغة.

ثانيًا: ومن أسباب تعارض الأدلة النحوية، عدم تفريق النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، بل خلطوا بينهما، واكتفوا بمصطلحي (ضرورة الشعر) و(الشذوذ) لتفسير بعض القواعد التي رأوها تشذُّ عن قواعدهم.

والحقيقة أن الاختلاف بين لغة الشعر ولغة النثر، أعمق من أن يُحصر في مصطلحي (ضرورة الشعر) و (الشذوذ)[١].

فالشعر يحوي الكثير من الصيغ التركيبية والفنية التي تبعد عن تلك التي تمثل اللغة التي يتكلم بها الناس[٢]. فكثيرًا ما نجدُ شاعرًا تضطره القيود إلى النطق بكلمات ليست من كلام العرب. ومن ذلك، أن رؤبة ارتجل جمعين خارجين عن القياس، أولهما: أطواس جمع طاووس؛ وثانيهما أصواب: جمع صواب[٣].

وكان نتيجة عدم التفريق بين لغة الشعر ولغة النثر في الاحتجاج، أن تعارضت قواعد النحاة المبنية على الأعم والأغلب من كلام العرب مع ما شذَّ من صيغ الشعراء وتراكيبهم، الأمر الذي دفع الباحثين المحدثين إلى القول بوجوب الفصل بين الشعر والنثر عند إرادة الحديث عن بناء الجملة وقواعدها[٤]. فللشعر قواعده التركيبية التي لا تخضع لغته لسواها، والتي تتسم بسمتين:

أحداهما: الاتساق مع مضمونه الذي يعكس الحياة الاجتماعية والفكرية، وما يجدُّ فيها؛ والأخرى: الحرصُ على وجود لونٍ من الإيقاع خاصٍ به[٥].

---

[١] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٧٦-٢٧٩.

[٢] انظر عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠، ص ١٧-١٨.

[٣] انظر علي بن حمزة الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، ص ٧٥.

[٤] انظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٣٨.

[٥] انظر علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول تمام حسان: "لا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط، وإنما يعود كذلك إلى الاختلاف في الخصائص التركيبية نحويًا وصرفيًا، إذْ إنَّ الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة، يؤدي إلى الغموض ولا يقع التسامح فيه إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء"[١].

نفهم مما سبق أن الشعراء مسموح لهم أن يأتوا بالضرائر التي تخالف القواعد والأقيسة وتُعارضها، ومن الأمثلة على ذلك:

-أ- أنه في النثر لا يُقبل تقدم المعطوف على المعطوف عليه، كما في قول الشاعر:

أَلا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلامُ[٢]

يقصد: (عليه السلامُ ورحمةُ الله). ولكن ذلك يجوز في ضرورة الشعر[٣].

-ب- لا يجوز في النثر أن تسقط صلة الموصول، كما في قول عُبيد بن الأبرص:

نحن الأُ لى فاجمعْ جمو عَكَ ثم وجِّهْهُم إلينا[٤]

يقصد: نحن الأولى فعلنا كذا وكذا. ويجوز ذلك في ضرورة الشعر[٥].

وهكذا نرى أن مثل هذه الصيغ الخاصة بالشعر، والتي تُعارِض الأقيسة والقواعد العامة للغة، كانت أحد أسباب تعارض الأدلة، خاصة وأن النحاة لم يفرّقوا بين لغة النثر ولغة الشعر في التعقيد.

ثالثًا: وكذلك فإن من أسباب تعارُض الأدلة النحوية، أن اللغة بطبيعتها متطورة غير مستقرة الوضع في أصواتها وتراكيبها. ورغم أن النحاة وضعوا قيدًا زمنيًا للنصوص المستشهد بها، يتناهى إلى سنة ١٥٠ هـ في الحاضرة ونهاية القرن الرابع في البادية، لكن هذه الفترة رغم تحديدها، فترة متطاولة في حياة اللغة، إذْ تتسع اللغة فيها وتتنامى، وتجد كلمات وتموت أخرى. فيجب أن لا نتوقع

---

[١] تمام حسان، الأصول، ص ٧٩-٨٠.

[٢] البغدادي، الخزانة، ج١، ص ٣٩.

[٣] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] تمام حسان، المرجع السابق، ص ٨٠.

[٥] انظر تمام حسان، المرجع السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن لغة الفرزدق مثلاً ستتطابق تركيبًا مع لغة امرئ القيس والنابغة الذبياني، علمًا بأن أشعار المذكورين اتُخذت شواهد في التقعيد النحوي، على قدم وساق. وكان ما ذكر سببًا هامًا من أسباب تعارُض الأدلة النحوية. فالتَّطور الزمني للغة حمل في طياته صيغًا وكلماتٍ تحجرت مع الزمن. وقد حار النحاة فيها، ووجدوا أنها تتعارضُ مع قواعدهم المبنيّةِ على الأعم والأغلب، فبدأوا يتمحلون في حل هذه المشكلة ويتلمسون لها التأويلات البعيدة[١].

وكان الأحرى بهم أن يوضحوا أن هذا التعارض بين أقيستهم وبين هذه النصوص كان نتيجة التطور الزمني للغة. وأن هذه الصيغ والكلمات كانت في القديم بصورة، ثم تغيرت أو تطورت إلى صورة جديدة لا تتنافى والقواعد والأقيسة فكثير من الشواذ ما هي إلا بقايا تاريخية لصيغ كانت تستعمل في فترة ما من تاريخ اللغة ثم تغيرت أو تطورت[٢].

ومثال ذلك ما دار بين العلماء حول صيغة (فَعِيل) التي بمعنى (فاعل)، فهذه الصيغة صيغة مشتركة بين المذكر والمؤنث، وتمثل مرحلة مرت بها اللغة العربية "لم يكن الجنس فيها واضحًا تمامَ الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث"[٣].

ولكن اللغة في تطورها عبر العصور، احتاجت إلى التمييز بين المذكر والمؤنث، فأخذت التاء تتسرب إلى أبنية المؤنث لفرق صفته عن صفة المذكر[٤]. ثم جاء عصر التقعيد، واصطدم النحاة بنصوص ترد فيها صيغة (فعيل) لوصف المؤنث. فاضطروا إلى تخريجها بما يتوافق مع قواعدهم. فابن جني مثلاً عندما وقف على قوله تعالى: "إن رحمةَ اللهِ قريبٌ من المُحْسِنين"[٥] لم يرَ إبقاء (رحمة الله) المؤنثة موصوفة بـ(قريب) التي اعتقدها صفة خاصة بالمذكر. ولذلك أوَّلَ (رحمة الله)

---

[١] انظر، محمد الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، حلب، ١٩٧٤، ص ٦٥.

[٢] انظر، محمد الحلواني، المرجع السابق، ص ٦٦.

[٣] إبراهيم السامرائي، المذكر والمؤنث، ص ٤

[٤] انظر إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، الموضع نفسه.

[٥] الأعراف، اية ٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحملها على أنها بمعنى المطر[١]، لتتطابق، مع (قريب)، التي رآها صفة للمذكر وحسب.

والحقيقة أن استعمال صيغة (فعيل) للدلالة على المؤنث شيء يقطع به ظاهر النص. فهذه الصيغة -وكما ذكر السامرائيّ- وصف مشترك بين المذكر والمؤنث. وتمثل طورًا قديمًا من أطوار اللغة. لكن النحاة بإهمالهم هذا التطور الزمني، فسحوا المجال لتعارُض القواعد مع النصوص التي هي بقايا هذا التطور.

رابعًا: كان للبعد المكاني أثره الواضح في تعارُض الأدلة النحوية. فالمادة اللغوية المجموعة، أخذت من قبائل كثيرة كتميم، وقريش، وأسد، وقيس، وهذيل، وطيء[٢].

ولما كانت المادة اللغوية المجموعة كذلك، التقت، فيها فوارق لهجية أدت إلى تعارُض الأدلة النحوية، لاستحالة الاتفاق بين لغات العرب في أساليبها وصيغها وتراكيبها[٣]. وقد اعتمد النحاة في تقعيد العربية على استقراء لهجات متباينة مما أورث القواعد خلافاتٍ عقدت النحو. وقد أوضح حسن عون هذه القضية بقوله: "إن نحاة العربية أساؤوا للدرس النحوي وعَوَّصُوهُ بما تعرضوا له من خلافات في المسائل النحوية مصدرها الاعتماد على اللهجات العربية"[٤].

وأحسبُ أن النحاة كانوا يقصدون توحيد قواعد اللغة ومقاييسها، وكان هذا الهدف في رأيهم أولى من النظر إلى ما يخرج عن تلك القواعد بسبب اختلاف اللهجات. ولذلك فإن تلك الاختلافات اللهجية التي عارضت القواعد كانت غالبًا ما تخرَّجُ لتنسجمَ مع ما قُعِّد وأُصِّل.

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤١٣.

[٢] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٩.

[٣] انظر محمد الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص ٦١-٦٢.

[٤] حسن عون، دراسات في النحو العربي، ص ٧٨-٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامسًا: ومن أسباب تعارض الأدلة النحوية، الاختلاف في أقيسة النحاة، وقد حدد محمد الخضر حسين في كتابة "القياس في اللغة" أربعة أسباب لاختلاف أقيسة النُّحاة، وهذه الأسباب هي[1]:

١) أن يتوفر لدى عالمٍ من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ من حكم كلي فيقصرُ الأمر على السماع.

٢) أن يستوي الفريقان أو يتقاربا فيما عرفوه من الشواهد. ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس. ويستقلُّه الآخر فلا يتخطى به حد السماع.

٣) أن يختلف العلماء في القياس، نظرًا إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارِضُ السماع.

٤) والسبب الرابع متعلق باختلاف العلماء حول مَتن الشاهد وسنده. وفي هذا يقول محمد الخضر حسين: "ومن أسباب اختلافهم في القياس، اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تُذكر للقياس عليها. فيختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربية قائلها. أو في وجوه إعرابها. ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة، لا يقيم لذلك الكلام وزنًا، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان. وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام وإعرابه على وجهٍ يفتحُ لك السبيل لأنْ تستنبط منه حكمًا، وتقيم منه قاعدة، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في منهجه وإعرابه وجهٌ يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل. فيخالفك في ذلك الحكم، ويراهُ خارجًا عن سنن القياس، ومَبْنيًّا على غير أساس"[2].

---

[1] انظر محمد الخضر حسين، القياس في اللغة، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣ هـ، ص ٤٨.

[2] محمد الخضر حسين، المرجع السابق، ص ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادسًا: قد يكون النحوي نفسه سببًا في التعارُض حين يرد لـه قـولان أو أكـثر في مسألة واحدة.

ونستطيع رد أسباب هذا التعارُض في أقوال العالم الواحد إلى ما يلي:

١) خطأ الرواة والناقلين، وخلطهم في نسْبه المذاهـب إلى أصحابهـا. ومـن ذلـك أن النحاة المتقدمين لم يذكروا للأخفش مذاهب مختلفة في مسألة (مـا التعجبيـة) بـل يرونه يخالف فيها سيبويه[١]. لكن ابـن درسـتويه ذكـر ثلاثـة مذاهـب لـه فيهـا، وأحد هذه المذاهب، يوافق مذهب، سيبويه[٢].

٢) سـعة مـوارد علـم النحـوي، وكـثرة مصـادر ثقافتـه، فـالأخفش الـذي عُـرف باضطراب أقواله، كانت موارد علمه وثقافته تبلـغ سـتة وعشـرين مـوردًا أفـرادًا وجماعات، مختلفة العلوم متعددة المشارب[٣].

٣) تنقلات العالم ورحلاته، والتقائه بغيره من العلماء، ودراساته الجديدة، بحيث تتيح له تلك التنقلات تولد أفكار قد تكون غير التي سبق أن قالها[٤].

٤) كبوة العالِم نفسه، فلكـل عـالم كبـوة، وقـد يكـون لاضطـراب الفكـرة في رأس النحوي دورٌ في أن ينطق فيها بأكثر من رأي. وقد كان الفارسي كلما سمع مثل هذا الاضطراب في آراء الأخفـش يقـول: "عَكَـر الشـيخُ"[٥]. وسـيردُ في الفصـل الثالث من هذه الرسالة إيضاح لهذا النوع من التعارُض، وطرق الترجيح فيه.

---

[١] ذهب سيبويه إلى أن ما التعجبية غير موصولة ولا موصوفة فهي مبتدأ بعده خبر، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر. انظر ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ٧، ص ١٤٨-١٤٩.

[٢] ذهب ابن درستويه إلى أن للأخفش في (ما) التعجبية ثلاثة مذاهب: أحدهما يوافق مذهب سيبويه، وهو أن (ما) التعجبية غير موصولة ولا موصوفة فهي مبتدأ بعده خبر؛ وثانيهما هو أن (ما) التعجبية موصولة وصلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر، وثالثهما أنها موصوفة، إلا أنه لم يُؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الإبهام. والفعل بعدها وما اتصل به في موضع خبر انظر، ابن يعيش، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] انظر عبد الأمير الورد، منهج الاخفش الأوسط في الدراسات النحوية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ومكتبة دار التربية، بغداد، ص ٣٩١.

[٤] انظر عبد الأمير الورد، المرجع السابق، الموضع نفسه.

[٥] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع: مستلزمات الترجيح

المطلب الأول: الترجيح لغة واصطلاحًا:

الترجيح لغة: مصدر من باب (التَفْعيل) من (رَجَّح) (فعَّل) يُرجح ترْجيحًا. ويكْثُر استعمال (فَعَّلَ) في ثمانية معان[١]:

١) التعدية: كقومتُ زيدًا وقعّدْتُه.

٢) الإزالة: كقشرتُ الفاكهة إذا أزلتُ قشرها.

٣) التكثير في الفعل: كجوَّل إن أكثر الجَوَلان.

٤) صيرورة شيء شبه شيء: كقوس زيدٌ: أي صار شبه القوس.

٥) نسبة الشيء إلى أصل الفعل، ككفرتُ زيدًا: أيْ نسبته إلى الكفر.

٦) التوجّه إلى الشيء، كشرَّقْتُ إذا توجهتُ إلى الشرق.

٧) اختصارُ حكاية الشيء، كهلَّلَ لمن قال: لا إله إلا الله.

٨) قبول الشيء. كشفَّعْتُ زيدًا: قبلتُ شفاعته.

ولعل المعنى الذي يفيده (رجح) من هذه المعاني الثمانية هو التعدية و (رجح) فعلٌ لازمٌ يتعدى بالتضعيف والهمزة.

أما تعديته بالهمزة فمنها قولنا: "أرْجَح الرَّجلُ: أي أعطاهُ راجحًا"[٢]. وأما تعديته بالتضعيف فمنها قولنا: "رجَّحتُه ترْجيحًا: إذا أعطيتُه راجحًا"[٣].

وتدورُ مادة (رجَح) حول الميلان، والثقل، والميلان من الثقل. جاء في لسان العرب "رجَّحَ الشيءَ بيده: رزَنَهُ ونظر ما ثِقَلهُ. وأرجح الميزان: أي أثقله حتى مال". ورجح في مجلسه، ثُقُلَ فلم يَخِفّ. وقومٌ رُجَّح: حلماء. والحِلْم الراجح: الذي يزنُ بصاحبه فلا يخفّهُ في شيء. والأرجوحة التي يُلعبُ بها. وهي خشبة تؤخذ فيوضع وسطها على تلّ، ثم يجلس غلامٌ على أحد طرفيها، وغلامٌ على الطرفِ الآخر، فترجَحُ

---

[١] انظر أحمد الحملاوي، شذا العَرف في فن الصرف، ص ٤١-٤٢.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٥.

[٣] ابن منظور، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخشبةُ بهما، ويتحركان، فيميل أحدهما بصاحبهِ الآخر، وترجحت الأرجوحة بالغلام أي: مالت"[١].

أما تعريف الترجيح اصطلاحًا، فلم أعثر في كتب النحو وأصوله على تعريف للترجيح بين الأدلة النحوية المتعارضة.

غير أنه باستطاعتنا الخروج بمثل هذا التعريف، إذا أخذنا بعين الاعتبار أمرين:

١) التعريف اللغوي للترجيح: والذي يدور معناه لغويًا -كما أوضحتُ- حول التغليب والتمييل لطرف دون الآخر.

٢) أن النحاة وأن لم يعرفوا الترجيح بين الأدلة النحوية صراحة، إلا أننا نستطيع من خلال ما جاء عندهم حول الترجيح أن، نستنتج مثل هذا التعريف.

يقول الأنباري: "إعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس. أما الترجيح في النقل، فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن.

فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقِلَيْن أعلم من الآخر، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر. وأما الترجيح في المتن فكأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة... . وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من نقلٍ أو قياس"[٢].

ومما سبق من قول الأنباري، نستنتج أنه إذا تعارض دليلان، فالترجيح يكون بتغليب أحدهما على الآخر من وجهين:

١) الوجه الأول: أن يرجح الدليل بمؤازرة دليل آخر. كما إذا تعارض قياسان فإن أحدهما يقوى بمؤازرة دليل آخر من سماع أو قياس.

٢) والوجه الثاني: أن يرجح الدليل بمؤازرة وصف تابع له. كما إذا تعارضت روايتان إحداهما رواتها أكثر من رواة الأخرى، أو كان من رواها أعلم وأحفظ.

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٦.

[٢] الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب، ص ٦٥-٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلك نستطيع القول: إن الترجيح بين الأدلة النحوية اصطلاحًا هو: "تغليب أحد الدليلين المتعارضين على الآخر، سواءٌ أكان تغليب هذا الدليل بوصفٍ تابعٍ له، أم بمساندة دليلٍ آخر".

المطلب الثاني: مستلزمات الترجيح

أ- رتبة الترجيح ساعة التعارُض

تأتي رتبة الترجيح ساعة التعارض متأخرة نسبيًا، فإذا كان بالإمكان دفع أحد الدليلين المتعارضين، فإن ذلك يقدم على الترجيح، أما إذا سلم الدليل المعارض من أي اعتراض يوجه إليه، فيأتي آنذاك دور الترجيح. يقول الأنباري: "الجواب عن المعارضة من وجهين: أحدهما أن يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات. والثاني أن يرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوهالترجيحات. فإن لم يتحقّق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدِل"[١].

ومن هذا نتبين أن على المستدِل أن يحاول أولاً إبطال دليل معارِضِه إن استطاع بأحد وجوه الاعتراضات التي سبق لي أن ذكرتها[٢]. وإن لم يستطع المستدل إبطال الدليل المعارِض، فعليه أن يحاول ترجيح دليله على دليل معارضة. وسآتي في الفصل الثالث من هذه الرسالة على شرح أوجه الترجيح بين الأدلة المتعارضة إن شاء الله.

أما إذا لم يستطع المستدِل إبطال دليل معارضة، أو ترجيح دليله، كانت الدائرة عليه، إذْ يُعتبر هذا انقطاعًا في دعواه، فلا يَثبتُ ما يدعيه، ولا يَلْزمُ أحدًا متابعته[٣].

ب- أركان الترجيح:

إذا كان الركن في الشيء هو ما يقوم به ذلك الشيء[٤]. فإن هناك أمورًا لا بد منها حتى يحدثَ الترجيح وهذه الأمور هي:

---

[١] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٥٣.

[٢] انظر ص ٢١-٢٣ من هذه الرسالة.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] انظر ص ٢٤، من هذه الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) وجود دليلين متعارضين، فأكثر، هما الراجح والمرجوح. إذ لا بد من وجود ذلك لتحقق ماهية الترجيح، سواء أكان الدليلان المتعارضان من سماع أو قياس أو غير ذلك.

٢) أن يقوى أحد الدليلين المتعارضين على الآخر. والدليل ساعة التعارض يقوى على معارضه من وجهين:

أ- أن تكون قوة الدليل في ذاته. فالسماع مثلاً أقوى من القياس[١]، وأعلى رتبة. والقياس أقوى من استصحاب الحال[٢]. وعلى ذلك فإن ترجيح السماع على القياس، أو القياس على استصحاب الحال، لا يحتاج إلى وصفٍ تابع، أو دليلٍ آخر لمساندته وتقويته.

ب- أن يقوى الدليل على معارضِهِ بمساندة دليل آخر، أو وصفٍ تابع للدليل المرجَّح. وهذا يحدث عند كون الدليلين المتعارضين من نوع واحد. كتعارض سماعٍ وسماع أو قياس وقياس. فإذا تعارضت روايتان، فقد تقوى أحدهما وترجح بمساندة دليل آخر من سماع أو قياس، أو ترجح على معارضتها بوصفٍ تابعٍ لها ككثرة رواتها، أو الثقة بمن يرويها[٣].

٣) وكذلك فإن من أركان الترجيح (الترجيح نفسه). وذلك أن يبين النحوي أن أحد الدليلين المتعارضين أقوى عنده من الآخر.

ويكون الترجيح بألفاظ أهمها[٤]:

أُرجح، والمرُجَّح، والراجح، والأولى، والأجود، والأحسن، والاختيارُ، والمقدمُ، والأقوى، والأفصح والأقيس ... وغيرها.

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٧٨.

[٢] انظر السيوطي، المصدر السابق، ص ٨١.

[٣] سيرد ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

[٤] سترد الأمثلة على استعمال النحاة لتلك الألفاظ كدلالات للترجيح في موضعها من الفصل الثالث من هذه الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- حكم العمل بالدليل الراجح:

يعتبر عدم وجود خطأ أو لَبس في كلام العرب الغاية المرجوة من علم أصول النحو[١].

فقد حاول النحاة ضبط اللغة، والحرص على عدم وقوع الخطأ واللبس فيها. فلجأوا إلى وضع القواعد والمقاييس التي غالبًا ما تُبنى على الكثير المطرد من كلام العرب الفصحاء. ومن حرص النحاة على عدم وقوع الخطأ واللبس في كلام العرب، لجوؤهم إلى تقديم الدليل الذي يرونه أقوى ساعة التعارض.

غير أننا ونحن نتحدث عن حكم العمل بالدليل الراجح في النحو العربي، يجب أن نعي حقيقة مفادها: أننا لا نتعامل مع أدلة شرعية تتسم بالقطيعة والثبوت. فنحن نتعامل مع لغة، مع ظاهرة اجتماعية لا تخضع للتحديد، فمظاهرها المتطورة المتنوعة صعبة على القياس والتقنين.

وإضافة إلى ذلك، فإن الترجيحات تتعدد وتختلف من عالم لآخر، ومن مدرسة نحوية لأخرى، تبعًا لنظرة كلٍّ إلى الأدلة المقدمة، وطرق الاحتجاج بها. فمن كُشف له عن علة صحيحة في النحو، كان خليل نفسه وأبا عمرو .فكره[٢].

غير أن الذي يعمل وفق الدليل المرجوح، وإن لم يكن مخطِئًا في ما أقدم عليه، إلا أنه مخطئ لأجود الدليلين. يقول ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)[٣]: إن الذي يختار إحدى اللغتين من لغات العرب مصيب غير مخطئ، ولكن عليه أن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع، لأن الذي يختار غير ذلك يكون مخطئًا لأجود اللغتين، وإن لم يكن مخطئًا لكلام العرب ويقول: "إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٤].

---

[١] انظر تمام حسان، الأصول، ص ٢٠٨.

[٢] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٩١.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢.

[٤] ابن جني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني: طرق التوفيق بين الأدلة المتعارضة عند النحاة

المبحث الأول: الأخذ بكلا الدليلين المتعارضين وتجويزهما

المبحث الثاني: رد أحد المتعارضين وإسقاطه بأحد وجوه الاعتراضات

المبحث الثالث: تحجيم النصوص التي تتعارض مع الكثرة الغالبة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني: طرق التوفيق بين الأدلة المتعارضة عند النحاة

بعد الانتهاء من الفصل الأول، والذي وقفتُ فيه على شرحٍ لظاهرة التعارُض والترجيح، وتعريفها، ومستلزماتها، أبحثُ في هذا الفصل طرق النحويين في التصرف بالأدلة النحوية ساعة تعارضها.

فلم يكن غرض النحاة تقديم اللغة بكل ما جاء فيها من غث وسمين، من مطرد وشاذ، ولكنهم انطلقوا منذ البداية بهدف حماية اللغة من اللحن والدخيل. وقصدوا بناء القوانين والأقيسة على ما كثُر من كلام العرب، سعيًا وراء طرح لغة موحدة مبنية على أسس سماعية مطردة تيسر على الناس، وخاصة متعلمي اللغة الجُدد فهم الدين الحنيف، والانخراط في الدولة الإسلامية، ذات الطابع العربي.

ولكن محاولة النحاة لتقنين اللغة لم تكن لتكتمل، فقد ووجهوا بالكثير من النصوص التي خالفت قواعدهم. فاللغة شيء لا يمكن التحكم به بسهولة ويسر. فهي ظاهرة اجتماعية تنمو وتتطور، وتجدُّ فيها كلمات وتموت أخرى، وتختلف الكثير من صيغها وتراكيبها من قبيلة لأخرى، ويجري عليها التحوير والتغيير على المدى الطويل. ولذلك يصعب ضبطها ضبطًا كاملاً، يقول ابن جني: "معاذ الله أن ندَّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا"[١].

ولذلك فإن النحاة " لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون، فما زالت كثير من المسائل يستعصي اندماجها في الأحكام العامة"[٢].

فالنحاة -إذًا- وهم يقصدون وضع قواعد منتظمة للغة، وقفوا أمام نصوص وأدلة تعارضت، وسلكوا لمعالجة ذلك مسالك هي:

١) الأخذ بكلا المتعارضين وتجويزهما.

٢) رد أحد المتعارضين وإسقاطه بأحد وجوه الاعتراضات.

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٣.

[٢] مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨، ص ٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣) استبعاد أحد المتعارضين بتحجيمه ضمن ما يُعرف بالشذوذ أو القلة، أو الضرورة الشعرية. وسأتناول هذه المسالك الثلاثة في هذا الفصل.

٤) ترجيح أحد المتعارضين على الآخر[١].

المبحث الأول: الأخذ بكلا المتعارضين وتجويزهما:

عُرف عن الكوفيين اعتدادهم في الاستشهاد بأكثر ما سُمِع عن العرب، وصحت روايته عندهم، ولو كان من القليل أو الشاذ، وأنهم كانوا يؤثرون عدم التأويل والتقدير، ويأخذون بظاهر النصوص، ولذلك كَثُر عندهم تجويز الأخذ بكلّ من الأدلة المتعارضة والتقعيد عليها[٢].

وعُرف عن البصريين أنهم كانوا غالبًا ما يرفضون أن يُعترض بالشاذ والقليل على ما ثبت واطرد من كلام العرب[٣]. ولذلك كانوا يحاولون ردَّ المعارِض الأضعف رغبة منهم في انتظام القواعد، وإبعاد الشواهد الضعيفة عن مناوأة ما هو أقوى منها.

والأمثلة على تجويز الكوفيين لكلا المتعارضين كثيرة أذكر منها:

أ- اطرد في كلام العرب وقوع (سوى) ظرفًا. ومذهب سيبويه أن (سوى) لا تخرج عن الظرفية المكانية إلا في ضرورة الشعر، يقول سيبويه: "هذا سَوَاءَكَ، وهذا رجُلٌ سَوَاءَكَ، فهذا بمنزلة: مكانَك، إذا جعلته في معنى: بَدَلَك، ولا يكون اسْمًا إلا في الشعر"[٤].

وقال المبرد: "ومما لا يكون إلا ظرفًا، ويقبح أن يكون اسمًا (سِوَى) ... وذلك أنك إذا قلت: عندي رجلٌ سوى زيدٍ، فمعناهُ عندي رجلٌ مكان زيدٍ، أي: يَسُدُّ مَسَدَّهُ"[٥].

---

[١] انظر بتفصيل الفصل الثالث من الرسالة.

[٢] انظر عبد الجبار النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢١١.

[٣] انظر المبرد، الكامل، ت لجنة محققين، مؤسسة المعارف، بيروت، ج١، ص ٢٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٠٧.

[٥] المبرد، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٤، ص ٣٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعند الكوفيين يجوز أن تكون (سوى) اسمًا وظرفًا، ويُتصرف بها حال وقوعها اسمًا فَتُرفعُ وتُنْصَبُ وتُجَرّ[١].

واستدلوا على جواز وقوع (سوى) اسمًا بشواهد منها:

قول الشاعر:

ولَمْ يَبْقَ (سوى) العِدْوا ن دِنَّاهُم كما دَانُوا[٢]

على أن (سوى) هنا فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة.

وقول آخر:

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتري فـ(سواكَ) بائِعُها وأنْتَ المُشتري[٣]

على أن (سوى) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة.

واستدلوا كذلك بقول الشاعر:

أأترُك ليلى ليس بيني وبينها (سِوَى) ليلةٍ إني إذًا لصَبورُ[٤]

فـ(سوى) هنا اسم (لِلَيْسَ).

ويقول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفيلٌ بالمُنى لمُؤَمِّلٍ وإن (سواكَ) من يُؤَمِّلُه يَشقى[٥]

فـ(سوى) هنا اسم لـ (إنَّ)

ب- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، وأن ذلك لا يجوز إلا على قبحٍ في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى تجوير ذلك. وأجمعوا- البصريون والكوفيونَ، على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قُبح[٦]:

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٩٤.

[٢] البغدادي، الخزانة، ج ٢، ص ٤٣١.

[٣] الأشموني، شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، ج١، ص ٤٠٣.

[٤] الأشموني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] الأشموني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٦] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٧٤-٤٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالكوفيون إذًا، أجازوا وجهين في مسألة واحدة. وعارضوا منع البصريين للعطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بشواهد منها:

قلتُ إذا أقبلت وزهرٌ تَهادى كنِعاجِ المَلا تعسَّفنَ رَمْلا[1].

حيث عطف الشاعر الاسم الظاهر (زهرٌ)، بالرَّفع على ضمير الرفع المستكِن في الفعل (أقبلتْ) من غير تأكيد. والقياسُ عند البصريين أن يُقال: أقبلتْ هي وزهرٌ.

واستدلوا بقول الشاعر:

فأُقسِمُ أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكُم يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظلِمُ[2]

والقياسُ عند البصريين: لو التقينا نحن وأنتم. وقال الشاعر:

فلمّا لحقنا والجيادُ عشيَّةً دعَوْا يا لَكَلْبٍ واعتزيْنا لعامِرِ[3]

والقياسُ عند البصريين: لحِقنا نحن والجياد.

رأينا كيف جوَّز الكوفيون في المثالين السابقين كلاً من المتعارضين، والحقيقة أن لهذا التجويز أمثلة لا مجال لحصرها عند الكوفيين، وأن نظرة سريعة في كتاب (الإنصاف) للأنباري، تدل دلالة واضحة على منهج الكوفيين هذا. غير أن الكوفيين رغم طول باعهم في هذا المجال، لم يكونوا المتفردين في مثل هذا التجويز، فالبصريون أيضًا كانوا إذا وجدوا أدلة متعارضة، وكان أيٌّ من هذه الأدلة لم يخالف قواعد اللغة ومقاييسها العامة، يلجأون إلى الجمع بين هذه الأدلة.

وأذكر من الأمثلة على ذلك ما يلي:

* ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو (قائمٌ زيدٌ) والجملة نحو (أبوهُ قائمٌ زيدٌ)، وذلك حتى لا يتقدم

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٧٥.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٩٤.

[3] ابن يعيش، المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمير الاسم على ظاهره. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه (المفرد والجملة) [١].

واستدل البصريون على تجويزهم هذا بشواهد منها:

قول العرب في المثل "في بيتهِ يُؤْتى الحَكَمُ"[٢]، وقولهم: "في أكفانِه لُفّ الميْتُ"[٣] و"مَشْنوءٌ من يَشْنَؤُك"[٤] فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر، لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يؤْتى في بيته، والميْتُ لُفَّ في أكفانِه، ومَنْ يشْنَؤُك مشنوءٌ. (فالحَكَمُ)، (والميْتُ)، و(مَنْ) كلها مبتدآت قدم عليها الخبر[٥].

وفي مسألة (تقديم الحال على الفعل العامل فيها) ذهب الكوفيون إلى أن لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو (راكبًا جاء زيدٌ) ويجوز مع المضمر نحو: "راكبًا جئْتُ". وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمُضمر[٦].

واستدل البصريون على جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر بشواهد منها قوله تعالى: "خُشَّعًا أَبْصارُهم يَخْرجون من الأَجداثِ كَأَنهم جرادٌ مُنْتَشِر"[٧]. وبقول العرب "شَتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ"[٨] (فخشعًا) و(شَتَّى) حالان متقدمان على عامليهما (يخرجون) و (تؤوب).

واستدل البصريون كذلك بقول الشاعر:

(مُزْبدًا) يَخْطِرُ مال لم يَرَني وإذا يخْلوله لَحْمي رَتَعْ[٩]

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٦٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٩٢-٩٣.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٦٦.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] ابن يعيش، المصدر السابق، ج١، ص ٩٢؛ والأنباري، المصدر السابق الموضع نفسه.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٩٢؛ والأنباري، المصدر السابق، ص ٦٦.

[٦] والأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٥٠-٢٥١.

[٧] القمر، آية ٧، انظر المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٦٩، وابن السراج، الأصول، ج١، ص ٢١٧.

[٨] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٥١.

[٩] المبرد، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبقول الشاعر:

(ضاحكًا) ما قَبَّلْتُها حين قالوا نَقَضُوا صَكَّها، ورُدَّت عَلَيَّا[١].

(فمزبدًا) في البيت الأول، و(ضاحكًا) في البيت الثاني، حالان متقدمان على عامليهما (يَخطِرُ) و(قبلتُها).

ومن الأمثلة على أخذ النحاة في بعض المواضع كلا الدليلين المتعارضين وتجويزهما، قبول القراءتين أو القراءات المتعددة للآية الواحدة. وسأذكر بعضًا من الأمثلة على ذلك:

* أجاز سيبويه قراءتين متعارضتين في قوله تعالى: "قُلْ هِيَ للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا خالصةً يوم القيامة"[٢] حيثُ قرئت (خالصةً) بالرفع والنَّصب، فأجاز فيها سيبويه الوجهين، أما الرفع: فعلى أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. وأما النصب: فعلى أنها حال[٣].

* كما أجاز سيبويه أيضًا قراءتين متعارضتين في قوله تعالى: "قُلْ إنَّ ربي يقذِف بالحقِّ علامُ الغيوب"[٤]، يقول: "وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: (علامُ الغيوب) و(علاَّمَ الغيوب) فمن قرأ برفع (علاَّمُ) فعلى أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو على أنها بدل من المضمر المرفوع في (يقذف). ومن قرأ (علاَّمَ) بالنَّصبِ فعلى وجهين: أحدهما: أنها نعت (لرّبي) والآخر على أنها بدلٌ منه"[٥].

وكذلك فإن من مظاهر الأخذ بكلا الدليلين المتعارضين وتجويزهما، قبول الروايتين أو الروايات المتعددة للبيت الواحد، فسيبويه كان يستشهد ببيتٍ واحدٍ لوجوهٍ

---

[١] المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٦٩.

[٢] الأعراف، آية ٣٢.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٩١.

[٤] النبأ، آية ٤٨.

[٥] سيبويه، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شتى، لأن لغة الرَّاوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد، إذا كانا فصيحين[١].

ومنه ما جاء عند سيبويه في البدل الذي يفصَّل به المذكور إن كان وافي العدة، حيث أجاز سيبويه في ذلك الإتباع على البدل، والقطع على الابتداء[٢]، واستشهد لذلك بروايتين مختلفتين لقول الشاعر:

وكنتُ كذي رجلين: رجلٌ صحيحةٌ

ورجلٌ رَمى فيها الزَّمانُ فشلَّتِ[٣]

فقد أنشد سيبويه هذا البيت رفعًا وخفضًا، واستدلَّ برواية الرَّفع على جواز القطع على الابتداء. والتقدير: منهما رجلٌ صحيحةٌ. واستدلَّ برواية الخفض على جواز الإتباع على البدل.

وكذلك، فقد أجاز النُّحاة القياس على لغات العرب، وإن اختلفت وتعارضت. يقول ابن جني: "وكيف تصرَّفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٤].

وهكذا نرى ابن جني يُشير إلى جواز الأخذ باللغتين المتعارضتين، غير أنه يُنبِّه على ضرورة عدم الاتكاء على هذا الجمع، فالأجدر تخيرُّ اللغة الفضلى، والقياس عليها. وهذا ما سيأتي التفصيل فيه في الفصل الثالث من الرسالة إن شاء الله.

---

[١] انظر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٥٩.

[٢] انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٢.

[٣] سيبويه، المصدر السابق، ج١، ص ٤٣٣.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: رد أحد المتعارضين وإسقاطه بأحد وجوه الاعتراضات.

يسقط أحد الدليلين المتعارضين، ويُدفع عن المعارضة بأحد وجوه الاعتراضات التي تختلف باختلاف الدليل.

وسبق أن أوضحتُ[١] أنه إذا كان الدليلُ دليلاً سماعيًا يعترض عليه من وجهين:

أ. السَّند.

ب. المتن.

أ- إسقاط أحد الدليلين المتعارضين بالطعن في إسناده.

ويأتي ذلك على أشكالٍ متعددة:

١) إسقاط النص المعارض بالطعن في عدالة وضبط ناقِلِه:

انتبه النحاة منذ البداية إلى ضرورة التثبت من عدالة ناقلي النصوص اللغوية، كي يطمئن الباحث إلى أن المادة التي بين يديه صحيحة، وأنها تمثل بدقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها[٢].

ودعاهم إلى مثل ذلك التَّحوط، تأكدهم من دخول نصوصٍ مشكوك فيها إلى شواهد العربية. وقد أشار إلى ذلك الخليل بن أحمد بقوله: "إن النَّحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتَّعْنِيْت" [٣].

وعندئذ وجد النحاةُ أنفسهم في موقفٍ يدعوهم إلى التحوطِ في قبول ما يسمعون من الشعر، فما كان منهم إلا أن أقاموا منهجًا نقديًا لتوثيق النصوص يشبه منهج المحدِّثين، فجعلوا يصحِّحون نسبة الشعر إلى قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية، ضمانًا لصحة القاعدة[٤].

---

[١] انظر ص ١٤ من هذه الرسالة.

[٢] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٥٥.

[٣] السيوطي، المزهر، ج١، ص ١٣٧.

[٤] انظر تمام حسان، الأصول، ص ٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأحسب أن العربية دخلها الكثير من النُّصوص المصنوعة التي وضعها أصحابها وأنشدوها على أنها مما قالته العرب الفصحاء وهي في حقيقتها ليست كذلك.

وكثيرًا ما وقع النحاة في شباك هذه النصوص المصنوعة. غير أنهم كانوا إذا اكتشفوا حقيقتها، ردّوها وأسقطوا الاحتجاج بها. وقد كان اكتشاف البيت المصنوع سببًا كافيًا لرده، وإسقاطه حيال ما عارضه من شواهد وأدلة. والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

* القياسُ عند البصريين أن (من) لابتداء الغاية المكانية، ولا يجوز أن تُستعمل لابتداء الغاية الزَّمانية غير أن الكوفيين عارضوا هذا القياس بقول الشاعر:

لمن الديار بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقَوَيْن من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[1]

(فمن) عندهم يجوز استعمالها لابتداء الغاية الزمانية، بدليل الشاهد السابق[2]، وقد أسقط البغدادي مُعارضة هذا الشاهد للقياس بأن هذا الشاهد لا يُعتدُّ بمعارضته، لأنه من وضع حمَّاد الرواية[3].

* ومثال إسقاط التعارُض بدفع الشاهد المصنوع، ما جاء في مسألة (فَعِلّ) صيغة المبالغة من اسم الفاعل، هل تعمل عمل الفعل أم لا؟ فقد ذهب أكثر النحويين إلى أن القياس أن لا تعمل[4]. يقول المبرد: "وأكثر النحويين على ردهِ"[5]. وعارَض سيبويه هذا القياس بقول الشاعر:

حذِرٌ أمورًا لا تضير وآمِنٌ ما ليس مُنجيه من الأقدَارِ[6]

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٣٧١.

[2] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[3] انظر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩، ص ٤٤٦.

[4] انظر البغدادي، المصدر السابق، ج ٨، ص ١٦٩.

[5] المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١١٥.

[6] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث نصب الشاعر (أمورًا) بقوله (حذِرٌ) لأنه تكثير (حاذِر) فعمل عمله. فأجاز أن تعمل (فعِلٌ) عمل اسم الفاعل.

وأسقط المازني والمبرد هذا الشاهد، ودفعوا به عن المعارضة على أنه مصنوع. يقول المازني إنه سمع اللاحقي يقول: "سألني سيبويه هل تحفظ شاهدًا على إعمال (فَعِلٌ)؟ قال: فوضعتُ له هذا البيت: حذِرٌ أمورًا.." [١] وطعن المبرد في شاهد سيبويه من هذا القبيل، فقال: "استشهد سيبويه بهذا البيت، وهو موضوعٌ محدَث، وإنما القياسُ الحاكِم على ما يجيء من هذا الضربِ وغيرِهِ"[٢].

ومن الأمثلة على رد أحد الروايتين المتعارضين في البيت الواحد، بدعوى أنها مصنوعة، ما جاء حول البيت الذي استشهد به سيبويه على جواز عمل الفعل محذوفًا إذا دل عليه ما قبله، حيث استشهد بقول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائِحُ[٣]

والشاهدُ في هذا البيت رفع (ضارِعٌ) بإضمار فعلٍ دلَّ عليه ما قبله، تقديرُه: لِيَبْكِ يزيدَ ضارِعٌ.

وجاءت للبيت رواية أخرى هي:

لِيَبكِ يزيدَ ضارِعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ[٤]

فعلى هذه الرواية تكون (لِيَبْكِ) بالبناء للفاعل، و(ضارِعٌ) هي الفاعل، و(يزيدَ) مفعولٌ به. وهذه هي الرواية الثابتة عند العسكري، والأصمعي. أما الرواية الأولى فقد عدَّها العسكري مما صنعه النحاة[٥]. ولذلك لا يُعتد بها عنده.

وكذلك فقد رد البغدادي قول الشاعر:

من النَّفرِ اللائي الذين إذا همُ يهابُ اللئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا[٦]

---

[١] السيوطي، المزهر، ج١، ص ١١٩.

[٢] المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١١٦-١١٧.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٨٨.

[٤] البغدادي، الخزانة، ج١، ص ٣٠٣.

[٥] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدعوى أن هذا البيت صنعه النحويون، أما الرواة فقد رَوَوه "من النَّفر الشُّمِّ الذين"[١] وكان هذا البيت قد جاء مُعارضًا للقياس الذي يمنع الجمع بين (الذي والذي)، أو ما كان في معنى (الذي)[٢].

٢) إسقاط أحد المتعارضين بدعوى الجهل بقائله:

أثارت قضية الاستشهاد بالشعر المجهول قائله جدلاً كبيرًا في الدرس النحوي.

فالنحاة الأوائل كانوا لا يبالون بنسبة جميع شواهدهم، فكثيرًا ما كانوا يستشهدون بشعر دون نسبته إلى قائله. وفي قضية الخمسين بيتًا في كتاب سيبويه، والتي لم يُعرف قائلوها خير دليلٍ على ذلك[٣].

وأحسب أن سبب عدم اهتمام النحاة الأوائل بنسبة جميع شواهدهم، لا يخلو من أنهم لقرب عهدهم بعصور الاحتجاج، كانوا على بينة من صحة شواهدهم التي احتجوا بها. فكثيرًا ما كانوا يتلقون شواهدهم مشافهة عن الإعراب، أو الرواة الفصحاء الذين لم تفسد سلائقهم. فالشواهد كانت عندهم مشهورة. وربما ارتأوا ساعتئذٍ أنه لا داعي لذكر قائليها لشهرتها.

ولما انقضى عصر الاحتجاج، وشاع الكذب في رواية الشعر، بدأ النحاة يلمِّحون إلى ضرورة تسمية قائل البيت المستشهد به، كي يثق النحاة والدارسون به، وينتفي احتمال وضعه أو ضعفه.

ويرى محمد خير الحلواني، أن أول إشارة من النحاة إلى ضرورة تسمية قائل البيت، صدرت عن أبي عثمان المازني، فقد سُئل مرة عن السِّكين، أمُذكر هو أم

---

[٢] البغدادي، الخزانة، ج ٦، ص ٧٩.

[١] البغدادي، المصدر السابق، ج ٦، ص ٨٣.

[٢] انظر ابن السرج، الأصول، ج ٢، ص ٣١٨-٣١٩.

[٣] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤنث؟ فقال إنه مذكّر، فأنشد السائل بيتًا سمعه في حلقة الفراء يدلُّ على أنه يجوز تأنيثه. والشاهد هو:

فَعُيِّثَ في السَّنامِ غداةَ قُرٍّ بسكّينٍ مُوَثَّقةِ النِّصابِ

فقال أبو عثمان المازني: من هذا ومن صاحبه؟ وما أراه يخرجُ عن الكم، وأين صاحبُ هذا من أبي ذُويب حيثُ يقول:

فذلك سكّينٌ على الحَلْقِ حاذِقُ[١]

ثم أصبحنا نرى نحاةً يرفضون الاحتجاج بالشعر المجهول قائلة كالأنباري[٢]، والسيوطي[٣]، وابن النحاس[٤]، حتى أن كون الشاهد مجهول القائل كان عند هؤلاء كفيلاً بإسقاطه حيال ما يُعارِضه من شواهد:

والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

* القياسُ في خبر (عسى) أن يكون فعلاً مضارعًا مقترنًا (بأن)[٥]، كقوله تعالى: "عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شيئًا وهو خيرٌ لكم"[٦]، وقوله تعالى: "فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بالفَتْحِ"[٧]. وقد تعارَض هذا القياس مع قول الشاعر:

أكثرتَ في العَذْلِ ملحًّا دائمًا لا تُكثرَنْ إنيّ عَسِيتُ صائمًا[٨]

حيث جاء خبر (عسى) في هذا الشاهد اسمًا صريحًا (صائمًا). وقد أسقط السيوطي هذا الشاهد المعارِض للقياس بدعوى الجهل بقائله[٩].

---

[١] انظر محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص ٦٥.

[٢] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ٩٠.

[٣] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٢٧.

[٤] انظر البغدادي، الخزانة، ج١، ص ١٦.

[٥] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٢٢.

[٦] سورة البقرة، آية ٢١٦.

[٧] سورة المائدة، آية ٥٢.

[٨] ابن يعيش، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٩] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* ومثال ذلك أيضًا ما جاء في مسألة (إظهار أن بعد كي) فالقياس عند البصريين يحظر ظهورها. أما الكوفيون فجوزوا ظهورها[١]، وعارضوا قياس البصريين بقول الشاعر:-

أردْتُ لكيما (أنْ) تطير بقربَتي فتتركَها شنًّا ببيداءَ بلْقَعِ[٢]

فقد أظهر الشاعر هنا (أنْ) بعد (كيْ).

وأسقط ابن النحاس هذا الشاهد المعارِض للقياس بحجة أنه مجهول القائل[٣].

* ومثال ذلك أيضًا ردّ البصريين قول الشاعر:

وما عليكِ أن تقولي كلَّما سَبّحْتِ أو صلَّيْتِ يا اللهمَّ ما[٤]

حيث استدل به الكوفيون على أن (الميم المشددة) التي تلحق لفظ الجلالة في النداء ليست عوضًا عن حرف النداء بدليل اجتماعِهما.

وقد عارضهم البصريون في هذا الرأي، وذهبوا إلى أن الميم المُشددة عوضٌ عن حرف النداء، وردوا شاهد الكوفيين الذي عارضهم بدعوى الجهل بقائلة[٥].

* ومن الأمثلة على إسقاط الشاهد مجهول القائل حيال ما يُعارضه رد البصريين قول الشاعر:

ولكنَّني من حبِّها لَعميدُ[٦].

حيث استدل به الكوفيون على جواز دخول (اللام) في خبر (لكن). فيما منع البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن القياس يحظرُه. وردوا شاهد الكوفيين الذي عارض قياسَهُم هذا بدعوى الجهل بقائله[٧].

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٥٧٨.

[٢] البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص ١٦.

[٣] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٣٤٢.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٣٤١.

[٦] البغدادي، المصدر السابق، ج١، ص ١٦؛ والأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٠٩.

[٧] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رد الأنباري في الإنصاف على الكوفيين شواهد كثيرة عارضت آراء البصريين وأقيستهم بحجة الجهل بقائليها[١].

ويرى محمد خير الحلواني أن قضية رد الشاهد بجهول القائل قضية تدخلت فيها العصبية المذهبية إلى حد كبير، فجلُّ الأبيات التي رُدت بهذه الطريقة كانت شواهد كوفية، ويرى الحلواني أيضًا أن أبا البركات الأنباري لجأ في (الإنصاف) إلى رد شواهد الكوفيين بجهولة القائل استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة[٢].

وأميل إلى الاعتقاد بما ذكره الحلواني في هذه المسألة، وأرى أن الجهل بقائل الشاهد ليس كافيًا لرده حيال ما يعارضه من شواهد. فمواقف النحاة الذين رفضوا الاحتجاج بالشاهد بجهول القائل قلقة غير متّزنة، مما يوحي بضعف هذا الأصل، وإليك التمثيل على ذلك:

أ- رد الأنباري شواهد كثيرة للكوفيين بدعوى الجهل بقائليها، ولكن ذلك الرد كان يحصل فقط عندما كان يخالفهم الرأي. أما إذا رأى رأيهم في مسألة ما، فإنه يقبل ساعتئذٍ شواهدهم كلَّها، وإن كانت بجهولة القائلين. ومثال ذلك ما جاء في مسألة (هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف)[٣] فقد قال الأنباري في هذه المسألة برأي الكوفيين، وأجاز منع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر[٤].

وكان من شواهد الكوفيين على هذه المسألة، قول الشاعر:

أُؤَمِّلُ أنْ أعيشَ وأنَّ يومي ... بأوّلَ أوْ بأَهْوَنَ أو جُبّار

أو التّالي دُبَارَ، فإنْ أَفُتْهُ ... فمؤْنِسَ أو عَرُوَبةَ أو شِيارِ[٥]

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٣١٠، ٣٤٥، ج٢، ٤٥٥-٤٥٦، ٥٨٣.

[٢] انظر محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص ٦٧.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٩٣.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥١٤.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقول الشاعر:

قالت أميمةُ ما لِثابتَ شاخصًا عاري الأشاجع نَاحِلاً كالمُنْصُلِ[١]

وعلى الرغم من أن هذين البيتين مجهولا القائل إلا أن الأنباري لم يعترض على ذلك لأنه تبنى في هذه المسألة مذهب الكوفيين.

وهذا ما يؤكد أن الأنباري كان يلجأ إلى إسقاط الشاهد مجهول القائل استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة مع من يخالفه الرأي.

ب- سمح الأنباري للبصريين الإتيان بشواهد كثيرة مجهولة القائلين دون أن يعترض عليها[٢]، مما يوضح حقيقة كيْله لهذه القضية بمكيالين، إضافة إلى اضطرابه وعدم اتزانه فيها، فقد فشل في تطبيقها حتى في مؤلفاته.

وأرى أن قضية إسقاط البيت مجهول القائل، كان ينبغي أن لا تُثار، فالكثير من القواعد النحوية بناها المتقدمون على شواهد مجهولة القائلين، وإن الالتزام بإسقاط كلِّ بيتٍ جهل قائله سيخلق بلبلة في النحو لا آخر لها. وقد رأينا ما صنعه الأنباري الذي رفع شعار إسقاط البيت المجهول قائله، فرأيناهُ يتخبط في ذلك فيسقط منهمايشاء ويسكت عن ما يشاء.

٣) إسقاط التعارُض بتخطئة من صدر عنه أحد المتعارضين:

سلك بعض نحاة البصرة ومن اقتفى أثرهم طريق تخطئة عربٍ فصحاء في لغتهم، أو قرّاء مشهود لهم بالفضل والدراية، قرأوا بقراءات صحيحة سندًا ورواية، وشعراء يحتج بشعرهم. وذلك لأن النصوص التي صدرت عنهم، أو القراءات التي قرأوا بها عارضت أصول النحاة وقواعدهم التي وضعوها واستنّوها.

والأمثلة على إسقاط النصوص التي عارضت القياس والقاعدة بتخطئة من صدرت عنهم هذه النصوص كثيرة، أذكر منها:

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٩٩.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٦٦، ١٩٧، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* خطأ الخليل وسيبويه العرب في قولهم: "هذا جُحر ضبٌّ خربٍ"[١]، وذلك لأنهم عارضوا بقولهم هذا القياس. يقول: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: "هذا جحْرُ ضبٌّ خربٍ". فالوجه الرفع وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم في القياس. قال الخليل: لا يقولون إلا: هذان حجرا ضبٍّ خربان من قبل أن الضب واحدٌ والجحر جحران. وإنَّما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا. وقالوا: هذه حجرة ضبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الحجرة مؤنثة والعدة واحدةٌ فغلطوا"[٢].

ويخطئ سيبويه العرب في قولهم (مصائب) ويقول: "وأما قولهم (مصائب) فهو غلط منهم، وذلك أنهم توهمّوا أن (مُصيبة) (فَعِيلة) وإنَّما هي (مَفْعَلة)" [٣].

ويقول: "ومن العرب من يقول في (ناب) (نُوَيْب) فيجيء بالواو لأن هذه الألف تُبدَلُ من الواو أكثر، وهو غلط منهم"[٤].

ولم يقف الأمر بالنحاة على تخطئة بعض العرب وحسب، بل خطأوا القرّاء رغبة منهم في دفع معارضة أي نصٍّ للقواعد الثابتة التي استنوها، ودفاعًا عن القياس الذي رأوه مقدسًا عن أية معارضة. فالقراءة التي توافق أقيستهم وقواعدهم جعلوها حجة ولو كانت قراءة شاذة[٥]. أما القراءة التي تعارض ما قاسوه وقعّدوه فمصيرها الرد حتى لو كانت قراءة سبعية. ومن ذلك تخطئتهم عدة قراءات لحمزة الزيات ومنها:

قراءته: (واتقوا الله الذي تساءَلُون والأرحامِ) [٦] بجرٍّ (الأرحامِ) عطفًا على الضمير المجرور بالباء في (بهِ) حيث خالفت هذه القراءة ما قرَّرَهُ النحاة من عدم

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٧٧

[٢] سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] سيبويه، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٧.

[٤] سيبويه، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٧.

[٥] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٣٥.

[٦] سورة النساء، آية ١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، إذ لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر[١].

وهذه القراءة لم ينفرد بها حمزة وحدَهُ، بل قرأ بها جميع الصحابة والتابعين كعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومجاهد والحسن البصري وقتادة[٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد ضعفها الفراء وقبحها[٣]، وحرم المبرد القراءة بها[٤]. أما الزجاجي، فذكر البغدادي أنه قال: "أن قراءة (الأرحامِ) بالجر خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ولا تحلفوا بآبائكم" فكيف يكون تساءلون بالله وبالرّحم على ذا؟" [٥].

وكل هذا لأن القراءة عارضت قياس النحاة، وكان الأجدر بهم أن لا يتصلبوا إزاء قراءة كهذه وأن لا يردُّوها بهذه الطريقة، بل كان الأحرى بهم إما أن يعدلوا شيئًا من أصولهم وأقيستهم ليوفقوا بينها وبين أصولهم التي تعارضها، أو يجعلوها ضمن ما يحفظ ولا يقاس عليه. أما التشنيع عليها بهذه التخطئة، فهذا ما لا حق لهم فيه. فثبوت القراءة شيء، وكونها تلائم القوانين العامة المطردة للغة شيء آخر. إذ علينا أن نفرق -وكما يقول ابن خلدون- بين اللغة في ذاتها وبين قوانين اللغة[٦]. فللفصحاء من العرب أن يتكلموا وفق سليقتهم. وللقراء الحق في أن يقرأوا بما سمعوا، فإذا ثَبَتَتْ القراءة سندًا لا يردها فشوّ لغة ولا قياس[٧].

---

[١] انظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٣٠٠.

[٢] انظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٤٣٠.

[٣] انظر الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

[٤] انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٨.

[٥] البغدادي، خزانة الأدب، ج ٥، ص ١٢٨.

[٦] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٢، ج ٤، ص ١٢٦٠-١٢٦١.

[٧] الفارسي، الحجة، ج ٨، ص ٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وغاية ما للنحاة في ذلك أن يستقرئوا اللغة، لينظروا ما هو الذي اطرد وحَسُن، وما هو الذي شذَّ عن ذلك، فيبنوا قواعدهم وأقيستهم وفق ما اطرد وشاع وحَسُن. أما التخطئة لهذا وذاك فلاحق لهم فيه. غير أنهم لم يأخذوا ذلك بعين الاعتبار وراحوا يهاجمون كثيرًا من القراء، فخطَّأوا نافع بن أبي نعيم، مقرئ المدينة، في قراءته (معايش) بهمز الياء، حين قرأ قوله تعالى: "ولقد مكَّناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"[١].

قال المبرد: "من قرأ (معايش) فهمز فإنه غلِط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع، ولم يكن له علم بالعربية"[٢].

وكذلك لحن النحويون عبد الله به عامر اليحصبي في قراءته: "وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم"[٣] بنصب دال (أولادَهم) وخفضِ همزةِ (شركائِهم) وإضافة (قتلُ) وهو فاعل في المعنى. وقراءة عبد الله اليحصبي هذه جاءت معارضة لما قرره النحاةُ من عدم جواز الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر[٤].

وكما خطأ النحاة طائفة من العرب وجماعة من القراء في قراءاتهم حين عارضت القواعد، كانت حملتهم على الشعراء أشدّ، لأنهم عُرضة أكثر من غيرهم للمجيء بما يعارض قواعد النحاة لأنهم مقيدون بشروط الوزن والقافية.

وكان عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي من أوائل النحاة الذين فتحوا باب تخطئة الشعراء على مصراعيه، فتعرض للفرزدق يلحّنه، الأمر الذي جعل الفرزدق يُقسم أن يهجوه ببيتٍ يكون شاهدًا على ألسنة النحويين فهجاه قائلاً:

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُه ولكنّ عبدَ الله مولى مَوَاليا

---

[١] سورة الأعراف، آية ١٠.

[٢] المبرد، المقتضب، ج١، ص ١٢٣.

[٣] سورة الأنعام، آية ١٣٧.

[٤] انظر المبرد، المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٨٦؛ وسيبويه، الكتاب، ج١، ص ٨٩-٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم يلتفت الحضرمي في هذا البيت إلى ما هُجي به، ولكنه التفت إلى أن الفرزدق أخطأ حين عارض بقوله (مولى مواليا) قاعدة نحوية مفادها أن الاسم المنقوص تحذف ياؤه ويستعاض عنها بالتنوين في حال الرفع والجر، وبذلك فقد كان على الفرزدق أن يقول: "مولى موالٍ"[١]. والحقيقة أن الحضرمي في ذلك لم يخطئ الفرزدق وحدهُ، بل خطأ جماعة من العرب، يثبتون الياء حال النصب في (موالي) ويَجُرُّونها بالفتحة[٢].

وهكذا فُتح الباب أمام النحاة لتخطئة الشعراء، حتى وصل الأمرُ بهم إلى تخطئة شعراء جاهليين.

فعيسى بن عمر الثقفي خطأ النابغة وكان يقول: "أساء النابغة في قوله إذ يقول:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرُقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

ويقول: إن الصحيح أن يكون موضعها (ناقعًا) [٣] على النصب حالاً[٤].

ويرى العقاد أنه لاحَقَّ لعيسى بن عُمر في تلحين النابغة في هذا البيت، لأن النابغة كان يُدْرِكُ أن (الإعراب) بهذه اللغة قد أعطى المتكلم بها حق التقديم والتأخير. فقوله (ناقعٌ) صفة لضيئلة وقد أراد: "ضئيلةٌ ناقعٌ في أنيابها السم، ثم أخر الصفة إلى آخر البيت، لأنها -وهي مرفوعة- لا تكون إلا صفة موافقة لموصوفها أينما انتقل بها ترتيب الكلام المنظوم[٥].

ونستطيع أن نستخلص مما سبق، أن تخطئة النحاة للذي صدر عنه النص، كانت مربوطة بتمسك النحاةِ بالقياس، وانتصارهم له، مما جعلهم لا يهتمون بما سُمع إذا عارض قواعدهم وأصولهم. فالحِمى الذي لا يجوز أن يُعترض عليه هو -

---

[١] انظر أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ت محمد أبو الفضل، مكتبة النهضة، مصر- القاهرة، ص ١٢.

[٢] انظر البغدادي، الخزانة، ج ١، ص ٢٣٥.

[٣] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص ١٢-١٣.

[٤] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٨٩.

[٥] انظر عباس العقاد، اللغة الشاعرة، ص ٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القاعدة- فمصير المعترض عليها الرد، سواء أكان هذا الرد بالتأويل، أم الوسم بالشذوذ، أم بدعوى الضرورة، أم الجهل بقائل البيت أو تخطئته.

ب- إسقاط التعارُض بالاعتراض على متن الشاهد:

يقول الأنباري "الجواب عن المعارضة من وجهين: أحدهما أن يُبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات. والثاني أن يُرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات"[١].

والاعتراضات على المتن والتي تسقط بها المعارضة، كما ذكرها الأنباري أربعة:

١- **اختلاف الرواية**: وكثيرًا ما استخدم النحاة هذا الوجه من الاعتراضات في رد ما يرويه الطرف المقابل من روايات شعرية لتثبيت قاعدة أو تأييد مذهب، وكان ردّ البصريين روايات الكوفيين مبنيًا في كثير من الأحيان عليه[٢].

واختلاف الرواية عند أبي البركات الأنباري، مما يطعن في الاحتجاج[٣]. وقد رد به استشهاد الكوفيين ببيت طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى

بنصب (أحضرَ) مع حذف حرف النصب، وقال: "الرواية عندنا بالرفع، وهي الرواية الصحيحة"[٤].

وكذلك رد به احتجاج الكوفيين بقول الشاعر:

كم بجودٍ مُقْرفٍ نال العُلا

وقال: "الرواية الصحيحة: مقرفٌ، بالرفع بالابتداء وما بعدها الخبر"[٥].

---

[١] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٥٣.

[٢] انظر عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٥٧.

[٣] انظر محمد الخلوائي، الخلاف النحوي، ص ٣٨١؛ وقد رد الأنباري المعارضة باختلاف الرواية في مواقع كثيرة في الإنصاف. انظر ١/١٩٩، ١/٣٠٧، ١/٣٧٥، ٢/٤٥٥، ٢/٤٨١، ٢/٤٩٣، ٢/٥٤٤، ٢/٥٩١.

[٤] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٥٦٥.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى محمد الحلواني أن أبا البركات الأنباري تأثر بالمبرد الذي أشاع هذا المبدأ في الاحتجاج، وتلقّفَهُ عنه المتأخرون أمثال السيوطي صاحب الاقتراح.

ويرى الحلواني أن رد الشاهد بدعوى اختلاف الرواية، مبدأ ليس من الدقة في شيء، فقد تختلف رواية البيت، وتكون المرويات كلها صحيحة، كأن يحملها الفصحاء وتتعدد على ألسنتهم روايتها عامدين أو غافلين"[١].

ويبدو أن المبرد لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار، بل كان يعترض على رواياتٍ لأبياتٍ في الكتاب ويردها بدعوى اختلاف الرواية، ومن ذلك ما جاء حول بيتٍ لامرئ القيس:

فاليومَ أشربُ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغِلِ

قال ابن جني: "وأما اعتراض أبي العباس على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاهُ كما سمِعه، ولا يمكن في الوزن غيره.

وقول أبي العباس: إنما الرواية: فاليومَ فاشربْ، فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيتهُ عنهم. وإذا بلغ الأمرُ هذا من السَّرف، فقد سقطت كلفةُ القول معه"[٢].

ومن ذلك أيضًا إنكار المبرد رواية لسيبويه سمعها من الفصحاء هي قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تدّعي عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

* برفع (كلُّهُ)[٣]. لكن المبرد يَردُّ ما نُقل عن الفصحاء في البيت السابق الذي أورده سيبويه عنهم، ويقول إنه سمع ذلك من الرواة بالنصب[٤].

---

[١] محمد الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٣٨١.

[٢] ابن جني، المحتسب، ت علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٩٦٩، ج ١، ص ١١٠-١١١؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤، ج١، ص ٢٢٠.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٨٥-٨٦.

[٤] انظر المبرد، المقتضب، ١٠٩/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا شأن المبرد ومن سار على نهجه، أما سيبويه فكان في الكتاب يستشهد بروايات متعددة للبيت الواحد دون أن يرفض إحداها.

ومثال ذلك روايته بيتًا لعمرو بن شأس وهو قوله:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا إذا كان يومًا ذا كواكب أَشْنَعا

فبعد أن رواهُ، ذكر أنه سمع بعضًا من العرب ينصُبُ (أشنعا) ويرفعُ (يومًا) (وذا)[١]. ولم ينكر الرواية الأخرى التي سمعها بحجة اختلاف الرواية، يقول البغدادي عن شواهد سيبويه إنه "ربما رَوي البيتَ الواحد من أبياته على أوجه مختلفة، وربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضَيْر في ذلك، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعرهُ للآخر، فيرويه على مقتضي لغته التي فَطَرَهُ الله عليها، وبسببه تكثرُ الرواياتُ في بعض الأبيات فلا يوجبُ قدحًا فيه ولا غضًا منه"[٢].

والاستشهاد بالروايات المتعددة للبيت الواحد ليس صنيع سيبويه وحدهُ "بل كان النحويون المتقدمون جميعًا يتبعونه، فمعظم الشواهد لم تُسمع من الشعراء أصحابها بل سمعت من الرواة البُداة"[٣].

وأحسب أنه ليس بحجة رأيُ من قال بالاعتراض على الرواية بدعوى سماع رواية غيرها تخالفها. ويؤيد هذا ما جاء عند الرضي حين قال: "والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبت أن هناك رواية أخرى"[٤].

٢- إسقاط دليل المُستدل إذا استدل بما لا يقول به. ومثالُه:

يرى الكوفيون أن (واو رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وذهب البصريون إلى أن (واو رُبَّ) لا تعمل، وإنما العمل (لرُبَّ) مقدرة[٥].

---

[١] انظر سيبويه، الكتاب، ٢٢/١.

[٢] البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٨.

[٣] محمد الحلواني، الخلاف النحوي. ص ٣٨٦.

[٤] الرضي، شرح الكافية، ٣٨/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستدل البصريون على أن (واو رب) لا تعمل، وإنما العمل (لِرُبَّ) المقدرة بقول الشاعر:

رسم دارٍ وقفتُ في طلَلِه كدْتُ أقضي الحياة من جَلَلِه[١]

حيث جاء الجرّ رغم إضمار (رُبَّ) وعدم وجود عوض عنها.

وقد ردَّ الكوفيون الشاهد الذي عارض ما قالوا به، بأن البصريين باحتجاجهم بهذا البيت قالوا بما لا يستدلون به، إذْ إن إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عِوَض لا يقولون به[٢].

٣- الاعتراض على دليل المُستدِل بمشاركته في الدليل،ومِثالُه:

تعارَضَ رأيا البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه[٣].

واستدل البصريون على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل، بأنه لذلك سمي مصْدرًا. والمصدرُ هو الموضع الذي تصْدُرُ عنه الإبل، فلو لم يصْدُر عنه الفعل لما سمي مصدرًا.

وقد رد الكوفيون استدلال البصريين هذا بمشاركتهم فيه، وقالوا إن دليل البصريين هذا حجةٌ لهم في أن الفعل أصلٌ للمصدر، فإنه سمي مصدرًا لأنه صدر عن الفعل[٤].

---

[٥] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٣٧٦.

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٢٠.

[٢] انظر الأنباري، الإغراب،ص ٤٧-٤٨.

[٣] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٣٥.

[٤] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٤٨-٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- الاعتراض على المتن بالتأويل:

الاعتراض على المتن بتأويله أحد طرق دفع المعارضة بالتَّصرف في أحد الدليلين المتعارضين[١].

ويتضح باستقراء ما جاء عند نحاة المدرستين البصرة والكوفة، أن الكوفيين كانوا أقل لجوءًا إلى التأويل من البصريين، فلا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه[٢].

ولعل السبب في ذلك أن منهج الكوفيين هو الأخذ بما يقع بين أيديهم من سماع، وإن تعارض مع القواعد والأقيسة العامة للغة. ولذلك فلا حاجة تدفعهم إلى تأويل المسموعات التي تتعارض مع القواعد والأصول، فهم في الغالب يجوّزون القياس على ما سُمِع.

أما البصريون الذين كانوا لا يقبلون أن يُعترض على قواعدهم وأصولهم فقد كانوا مولعين بالتأويل يتّكئون عليه كثيرًا في رد ما تعارض مع قواعدهم وأصولهم من نصوص يقول السيوطي:

"ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر"[٣]، فهم إذا لم يسعفهم القياس بكل ما يريدونه، كانوا يلجأون إلى تأويل النصوص للتتفق مع قواعدهم ومقاييسهم[٤].

يقول إبراهيم أنيس: "كان البصريون من اللغويين أهل منطق، وفلسفة لغوية واجتهاد في اللغة، يستنبطون ويؤوّلون ويخرّجون ويعلّلون"[٥].

والنحاة، وكما يقول علي أبو المكارم، لجأوا إلى التأويل لسببين[٦]:-

---

[١] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٤٩.

[٢] مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٨٧.

[٣] السيوطي، الاقتراح، ص ٨٦.

[٤] انظر مهدي مخزومي، المرجع السابق، ص ٤٦.

[٥] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤.

[٦] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير والنحوي، ص ٢٦٢-٢٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أحدهما: الحرص على أن تبقى القواعد والأصول التي استنوها سليمة من معارضة النصوص التي تخالفها أو تخرمها.

وثانيهما: الحرص على النصوص الثابتة من الانهيار أمام القواعد.

فكثيرًا ما اصطدم النحاة بنصوص فصيحة صحيحة تعارض أصولهم وقواعدهم، فلجأوا إلى تأويلها تخلّصًا من هذه المعارضة الظاهرة.

فالتأويل إذًا، اتّخِذَ كطريق للدّفاع عن القواعد من جهة، ومن جهة أخرى -كان مظهرًا من مظاهر الالتزام بالنصوص الصحيحة، وعدم الطعن فيها أو ردها، فالالتزام بالنصوص سار على مسلكين[١]:

المسلك الأول: الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد.

والمسلك الثاني: تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يكفل حفظها، ويُبْعِدُها عن التأثير في القواعد ذاتها، إذ ينأى التأويل بالنصوص عن معارضة القواعد أو يُضعِفُ من قيمة هذا المعارضة ويُلغى أثرها.

وسأورد بعض الأمثلة التي توضح دفع معارضة النصوص للقواعد بالتأويل:

١- احتج الكوفيون بقوله تعالى: "**إن الذين آمنوا والذي هادوا والصّابئون**"[٢] على جواز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر. ومنع البصريون ذلك. إذْ القاعدة عندهم عدم جواز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر[٣].

فماذا صنع البصريون حيال هذه الآية التي عارضت قاعدتهم؟ لقد أوّلوها على أكثر من وجه:

أ- أن في هذه الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون

---

[١] انظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٦٣.

[٢] سورة البقرة، آية ٦٢.

[٣] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٨٥-١٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والصابئون والنصارى كذلك. واستدلوا على تأويلهم هذا بقول الشاعر:

غداةَ أُحلَّت لابنِ أصرَمَ طعنةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائِفِ والخمرُ.

فرفع (الخمرُ) على الاستئناف، كأنه قال: والخمرُ كذلك[١].

ب- جعلوا قوله تعالى: "**من آمن بالله واليومِ الآخرِ**" خبرًا للصابئين والنصارى، وأضمروا (للذين آمنوا والذين هادوا) خبرًا مثل الأول، واحتجوا على هذا التأويل بقول بشر بن أبي حازم:

وإلا فاعلَموا أنا وأنتمُ بُغاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ.

"فإن شئت جعلت قوله "بغاةٌ" خبرًا للثاني وأضمرت للأول خبرًا، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاةٌ وأنتم بُغاة، وإن شئت جعلته خبرًا للأول وأضمرت للثاني خبرًا على ما بيّنا"[٢].

٢- اختلف النحاة في مسألة جواز ورود (الواو) العاطفة زائدة حيث يرى جمهور البصريين أنه لا يجوز ورود الواو العاطفة زائدة. وعلّلوا ذلك بأن الواو حرفٌ وضِع أصلاً لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ما أمكن إجراؤه على أصله[٣].

ويرى الكوفيون[٤] والأخفش[٥] جواز ورودها زائدة.

ويستدل الكوفيون بأدلة سماعية منها:

١- قوله تعالى: "**حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابُها وقال لهم خَزَنَتُها**[٦]"، والتقدير عندهم: "فُتحت أبوابها"[٧]: أي أن الواو زائدة.

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٨٧.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٥٩.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٥٦.

[٥] انظر الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٤٥٧-٤٥٨.

[٦] سورة الزمر، آية ٧٣.

[٧] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- واستدلوا بقوله تعالى: "حتى إذا فُتحت يأجوجُ ومأجوج وهُم من كـلِّ حَـدَبٍ يَنْسِلون واقتربَ الوعدُ الحق"[١].

والتقدير عندهم: اقتَرَب الوعدُ الحق، فالواو عندهم زائدة[٢].

واستدل الأخفش كذلك بقول ابن مقبل:

فإذا وذلك يا كُبَيْشةُ لم يكُنْ إلا كلِمَّةِ حالمٍ بخيالِ

والتقدير عنده: فإذا ذلك لم يكن[٣].

وقد تأوَّل جمهور البصريين هذه الشـواهد ليدفعـوا المعارضـة عـن قـاعدتهم على النحو التالي:

أما قوله تعالى: "حتـى إذا جاءوهـا وفُتحت أبوابهـا" فيمكـن تقديـر جـواب إذا بعبارة: فازوا ونعموا، وبذلك تكون الواو عاطفة لا زائدة[٤].

وفي الآية: "حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حَدَبٍ ينسـلون، واقـترب الوعد الحق" يكون تقدير جواب إذا: "قالوا يا ويلنا" وعليه تكون الـواو عاطفـة لا زائدة[٥].

أما قول الشاعر :

"فإذا وذلك يا كُبَيْشةُ لم يكُن" فيكون التقدير: فإذا إلمامُك وذلك الإلمام[٦].

ويقـول سـيبويه: "سـألت الخليـل عـن قولـه عـزَّ وجـل: "حتـى إذا جاءوهـا وفُتحت أبوابها" أين جوابها؟ .... فقال: إن العرب قد تترك في مثلِ هذا الخـبر في كلامهم، لعلم المُخبر لأي شيء وضع هذا الكلام[٧].

وذهب المبرد إلى مثل ذلك حين قال: "فأما حذف الخبر فمعروف جيد"[٨].

---

[١] سورة الأنبياء، آية ٩٦-٩٧.

[٢] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٥٧.

[٣] انظر الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٤٥٨..

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٤٥٩.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٤٥٩.

[٦] انظر الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٦٨.

[٧] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ومن الأمثلة على دفع معارضة النصوص للقواعد بالتأويل ما جرى في مسألة "القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه" فالقاعدة عند البصريين تقتضي أنه يجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، فنقول: زيدٌ هندُ ضاربها. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبرازهُ،[١] فيجوز أن نقول زيدٌ هندُ ضاربُها، واحتج الكوفيون لرأيهم بدليلين سماعيين هما:[٢].

أ- قول الشاعر:

وإنِ آمْرأً أسْرى إليك ودونَهُ من الأرضِ مَوْماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ
لمحقوقةٌ أن تستجيبي دُعاءَهُ وأن تعْلمي أن المُعانَ مُوَفَّقُ

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: (محقوقةٌ أنت)[٣].

ب- كما استدل الكوفيون بقول شاعر آخر:

يَرى أَرْباقهم مُتقلِّديها كما صَدِئ الحديدُ على الكُماءَةَ[٤]

فترك الشاعر إبراز الضمير ولو أبرزه لقال: (مُتقلِّديها هم) فلمَّا أضمره ولم يُبرزه دلَّ على جوازه.

فماذا كان على البصريين أنْ يفعلوا حيال هذين النَّصين اللذين عارضا قاعدتهم؟

لقد لجأوا إلى تأويلهما على النحو التالي:

أما الدليل الأول (لمحقوقة أن تستجيبي دُعاءه) فأوَّلوه على الاتساع والحذف. والتقدير: لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه[٥].

---

[٨] المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٨١.

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٥٧-٦٥.

[٢] انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص ١٠٩.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٥٨؛ والبغدادي، الخزانة، ج ٥، ص ٢٩١.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٥٩؛ والبغدادي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٩١.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٦٠؛ والبغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما البيت الثاني (ترى أرباقهم متقلديها) فأولوه، والتقدير عندهم: (ترى أصحاب أرباقهم) إلا أنه حذف المُضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وبذلك يكون قد أجرى قوله (متقلّديها) وهو اسم فاعل، على ذلك المحذوف فلا يفتقر إلى إبراز الضمير[١].

وهكذا رأينا في هذه الأمثلة القليلة كيف كان التأويل عند النحاة من أقوى طرق دفع معارضة النصوص للقواعد. ولو كان ثمة متسع لفصَّلت القول في كيفية دفع معارضة النصوص للقواعد بأشكال التأويل المختلفة من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وفصل وحملٍ على المعنى.

إسقاط التعارض بالاعتراض على القياس

تحدثتُ فيما سبق عن إسقاط التعارُض بالاعتراض على السماع من جهتي السند والمتن.

واتحدثُ الآن عن إسقاط التعارُض بالاعتراض على القياس، ويكون الاعتراض على القياس بأمورٍ كثيرة أذكُرُ منها:

١) **فساد الاعتبار**: وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب[٢].

ومثاله ما جاء في موضوع منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، حيث منع البصريون ذلك مستدلّين بأن القياس لا يجيزُه. فيما جوّز الكوفيون منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[٣]. واستدلوا بأدلة سماعية كثيرة منها قول الشاعر:

نصروا نبيّهمُ وشدُّوا أزرَهُ (بحنينَ) حين تواكلَ الأبطالُ[٤]

حيث ترك الشاعر صرف (حنين) وهو منصرف.

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٦١؛ والبغدادي، خزانة الأدب، ج ٥، ص ٢٩١.

[٢] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٥٤.

[٣] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٩٣.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقول الشاعر:

إلى ابنِ أمِّ (أناسَ) أرحلُ ناقتي عمروٍ فَتُبْلغُ حاجتي أو تُزحِفُ[١]

فترك الشاعر صرف (أُناس) وهو منصرف.

وقول الشاعر:

قالت أميمةُ ما (لثابتَ) شاحصًا عارِي الأشاجع ناحلاً كالمُنْصُلِ[٢]

فترك صرف (ثابت) وهو منصرف.

وقول الشارع:

فما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ (مِرْداسَ) في مجْمعِ[٣]

فترك صرف (مرداس) وهو منصرف.

وعلى ذلك فإن قياس البصريين لا اعتبار له في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، لأنه قياسٌ في مقابلة نصوصٍ كثيرة ثابتة عن العرب، وهذا لا يجوز.

٢- الاعتراض على القياس بفساد الوَضْع:

وفساد الوضع هو: التعليق على العلة ضد ما تقتضيه[٤].

ومثال دفع القياس بفساد الوضع ما جاء في (الإنصاف) في مسألة (القول في جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان) إذْ ذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من السواد والبياض بصيغة (ما أفعَلَهُ) خاصة، من بين سائر الألوان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيهما كغيرها من الألوان[٥].

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٩٦.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٩٩؛ والبغدادي، الخزانة، ج ١، ص ١٤٩.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، الموضع نفسه؛ والبغدادي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٤٧.

[٤] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٥٥-٥٦.

[٥] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستدل الكوفيون على ما يقولون بأنهم إنما جوزوا ذلك لأن السواد والبياض أصلان للألوان، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع[١].

ويرى البصريون أن الكوفيين باستدلالهم هذا علّقوا على العلّة- وهي كون السواد والبياض أصلين- ضد ما تقتضيه، فإن مقتضى كونهما أصلين، يكون أبلغ في المنع، وذلك لأن سائر الألوان امتنعت من التعجب لأنها لازمت المحل، والتعجب يكون من حدوث أمرٍ وعروضه. وهذا المعنى في الأصل أبْلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرْعًا لملازمته المحل فإن في عدم جوازه مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى[٢].

٣- الاعتراض على القياس بالقول بالموجب. وهو أن يُسلّم المعترض للمُسْتَدِل ما اتخذه موجبًا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف[٣].

ومثال ذلك ما جاء في الإنصاف في مسألة (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها). إذْ ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيهما مع الاسم الظاهر نحو: (راكبًا جاء زيدٌ) ويجوز مع المضمر، نحو (راكبًا جئتُ). وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر[٤].

واستدلوا على ما جاءوا به بأن جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابتٌ في غير الحال فكذلك في الحال. فرد عليهم الكوفيون بأنهم يقولون بموجب هذا، فإن الحال يجوز تقديمها عندهم إذا كان ذو الحال مضمرًا[٥].

---

[١] انظر الأنباري، الانصاف، ج١، ص ١٥٥.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٥٦.

[٤] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٥٠-٢٥١.

[٥] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- إسقاط القياس بمنع العلة:

ويُقصد بمنع العلة، عدم التَّسليم بصحتها، ويكون المنع في الأصل والفرع[١]. أما المنع في الأصل فكأن يقول البصري: "إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم[٢]. وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع[٣]، فكذلك ما أشبهه"[٤].

فيقول له الكوفي: "لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ"[٥].

أما المنع في الفرع فمثاله: أن يقول البصري: "الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراكِ ونزالِ وتراكِ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني لما بُني ما قام مقامه. فيقول له الكوفي: لا أسلم أن نحو (دراكِ ونزالِ وتراكِ) إنما بُني لقيامه مقام فعل الأمر، وإنما بُني لتضمنه لام الأمر"[٦].

٥- المطالبة بتصحيح العلة: ويقصد بها مطالبة المعترض للمستدل أن يبرهن على ثبوت العلة[٧].

والبرهنة على ذلك تكون بشيئين: التأثير وشهادة الأصول.

أما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها. أيْ بيان تأثير العلة في الحكم لمناسبتها له. ومثالُه أن يقول المستدل، إنما بنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضم لأنها انقطعت عن الإضافة[٨].

فيقال له: وما الدليل على صحة هذه العلة:

---

[١] انظر الأنباري، الإغراب، ص ٥٨.

[٢] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٥٥٠.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٤٤.

[٤] الأنباري، الإغراب، ص ٥٨.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٦] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٧] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٥٩.

[٨] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه، والسيوطي، الاقتراح، ص ٦٨؛ وابن هشام، شرح شذورالذهب، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيقول: "التأثير: وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب فإذا اقتطع عنها بُني، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب"[١].

وأما شهادة الأصول، فيقصدُ بها أن تشهد الأصول بكونها علة، ومثال ذلك أن يقول المُستدِل: "إنما بُنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف"[٢].

فيقال له، وما الدليل على صحة علتك هذه؟ فيقول:

"إن الأصول تشهد وتدلُّ على أن كل اسمٍ تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا"[٣].

فإن لم يستطع المستدل إثبات علته بالتأثير أو بشهادة الأصول، رُدَّ قياسُه.

٦- الطعن في القياس بالنقض:

والنقض لغة: إفساد ما أبْرَمْتَ من عقدٍ أو بناء، أو عهد، ويأتي بمعنى الهدم. يُقال: نقض البناء أيْ هَدَمَهُ[٤].

والنقض عند علماء الأصول هو: وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة[٥].

وخصخصة العلة هي: قصرُ العام على بعضٍ منه بدليل مستقل مُقترن به[٦]، أو هي عبارة عن تخلّف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعى علة-لمانع[٧].

ووقف الأصوليون من خصخصة العلة موقفين:

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٦٨.

[٢] السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه، والأنباري، الإغراب، ص ٥٩.

[٤] انظر ابن منظور، اللسان ، ج ٦، ص ٤٥٢٥.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ص ٦٠.

[٦] انظر الجرجاني، التعريفات، ص ٥٣.

[٧] انظر البزدوي، أصول البزدوي، ج ٤، ص ٣٢؛ وانظر السرخسي، أصول السرخسي، ج٢، ص ٢٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- ذهب أكثر العلماء إلى رفضها، وطالبوا باطراد العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع، لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه[١].

٢- ومن الأصوليين من رأى جواز تخصيص العلة، لأنها دليلٌ على الحكم بجعل جاعل. فصارت بمنزلة الاسم العام الصادق على ما فوق الواحد، من غير حصر في أنه لا يجب تعميمه عقْلاً لجميع الأفراد، بل يجوز تخصيصه ببعضها، لأن عمومه ظاهري لا قطعي. فكما يجوز تخصيص الاسم العام بقصره على بعض الأفراد فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص، فكذلك بالعلة المخصوصة[٢].

وتبعًا لاختلاف الأصوليين في جواز تخصيص العلة، اختلفوا في جواز القدح فيها بالنقض. فمن رأى جواز تخصيص العلة لم يعتبر النقض قدحًا فيها.

ومن رأى عدم جواز تخصيصها أجاز دفع القياس بالنَّقض، ومثال ذلك:

أنْ يُقال: إنما بُنيت (حذامِ) و(قطامِ) و(رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل فيها، وهي: التعريف، والتأنيث، والعَدْل.

فيُجاب عليه: هذا منقوضٌ بـ (أذربيجان) لأن فيها ثلاث علل هي: العلمية، والتأنيث، والعجمة، ولكنها ليست مبنية[٣]. ويعتبر هذا النقض قدحًا في العلة فتسقط.

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٦٣.

[٢] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه، والأنباري، الأغراب، ص ٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: تحجيم النصوص التي تتعارض مع الكثرة الغالبة:

لجأ نحاة البصرة خاصة إلى إطلاق مصطلحي (الشذوذ) و(الضرورة الشعرية) لتحجيم النصوص التي تعترض على السماع الكثير والقياس المطرد.

وكان لهذين المصطلحين حضور كبير في الدرس النحوي، إذْ شكّلا سياجًا يحمي القياس والقواعد من هجوم نصوصٍ تخرجُ عليهما وتعارضهما.

وتمثلت تلك الحماية في أمرين:

أ- إذا اتفق السماع الكثير والقياس المطرد على حكم، فلا تقبل معارضة الرواية الشاذة لهما.

والشذوذ هو مخالفة اللفظ العربي مفردًا ومركبًا ما عليه بقية أفراد بابه في نثرٍ من يُعتد بعربيتهم، أو في شعر من يُعتدُّ بشعرهم، بشرط ورود تلك المخالفة بعينها في نثرٍ معتدٍّ به، ويحكمُ عليها فيه بالشُّذوذ"[١].

والشواذّ من حيث مكانتها في الاستشهاد على أربعة أنواع[٢]:

١- أن يأتي لفظٌ معينٌ على وجهٍ لم يرد السماع بخلافه، وقد قبل سيبويه القياس على هذا النوع، لعدم معارضة السماع له. ومثال هذا قولُنا (شَنَوْءِيّ) في النسبة إلى (شَنوءة) فقد اكتفى سيبويه بهذا الشاهد وجعل وزن (فَعَلِيّ) قياسًا في كلّ ما كان على صيغة (فَعُولة) [٣] مع أنه لم يقع إليه من شواهده إلا على هذه المفردة، وبما أن السماع هنا لم يأتِ بخلاف هذا الشاذ فلا معارضة له فيُقبل.

٢- أن يأتي لفظٌ معيّن على وجه يخالف السماع والقياس، وهذا الوجه من الشاذ هو الذي لم يقبل البصريون القياس عليه وسأفصّلُ القول فيه بعد قليل.

---

[١] محمد عبد الحميد سعد، الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، مجلد ٣، ١٩٧٤، ص ١٢٨.

[٢] انظر محمد الخضر حسين، القياس في العربية، ص ٣٩-٤١.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- ما يأتي من الشواذ على وجهٍ مخالفٍ للقياس، ويكثُر استعماله على ما خالف القياس. مثل (استحوذ واستصوب) فقد وردت هاتان الكلمتان في استعمال العرب بهذه الصورة، وهذا مخالف للقياس القاضي بأنْ تُقلب واوا هما ألفًا كما يقال: استقام واستعاذ.

وهذا النوع يرجح فيه الشاذ المسموع على القياس لكثرة الاستعمال، رغم أن القياس مخالفٌ له[١]. ولكن لا يصح لنا أن نقيس عليه أمثلة أخرى في بابه، بل يُلتزم فيه ما سُمِع.

٤- أن ترد ألفاظٌ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع. ومثال هذا أن المعروف في خبر (عسى) كونه مضارعًا مقرونًا بأن أو مجردًا منها. ولكنه ورد صريحًا في أمثلة معدودة، فقيل في المثل (عسى الغويرُ أبؤسًا)[٢]، وقال الشاعر[٣]:

أكثرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا ... لا تُكثِرَنْ إنِّي عَسِيْتُ صائمًا

فـ (أبؤسًا) و(صائمًا) خبران صريحان لعسى. وموافقة هذين الدليلين للقياس هي من باب قياس (عسى) على (كان). قال سيبويه (فهذا مثل من أمثال العرب، أجروا فيه عسى مُجرى كان)[٤] ومجيء خبر عسى اسمًا صريحًا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[٥].

والخلاصة أن النحاة قبلوا أنواعًا من الشواذ كما في النوعين الأول والثالث المذكورين، فيما تضاربت أقوال البصريين والكوفيين في حكم الشواذ المخالفة للسماع الكثير، الموافقة للقياس، كما في النوع الرابع، والشواذ التي تخالف السماع والقياس كما في النوع الثاني.

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١١٨.

[٢] البغدادي، خزانة الأدب، ج ٤، ص ٧٨.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، ص ٩٨.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٥٨.

[٥] انظر، عبد المنعم فائز، الحجة في النحو، ص ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالبصريون كان منهجهم العام تحجيم ما شذ من كلام العرب، وعدم السماح له بالاعتراض على ما كثُر واطرد وحسُن في القياس.

فكثيرًا ما نُسب إلى البصريين عدم أخذهم بالقليل والنادر والقياس عليهما، وأنهم يقولون: "وذلك من النادر الذي لا يقاس عليه"[١].

ولعل أوضح ما يمثل نهجهم هذا قول المبرد: "والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة"[٢]. لذلك كان المبرد يرد ما خالف الكثير من كلام العرب[٣].

ولم يذهب بعيدًا عن ذلك ابن السراج إذ يقول: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع البابِ لم يُعنَ بالحرفِ الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره. وهذا يُستعمل في كثيرٍ من العلوم. ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر العلوم"[٤].

ويقول الأنباري: "الرواية الشاذة الغريبة لا يكون فيها حجة"[٥].

وينسب السيوطي في المُزهر إلى ابن السراج أنه قال: "وليس البيتُ الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المجمع عليه في كلامٍ ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه"[٦].

فابن السراج بهذا القول يدعو إلى طرحِ الشاذ الذي يعارضُ الأصول المجمع عليها في كلام العرب والنحو، لأنه لا حجة للشاذ يقوى بها على ما يعارضُه مما قوي وأُجمع عليه.

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، ت عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار النحوي العلمية، الكويت، ١٩٧٥، ج١، ص ١٥٣.

[٢] المبرد، الكامل، ج١، ص ٢٢.

[٣] انظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٣٢.

[٤] ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٥٦.

[٥] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٩٨.

[٦] السيوطي، المزهر، ج١، ص٢٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الكوفيون فقد عُرِفوا بالتوسع في قبول الرواية عن العرب حتى قيل عنهم إنهم: "لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[١].

فقد أخذ الكوفيون بالقليل والنادر، واحتجوا بهما، وقاسوا عليهما. الأمر الذي دفع البصريين إلى اتهامهم بشخص شيخهم الكسائي الذي قالوا عنه أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو[٢].

ولعل البصريين محقّون في رفضهم أن تَعتَرض الشواذ على السّماع الكثير والقياس المطرد، إذ لو حصل ذلك لاضطربت قواعد اللغة وموازينها، واختلط الغثُ بالسمين.

واكتفى البصريون بإطلاق مصطلح (الشذوذ) لدفع الشواهد التي تعارض القياس والسماع المطرد، وتحجيمها.

والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

١- في مسألة (هل تكون (سوى) اسمًا أو تلزم الظرفية؟)[٣] ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) تكون اسمًا وتكون ظرفًا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفًا.

واستدل الكوفيون بأدلة منها: ما روي عن بعض العرب أنه قال: (أتاني سواؤُك)[٤] برفع (سواؤك) فدل ذلك على اسميتها.

ورد البصريون دليل الكوفيين هذا المعارض لما جاءوا به -بأنه رواية شاذة غريبة، لا حجة لهم فيها[٥].

٢- وفي مسألة (هل يجوز مجيء (كَمَا) بمعنى (كَيْما) ويُنصبُ بعدها المضارع)[٦] ذهب الكوفيون إلى أن (كمَا) تأتي بمعنى (كَيْما)، وينصبون بها ما بعدها، ولا

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٨٤.

[٢] انظر السيوطي، بغية الوعاة، ج١، ١٦٤.

[٣] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٩٤.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٩٦.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٩٨.

[٦] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمنعون جواز الرفع. وذهب البصريون إلى أن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما)، ولا يجوز نصب ما بعدها.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بشواهد نقلية أهمها قول الشاعر[١]:

جاءَتْ كبيرٌ (كَمَا أُخَفِّرها) والقومُ صِيدٌ كأنَّهُمْ رَمِدوا

أراد: (كيما أخفرَها)

واستدلوا كذلك بقول الشاعر[٢]:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فاصْرِفَنَّه (كما يَحْسبوا) أن الهوى حيثُ تَنظُرُ

أراد: (كيما يحسبوا)

وقال شاعر آخر[٣]:

يُقَلِّبُ عَيْنَيْه (كَما لأَخَافَةُ) تَشَاوَسُ رُوَيْدًا إنَّني مَنْ تَأَمَّلُ

أراد (كيما لإخافَه)

وقد رد البصريون على هذه الشواهد التي تعارض ما ذهبوا إليه، بأنها لو صحَّت روايتها فلا تخرجُ عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيها حجة[٤].

رأينا فيما سبق كيف كان (مصطلح الشذوذ) كفيلاً بتحجيم الكثير من الشواهد ودفعها عن معارضة السماع الكثير والقياس المطرد.

ب- دفع المعارضة بحمل الشواهد الشعرية المعارضة للقواعد والقياس على (الضرورة الشعرية):

والضرورة في اللغة: الحاجة[٥].

أما الضرورة اصطلاحًا: فقد اختلف العلماء في تعريفها:-

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٩٤.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٦.

[٣] االأنباري، المصدر السابق، ج٢،ص ٥٨٩.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٩٠.

[٥] الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ج٢، ص ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فسيبويه يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة وتبعه في ذلك ابن مالك، والأعلم[١].

وذهب جمهور النحاة إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس مما لم يقع له نظيرٌ في النثر، سواءً أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٢].

وأثار هذان التعريفان جدلاً طويلاً بين العلماء قديمًا وحديثًا، ولا مجال هنا لذكره. فهناك دراساتٌ مستفيضة تناولته بإسهاب[٣].

وما يعنينا في هذا المَقام الإجابة عن سؤال هو:

كيف استخدم النحاة مصطلح (ضرورة الشعر) في دفع معارضة بعض الشواهد الشعرية لقواعدهم وأقيستهم؟؟

لقد أدرك النحاة أن الشعر له لغته الخاصة التي تختلف عن لغة النثر وطبيعتها، فللشعر مستوى خاصٌ من حيث الاستعمال، وطرائق التعبير. ولكن رغم إدراك النحاة لهذا، لم يكونوا يقبلون بوضع قياسين للغة: قياسًا للنثر وقياسًا للشعر، خوفًا على اللغة من البلبلة وكثرة الأقيسة التي تؤدي إلى التعقيد في القواعد.

وإنما لجأوا إلى وضع قياسٍ واحدٍ يندرج تحته النثر والشعر، وعدوا ما خرج من المفردات والتراكيب في الشعر عن القياس من قبيل الضرورات، ثم لجأوا إلى تحجيم تلك الضرورات فلم يسمحوا لها بالإخلال بالقواعد المبنية على الأعم والأغلب من كلام العرب.

فنحاة البصرة، خاصة، وكما يرى سعيد الأفغاني امتنعوا عن إقامة أية قاعدة على ضرورة شاعر مهما كانت الثقة كبيرة بفصاحته. يقول: "ينبغي التفريق بين ما يُرتكبُ للضرورة الشعرية، وما يؤتى به على السعة والاختيار، فإذا اطمأنت النفس إلى بناء

---

[١] انظر الألوسي، الضرائر، ص ٦.

[٢] انظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ١٥٨؛ والألوسي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] انظر مثلاً: عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية: ص ٥٣-٧٠؛ محمد عبد الحميد سعد، الضرورة عند النحويين، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، سنة ١٩٧٥-١٩٧٩، مجلد ٤، ص ١٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القواعد على الصنف الثاني، ففي جعل الضرورة الشعرية قانونًا عامًا للكلام نثرهُ ونظمهُ الخطأ كلّ الخطأ"[١].

فقد كان نحـاةُ البصـرة يلجـأون إلى حمـل الشـاهد الشـعري المعـارض لضوابطهـم وأقيستهم على الضرورة، والتخلص منه بهذه الطريقة إذا أعيتهم الحيل في توجيهه، ووجدوا أنه لا يقبل تأويلاً وتقديرًا[٢].

يقول ابن جني: "سألتُ أبا علي (الفارسي) عن قوله:

أبيتُ أسْري و(تبيتي) (تدْلكي) وجهك بالعنبر والمسك الذَّكي

فخضنا فيه واستقر الأمر على أنه حذف النـون في (تبيتين) كما حـذف الحركة للضرورة في قوله: (فاليومَ أشربْ) غير مسْتَحقِب، كذا وجَّهتُه معه، فقال لي: وكيف تصنع بقوله: (تدلكي)؟ فقلت: نجعلُه بدلاً من (تبيتي) أو حالاً، فنحذف النون، كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمرُ على هذا"[٣].

فالشاعر بقوله (تبيتي) و(تدلكي) عارض قاعدة نحوية. فالأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون. و لم يرد ما يقتضي حذف النون من دواعي النصب أو الجزم، فعلام حذفت النون إذًا؟ لقد تخلص الفارسي وابن جني من هذه المعارضة بحمل ما جاء على الضرورة الشعرية، كما ورد في قول امرئ القيس[٤]:

فاليومَ (أشربْ) غير مستَحْقِبِ إثْمًا من اللهِ ولا واغِلِ

حيث جزم الفعل المضارع (أشربْ)، دون أن يَرِدَ جازم له. ويُعدُّ ذلك من الضرورات.

وشكلت (ضرورة الشعر) طريقة للنحويين في دفع ما لم يريدوه من الشواهد التي لا تتفق مع القاعدة فقد "سقط الاحتجاج بمجموع غير يسير من شعر القبائل المعتد بها

---

[١] سعيد الأفغاني، الموجز في اللغة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧.

[٢] انظر عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص١٦٢.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٣٨٨-٣٨٩.

[٤] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القواعد على الصنف الثاني، ففي جعل الضرورة الشعرية قانونًا عامًا للكلام نثرهُ ونظمهُ الخطأ كلّ الخطأ"[١].

فقد كان نحـاةُ البصـرة يلجأون إلى حمـل الشـاهد الشـعري المعـارض لضوابطهـم وأقيستهم على الضرورة، والتخلص منـه بهـذه الطريقـة إذا أعيتهـم الحيـل في توجيهـه، ووجدوا أنه لا يقبل تأويلاً وتقديرًا[٢].

يقول ابن جني: "سألتُ أبا علي (الفارسي) عن قوله:

أبيتُ أسْري و(تبيتي) (تدْلكي) وجهك بالعنبر والمسك الذَّكي

فخضنا فيه واستقر الأمر على أنه حذف النـون في (تبيتين) كمـا حـذف الحركـة للضرورة في قوله: (فاليومَ أشربْ) غير مستَحقِب، كذا وجَّهتُه معـه، فقـال لي: وكيـف تصنع بقوله: (تدلكي)؟ فقلت: نجعلُه بدلاً من (تبيتي) أو حـالاً، فنحـذف النـون، كـما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمرُ على هذا"[٣].

فالشاعر بقوله (تبيتي) و(تدلكـي) عـارض قـاعدة نحويـة. فالأفعـال الخمسـة ترفـع بثبوت النون. ولم يرد ما يقتضـي حـذف النـون مـن دواعـي النصـب أو الجـزم، فعـلام حذفت النون إذًا؟ لقد تخلص الفارسي وابن جني من هذه المعارضة بحمل مـا جـاء على الضرورة الشعرية، كما ورد في قول امرئ القيس[٤]:

فاليومَ (أشربْ) غير مستَحْقِبِ إثْمًا من اللهِ ولا واغِلِ

حيث جزم الفعـل المضـارع (أشـربْ)، دون أن يَـرِدَ جـازم لـه. ويُعـدُّ ذلـك مـن الضرورات.

وشكلت (ضرورة الشعر) طريقة للنحويين في دفع ما لم يريدوه من الشـواهد الـتي لا تتفق مع القاعدة فقد "سقط الاحتجاج بمجموع غير يسير من شعر القبائل المعتد بهـا

---

[١] سعيد الأفغاني، الموجز في اللغة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧.

[٢] انظر عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص١٦٢.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٣٨٨-٣٨٩.

[٤] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمعتمد عليها... من جرَّاء الاتِّكاء على الضرورة في المنع"[١]. وفي كتاب (الإنصاف) للأنباري خير شاهد على ذلك. فكثيرًا ما كان الأنباري يرد الشواهد الشعرية على معارضيه بدعوى تلك الضرورة وإليكم بعض الأمثلة على ذلك:

١- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو (زيدًا إنْ تضربْ أَضرِبْ). وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[٢].

وقد تعارضت مع قاعدة البصريين هذه شواهد استدل بها الكوفيون على جواز تقديم مفعول الجزاء على حرف الشرط. ومنها قول الشاعر:

يا أَقرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنَّك إن يُصْرَع أخوك تُصرَعُ[٣]

والتقدير فيه: إنك تُصرع إنْ يُصرَعُ أخوك. لكن الأنباري دفع معارضة هذا الشاهد لقاعدة البصريين بحملة على الضرورة[٤].

٢- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: (قمتُ وزيدٌ). وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز إلا على قبحٍ في ضرورة الشعر[٥].

وقد تعارضت قاعدة البصريين هذه مع شواهد استدل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المرفوع المُتصل. ومنها قول الشاعر:

قلتُ إذا أقبلت وزهرٌ تهادَى كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفن رَمْلا[٦]

فعطف (زهرٌ) على الضمير المرفوع في (أقبلت). وقول آخر:

ورجا الأخَيْطِلُ من سفاهَةِ رأيه ما لَمْ يَكُنْ وأبٌ له لينالا[٧]

فعطف (أبٌ) على الضمير المرفوع المستكن في (تكُن).

---

[١] طه الراوي: نظرات في اللغة والنحو، بيروت، ١٩٦٢، ص ٣٦.

[٢] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٦٢٣.

[٣] الأنباري: المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] انظر الأنباري: المصدر السابق: ج٢، ص ٦٢٨.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٧٤-٤٧٥.

[٦] الأنباري: المصدر السابق: ج٢، ص ٤٧٥.

[٧] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رد الأنباري هذين الشاهدين، ودفع بهما عن معارضة قاعدةِ البصريين، بحملهما على الضرورة[١].

٣- الكوفيون يقولون بأن ترخيم المضاف جائزٌ بحذف آخر المضاف إليه، أما البصريون فذهبوا إلى عدم تجويز ذلك.

واستدل الكوفيون بشواهد نقلية تعارض قاعدة البصريين منها قول زهير بن أبي سُلمى[٢]:

خُذوا حظكم (يا آلَ عِكْرِمَ) واحفظوا أواصِرَنا والرَّحم بالغَيْبِ تُذكَرُ

آراد يا (آلَ عكرمةَ).

وقول آخر[٣]:

(أبا عرْوَ) لا تَبْعدْ فكلُّ ابنِ حرَّةٍ سيدعوه داعي مِيتةٍ فيُجيبُ

أراد: يا (أبا عروة).

وقول رؤبة العجاج[٤]:

إمَّا تَريْني اليومَ (أُمَّ حَمْزِ) قاربتُ بين عَنَقي وَجَمْزي

أراد: يا (أم حمزة).

وقد رد الأنباري شواهد الكوفيين هذه التي تعارض قاعدة البصريين، بحملها على ضرورة الشعر.

والأمثلة على دفع المعارضة بين القواعد والنصوص بحمل النصوص على الضرورة الشعرية كثيرة لا مجال هنا لحصرها[٥].

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٧٧.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٣٤٧.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج١ ، ص ٣٤٨.

[٤] الأنباري، المصدر السباق، ج ١، ص ٣٤٩.

[٥] لمزيد من هذه الأمثلة انظر الأنباري، المصدر السابق، ٢٩٧/١، ٣٤٥/١، ٦٢٨/٢، ٤٧٧/٢، ٥٤٥/٢، ٥٤٧/٢، ٥٥٤/٢، ٥٦٥/٢، ٥٨٣/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رد الأنباري هذين الشاهدين، ودفع بهما عن معارضة قاعدةِ البصريين، بحملهما على الضرورة[١].

٣- الكوفيون يقولون بأن ترخيم المضاف جائزٌ بحذف آخر المضاف إليه، أما البصريون فذهبوا إلى عدم تجويز ذلك.

واستدل الكوفيون بشواهد نقلية تعارض قاعدة البصريين منها قول زهيرِ بن أبي سُلمى[٢]:

خُذوا حظكم (يا آلَ عِكْرِمَ) واحفظوا أواصِرَنا والرَّحم بالغَيْبِ تُذكَرُ

آراد يا (آلَ عكرمةَ).

وقول آخر[٣]:

(أبا عرْوَ) لا تَبْعدْ فكلُّ ابنِ حرَّةٍ سيدعوه داعي مِيتةٍ فيُجيبُ

أراد: يا (أبا عروة).

وقول رؤبة العجاج[٤]:

إمَّا تَريْني اليومَ (أُمَّ حَمْزِ) قاربتُ بين عَنَقي وَجَمْزي

أراد: يا (أم حمزة).

وقد رد الأنباري شواهد الكوفيين هذه التي تعارض قاعدة البصريين، بحملها على ضرورة الشعر.

والأمثلة على دفع المعارضة بين القواعد والنصوص بحمل النصوص على الضرورة الشعرية كثيرة لا مجال هنا لحصرها[٥].

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٧٧.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٣٤٧.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج١ ، ص ٣٤٨.

[٤] الأنباري، المصدر السباق، ج ١، ص ٣٤٩.

[٥] لمزيد من هذه الأمثلة انظر الأنباري، المصدر السابق، ٢٩٧/١، ٣٤٥/١، ٦٢٨/٢، ٤٧٧/٢، ٥٤٥/٢، ٥٤٧/٢، ٥٥٤/٢، ٥٦٥/٢، ٥٨٣/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث: الترجيح بين الأدلة النحوية المتعارضة

المبحث الأول: ترجيح سماع على سماع

المبحث الثاني: ترجيح السماع على القياس

المبحث الثالث: ترجيح قياس على قياس

المبحث الرابع: أنواع أخرى مُتفرقة من الترجيحات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الترجيح بين الأدلة النحوية المتعارضة

تحدثتُ في الفصل الثاني عن طرق النحاة في التوفيق بين الأدلة المتعارضة، سواء كان هذا التوفيق بالجمع بين الدليلين المتعارضين، أو بإسقاط أحدهما، أو تخييمه ضمن ما يعرف بالشذوذ، أم الضرورة الشعرية.

وأتحدثُ في هذا الفصل، عن طرق النحاة في ترجيح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر، فقد كان النحاة حريصين على ضبط اللغة، وتقديم الأجود منها، وبناء القواعد والأقيسة على ما حَسُن وصح واطرد من كلام العرب.

ومن أهم الأدلة على حرصهم هذا، ترجيحهم الدليل الذي كانوا يرونه أقوى ساعة التعارُض.

غير أننا ونحن نتحدث عن حكم العمل بالدليل الراجح في النحو العربي، يجب أن نعيَ حقيقة مفادها: أننا لا نتعامل مع أدلة شرعية تتسم بالقطعية والثبوت.

فنحن نتعامل مع لغة، مع ظاهرة اجتماعية لا تخضع للتحديد، فمظاهرها المتطورة المتنوعة صعبة على القياس والتقنين. كما أن الترجيحات تتعدد وتختلف من عالم لآخر، ومن مدرسة نحوية لأخرى، وذلك تبعًا لنظرة كلٍّ إلى الأدلة المتعارضة المُتقدَّمة، ولطريقة كلٍّ في استخدام الشاهد.

ولكنه من خلال ذلك كله، نستطيع أن نتوصل إلى مجموعة من القواعد العامة في الترجيح، والتي سأحاول عرضها من خلال المباحث القادمة في هذا الفصل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: ترجيح سماع على سماع

"إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما، والترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن"[١]. وهذا يعني أن أمامنا مسلكين لترجيح سماع على سماع:

أولاً: الترجيح عن طريق السند:

ويكون ترجيح سند سماع على سند سماع آخر بأمورٍ أهمها:

أ- أن يكون رواة أحد السماعين المتعارضين أكثر من رواة الآخر[٢]. فإذا تعارض منقولان فينبغي أن يرجح ما كثُر رواته، لأنّ احتمال وقوع الغلط والكذب على العدد الأكثر، أقل من احتمال وقوعهما على العدد الأقل. يقول ابن جني: "والغلط إلى الواحد أسرع منه إلى الجمع"[٣].

ومثال الترجيح بكثرة رواة الشاهد، ما جاء عند الأنباري في الإنصاف، حين استدل الكوفيون على النصب بـ(كما) إذا كانت بمعنى (كيما)، كما في قول الشاعر:

اسْمَع حديثًا (كما) يومًا (تُحدّثُهُ) عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا[٤]

فرد عليهم البصريون أن الرواة اتفقوا أن الرواية (كما يومًا تحدِّثُه) بالرَّفع، ولم يروه أحد بنصب (تحدثَه) إلا المفضَّل بن سلمة، ومن رواه بالرَّفع كثيرون، ولذلك فلا ترجح رواية راوٍ واحدٍ، على رواية رواةٍ كثيرين، لأن الأخذ برواية الكثيرين أولى[٥].

ويلحق بذلك ترجيح قراءة على قراءة بكثرة قراء إحداهما:

---

[١] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٦.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] ابن جني، المنصف، ج١، ص ٢١٦.

[٤] الأنباري، الإنصاف، ج٢،ص ٥٨٨.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثال ذلك، اختيار الكوفيين قراءة الرَّفع والتنوين[١]، في قوله تعالى: "يا أيُّها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتيَ يومٌ (لا بيعٌ) فيه (ولا خلةٌ) (ولا شفاعةٌ) والكافرون هم الظالمون"[٢]. وحجتهم في ذلك أن أكثر القراء عليها[٣].

ومن الجدير بالذكر، أن قراءة الرفع والتنوين قرأ بها: نافعٌ، وعاصمٌ، وابن عامر، وحمزة، والكسائي. أما ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء فقرأ (لا بيعَ ولا خلَّةَ ولا شفاعةَ) بالنَّصب في كل ذلك ودون تنوين[٤].

ومن الأمثلة على ترجيح القراءة التي أكثر القراء عليها، ترجيح الطبري للقراءة في قوله تعالى: "وإذْ قال إبراهيم لأبِيْه آزرَ"[٥] بفتح (آزرَ) على اتباعه في الخفض بدلاً، ولكنه لما كان ممنوعًا من الصرف فَتَحوه، إذْ لَمْ يَجُرُّوه وإن كان في موضع خفض، وذكر الطبري أن الحسن البصري كان يقرأ ذلك (آزرُ) بالرَّفع على النداء. بمعنى يا آزرُ.

وقد رجَّح الطبري قراءة من قرأ بفتح (الراء) في (آزرَ) لاجماع الحجة من القرَّاء عليها[٦].

ب- أن تُرجح الرواية المشهورة على غيرها:

ومثال ذلك ما فَعَله البصريون[٧] حين قالوا إن (إنْ) المخففة من الثقيلة تعمل النصبَ في الاسم، فيما منع ذلك الكوفيون[٨].

واستدل البصريون بقول الشاعر:

---

[١] انظر أبو عمرو الداني، التيسير، مطبعة عزيز ركن، ١٨٩٨م، ص ٨٢.

[٢] سورة البقرة، آية ٢٥٤.

[٣] انظر، مكي بن أبي طالب القيرواني، الكشف، ج١، ص ٣٠٦.

[٤] انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٧.

[٥] سورة الأنعام، آية ٧٤.

[٦] انظر، أبو جعفر الطبري، جامع البيان، ط ١، دار الفكر، ج١، ص ٢٤٣،

[٧] منهم سيبويه والأخفش، والأنباري، انظر: سيبويه: الكتاب، ج٢، ص ١٣٦؛ والأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٤١؛ والأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٩٩.

[٨] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصَدْرٍ مُشرِقِ النَّحرِ كأنْ ثدييه حُقَّانِ[١]

حيث أعمل الشاعر (كأنْ) مخففة فنصبَ بها (ثدَيَيْه)

وبقول الشاعر:

كأَنْ وريديْه رشاءا خُلْبِ[٢]

حيث أعمل (كأنْ) مُخَفَّفَةِ فنصبَ بها (وريديه). وقد جاءت للشاهد الأول روايةٌ برفع (ثدييه) [٣].

وجاءت للشاهد الثاني رواية أخرى برفع (وريديه) [٤]

غير أن الأنباري يرجح روايتي النصب لأنهما المشهورتان[٥]

ومن الأمثلة على ترجيح الرواية المشهورة على غيرها، ما جاء حول قول الشاعر:

إذا هي لم تستَك بعودٍ أراكةٍ تُنخِلَّ، فاستاكَتْ به (عودُ) إِسْحِلِ[٦]

حيث روي هذا البيت برفع (عودُ) على إعمال الأول وهو (تُنخِّلَ)، وإهمال الثاني (استاكَت) فأعطاهُ ضميره.

وجاء عند أبي حيَّان، أن الأخفش روى هذا البيت (بجر عود) على البدل من الضمير في (به)، ويرجح أبو حيان الرواية الأولى، لأنها المشهورة عند النحاة، أما رواية الجر التي استشهد الأخفش بها فيرى أبو حيان أنها ضعيفة جدًا لا يعرفها أكثر المُعْرِبين[٧].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٤٠؛ والأخفش، معان القرآن، ج٢، ص ٣٤١؛ والأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٩٧.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٨؛ والبغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٣٩٣.

[٣] سيبويه، المصدر السابق، ج١، ص ١٣٥.

[٤] البغدادي، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٩٥.

[٥] انظر: الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٩.

[٦] سيبويه، المصدر السابق، ج١، ص ٧٨.

[٧] انظر، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٥٥-١٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- أنْ تُرجَّح الرواية التي عُرف إسنادها، على الرواية التي لم يُعرف لها إسناد، ومثال ذلك ما جاء حول قول عباس بن مرداس:

فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يفوقان (مِرْداسَ) في مجمَعِ[١]

حيث استدل به الكوفيون على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر على حين منع البصريون ذلك[٢]. وبناءً على شاهد الكوفيين فـ(مرداسَ) منصرف، ولكنه مُنع من الصرف في هذا الشاهد، مما يجيز وقوع ذلك في ضرورة الشعر.

وقد جاء المبرد برواية أخرى للبيت هي:

فَمَا كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ (شيخيَ) في مَجمع[٣]

وقد تفرَّد المبرد بهذه الرواية، يقول ابن مالك: "وللمبرد إقدامٌ في رد ما لم يروِ، مع أن البيت يذكر (مرداسَ)، بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومُسلم، وذكرُ (شيخيَ) لا يُعرف له سند صحيح، ولا سببٍ يدينه من التَّسوية، فكيف يرجح؟[٤]"

د- أن ترجح رواية من عُرف عنه العلم والحفظ والضبط، على رواية غيره: ومن ذلك اختلاف روايتين للبيت الواحد: أحدهما لسيبويه وهي:

ألا أضْحت حبالكم رماما وأنْحت منك شاسعة أُماما[٥]

حيث جعل الشاعر (أماما) مرخمة في غير النداء لما اضطر، ويرفض المبرد هذه الرواية، ويُنشدُ رواية أخرى للبيت هي:

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٤٩٩.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٩٣.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٠٠.

[٤] محمد محي الدين عبد الحميد، الإنتصاف من الإنصاف، مطبوع مع الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج٢، ص ٥٠٠.

[٥] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما عهدٌ كعهدِك يا (أُماما)[١]. على أن الشاعر رخم (أماما) للنداء. يقول الأعلم في البيت: (وأنْحَتْ منك شاسعةً أُماما). "الشاهد فيه ترخيم (أمامة) في غير النداء ضرورة، وتركُها مفتوحة وهي في موضع رفعٍ بـ (أضحت) كما في أثالة[٢] والقول فيهما واحد، ولكن المبرد يرد هذا، ويزعم أن الرواية فيه:

وما عهدٌ كعهدِك يا أُماما

وأن عمار بن عقيل بن بلال بن جرير أنشدهُ هكذا، وسيبويه أوثق من أن يُتَهم فيما رواهُ"[٣].

فالأعلم يرجح رواية سيبويه لأن سيبويه ثقة لا يتهم فيما يروي وفي ترجيح رواية من عُرِف بضبطه، يقول أبو علي الفارسي:

"إذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعَضَّدَ الضبطَ القياسُ كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح"[٤].

ثانيًا: ترجيح سماعٍ على سماعٍ وفق المَتْن:

ويكون ذلك في أمور:

أ- ترجيح السماع الذي يؤيده القياس:

ويكون الترجيح في المتن، بكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس[٥]. فحين تتعارض الروايتان، فالرواية الراجحة التي يشهد لها القياس، وتوافق النظائر[٦].

---

[١] محي الدين عبد الحميد، الإنتصاف، مطبوع مع الإنصاف للأنباري، ج١، ص ٣٥٣.

[٢] والشاهد: أبو حَنَشٍ يؤرقنا وطَلْقٌ وعمارٌ وآونة أُثالا. وهو من أبيات سيبويه، والشاهد فيه ترخيم (أثالة) في غير النداء ضرورة، فقد تركه الشاعر على لفظه وإن كان مرفوعًا، انظر سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، الموضع نفسه.

[٤] أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج١، ص ٢١٦.

[٥] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص١٣٧.

[٦] انظر الفارسي، المصدر السابق، ج١، ص٢١٠-٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمثلة ترجيح سماعٍ على سماع بموافقة أحدهما للقياس كثيرة اذكر منها:

١- وردت روايتان في قول الشاعر:

وما علينا إذا ما كنتِ جارَتنا ألا يجاورَنا (إلاّك) ديّارُ[١]

والرواية الأخرى:

وما نبالي إذا ما كنت جارَتنا ألا يجاورَنا (حاشاك) دَيّارُ[٢]

وقد ذكر البغدادي أن الرواية الثانية هي رواية البصريين، والقياس يؤيد وقوع الضمير المتصل بعد (حاشا). لكن وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) شاذ، والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو: أن لا يجاورنا إلا إياك ديارُ، ولذلك ترجح الرواية الثانية لموافقتها للقياس[٣].

٢- ومن ترجيح رواية على أخرى إذا عضد القياس أحدهما، ما استدل به الكوفيون على أعمال (أن) مع الحذف بلا عِوَض، أذْ استدلوا بقول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوَغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخلِدِي[٤]

فيما يرى البصريون عدم جواز إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض، واستدلوا بأنه قد روي (أحضُرُ) بالرفع أيضًا، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى[٥]، فالقياس أن لا تعمل (أن) النصب وهي محذوفة، لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

فإذا كانت (أن) المشدّدة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، (فأنْ) الخفيفة أولى أن لا تعمل[٦].

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط١، دار جروس، لبنان، ١٩٩٠، ص٥٢؛ والبغدادي، خزانة الأدب، ج٥، ص ٢٧٨.

[٢] البغدادي، المصدر السابق، ج٥، ص١٧٩.

[٣] البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٥٦١.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٥.

[٦] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٥٦٢-٥٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أوجه ترجيح سماعٍ على آخر لموافقته للقياس، أنه قد يأتي الشيء على وجهين في كلام العرب، فيؤخذ بالأكثر قياسًا، ويُجَوَّزُ الآخر لأنه كلام قد قالته العرب، يقول سيبويه: "وتقول: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم: "هذه ناقة وفصيلها راتعان". وهذا شبيه بقول من قال: "كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم" إنما يريد كل شاةٍ وسخلة لها بدرهم و(هذه ناقة وفصيلها راتعين) لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب[١].

ويرى سيبويه هنا أن العرب تقول (هذه ناقة وفصيلها راتعان) وتقول (هذه ناقة وفيصلها راتعين). والسماع الذي يؤيده القياس هو القول الثاني، لأنه لا سبيل لأن يكون (راتعان) صفة، لاختلاف حال المعطوفين، فرجَّحَ مجيئه حالاً.

ومن تَرجيح السّماع الذي يوافق القياس قول ثعلب إن قول العرب: "خُذ اللص قبلَ يأخذَك" شاذ أما قولهم: "خُذ اللصَّ قبلَ يأخذُك" فهو القياس[٢]. وذلك لما ذكرناه من أن القياس أن لا تعمل (أن) من غير عوض.

ومن ذلك أيضًا ترجيح لغة على لغة لموافقة أحدهما للقياس، يقول ابن جني: "ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكنَّ غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسًا بها، فأما رد أحدهما بالأخرى فلا"[٣].

وقول ابن جني هذا، يمثل بصدق منهج النحاة قبله وبعده في جواز الترجيح والاختيار بين اللغات، فالأصمعي مثلاً كان تقوي أفصح اللغات ويلغي ما سواها[٤].

وسيبويه كان إذا واجهته لغتان إحداهما أقوى قياسًا من الأخرى، يذكرهما ويشير إلى اللغة الأقيس، ومثال ذلك ترجيحه للغة التميمية في (ما النافية)، واعتباره

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٨٢.

[٢] انظر نظر، مجالس ثعلب، ص٣٨٣-٣٨٤.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ١٢.

[٤] انظر محمد الخضر حسين، القياس في العربية، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لها أقيس من الحجازية يقول: "ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به، من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قَبُح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع، و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب. ولكنّك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به، استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين لأنك إذا قلت: "ما انت بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به" فكأنك قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يُعبأ به"[١].

ومن ذلك أيضًا ما ورد عن العرب في (تثنية جُنُب) فقد حكى سيبويه والأخفش أن للعرب في ذلك لغتين: فقوم من العرب يجمعونه فيقولون أجناب وجُنبان، وقوم يفردونه فيقولون: رجلٌ جُنب، ورجلان جُنُب، ورجال جُنُب[٢]. لكن سيبويه لا يرى تثنية (جُنُب)، قياسًا على أن المصدر لا يُثنى[٣].

وكان الأخفش يرى تفاضل اللغات، فبعضها عنده أقيس من بعض، ومثال ذلك ما نقله عنه ابن جني في (باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها، أم يُلغيها ويطرح حكمها؟)[٤] إذ يعرج ابن جني في هذا الباب على لغة بلحارث بن كعب، الذين يلزمون المثنى بالألف في الرفع والنّصب والجر، ويعربونه بحركات مقدرة على تلك الألف، وذلك خلافًا لكافة القبائل التي تُعربه بالحروف[٥] ويذكر ابن جني أن أبا الحسن الأخفش كان يرى أن إعراب المثنى بالحروف أقيس للفرق: فالقياس لا يكون باجتماع أوجه الإعراب الثلاثة على صورة واحدة، ولذلك فقد اجتمعت القبائل على إعرابه بالحروف، ولما كان الأمر كذلك كان الترجيح للإعراب بالحروف، لاتفاقها والقياس وكثرة الاستعمال[٦].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣١٦.

[٢] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج٣، ص٦٢٩، والسيرافي، شرح السيرافي، ط صنعاء، ج ٩، ص ٤٦، ولم أجد هذا الكلام في معاني القرآن للأخفش.

[٣] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج ٣، ص ٦٢٣.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٦.

[٥] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص١٧.

[٦] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الفارسي فاللغة المفضلة عنده هي اللغة التي يكثر استعمالها، ويقوى قياسها. فقد ذهب إلى أن إبدال الواو من الألف في الوقف "ليس بقوي من جهة القياس قوة إبدال الياء ... وليس هو أيضًا من طريق السّماع في كثرة إبدال الياء منها ... فما كثر في الاستعمال وعضده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف[١].

ب- ترجيح أحد السماعين لفصاحته:

السّماع الأفصح هو ما يكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، وهم لهُ أكثر استعمالاً[٢].

ويستخدم النّحاة مصطلح الفصاحة كثيرًا في الترجيح بين قراءة وقراءة، ولغة ولغة، ومن أمثلة ترجيح قراءة على قراءة لفصاحتها، ما جاء عند الزمخشري حين رجّح القراءة المشهورة في قوله تعالى: "لا (يَجْرِمَنَّكُم) شقاقي أن يصيبَكم" [٣] على قراءة ابن كثير بضم الياء في "يجرمنّكم" إذ جعله (جارمًا) أي (كاسبًا).

وهو منقول من (جَرَم) المتعدي إلى مفعول واحد، كما نقل (أكسبه المال) من (كسب) المال، وكما لا فرقٌ بين كسّبته مالاً وأكسبته إيّاه، فكذلك لا فرق بين جرّمتُه ذنبًا وأجرَمتُه إياه، فالقراءتان متساويتان في المعنى، لا تفاوت بينهما. إلا أن القراءة المشهورة عنده أفصح لفظًا، كما أن كسّبه مالاً، أفصح من أكسَبَه[٤].

ومن ترجيح قراءة على أخرى لفصاحتها، ما جاء عن الكسائي أنه رجّح القراءة بالإدغام في قوله تعالى: "لقد سمع الله ..." [٥] على القراءة بالإظهار، لأن القراءة بالإدغام هي الأفصح والأشهر. أما إظهارها فلكنة ولحن[٦].

---

[١] انظر الفارسي، الحجة، ج١، ص٦٤.

[٢] الزمخشري، الكشّاف، ج٢، ص٣٣٠.

[٣] سورة هود، الآية، ٨٩.

[٤] انظر الزمخشري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] سورة آل عمران، الآية١٨١.

[٦] انظر الفارسي، المصدر السابق، ج١، ص١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالفصاحة أيضًا رجّح أبو حيّان قراءة من قرأ قوله تعالى: "فشربوا منه إلا قليلاً منهم"[١] بنصب (قليلاً) على قراءة أُبيّ والأعمش (إلا قليلٌ) بالرّفع، مبينًا أنه "إذا تقدم موجبٌ جاز في الذي بعد (إلاّ) وجهان أحدهما: النّصب على الاستثناء-وهو الأفصح- والثاني أن يكون ما بعد (إلاّ) تابعًا لإعراب المستثنى منه، إن رفعًا فرفع، أو نصبًا فنصب، أو جرًا فجرًا"[٢].

وكذلك فقد نظر النحاة إلى لغات العرب على أنها على مستويات متفرقة من الفصاحة. يقول ابن جني "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجَب رفض لغتها، وترك تلقي ما يردُ عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا[٣].

ويؤيد تفاوت لغات العرب في الفصاحة ما ذكره ابن جني أيضًا أنه لو "عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوبر"[٤].

ويقول "إيّاك أن تخلد إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"[٥]. فالنحوي ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كلّ أحد، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته[٦].

نتبين من الأقوال السابقة لابن جني أنه لا يجوز للنّحوي الاطمئنان إلى كل ما سُمع، فاللغات تتفاوت في مدى فصاحتها، ودورانها على ألسنة العرب. وهذا أحد مقاييس التفاضل بين لغاتهم.

---

[١] سورة البقرة، آية ٢٤٩.

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٢٦٦-٢٦٧.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٧، وانظر السيوطي، الاقتراح، ص٧٧-٧٨.

[٤] ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص١٢.

[٦] ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الأمثلة على ترجيح النحاة لإحدى لغات العرب على غيرها بالفصاحة، ما جاء عند سيبويه حيث يقول: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرّجل: (رأيت زيدًا): (مَنْ زيدًا)؟ وإذا قال: (مَرَرْتُ بزيدٍ): (مَنْ زيدٍ؟) وإذا قال: (هذا عبدُ الله) قالوا: (مَنْ عبدُ الله؟). وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أفصح القولين[١].

وكذلك فإنا لا نستطيع أن نقول (المالُ لِكَ) ولا (مَرَرْتُ بَكَ)، قياسًا على قول قضاعة (المال لِهْ). إذا الواجب في مثل ذلك استعمال ما قوي وشاع، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب إن لم تكن الأفصح غير مخطئ لكنه مخطئ لأجود اللغتين[٢].

وبعيدًا عن ترجيح نصٍّ من لغة على نصّ من لغة أخرى لفصاحته، ذهب النحاة إلى ترجيح لغةٍ برمتها على أخرى للسبب ذاته. ومن ذلك ترجيحهم لغة قريش على غيرها من لغات العرب وحجّتهم في ذلك ما يلي:

أ- إن لغة قريش ارتفعت في الفصاحة عن عنعنة تميم، أوكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء"[٣].

ب- إن قريشًا كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانة عمَّا في النفس"[٤].

يقول ابن فارس مشيدًا بلهجة قريش:

"إن قريشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة ... وكانت قريش مع فصاحتها، وحُسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب"[٥].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٤١٤.

[٢] انظر السيوطي، الاقتراح، ص٧٧-٧٨.

[٣] ثعلب، مجالس ثعلب، ج١، ص١٠٠-١٠١.

[٤] السيوطي، المصدر السابق، ص١٩-٢٠، والسيوطي، المزهر، ج١، ص٢١١-٢١٢.

[٥] السيوطي، المزهر، ج١، ص٢١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- وكان سيبويه يُعلي من شأن اللغة الحجازية وينعتُها بأنها الأفصح[١]، فهي عنده اللغة القدمى الجيدة[٢].

وقد حصر باحث حديث عوامل انتصار لهجة قريش، وأرجعها إلى ما يلي[٣]:

- العامل الجغرافي: فقريش كانت تسكن منطقة مستقلة تسمّى الحجاز وتشكّل حجازًا لها يقيها من التأثر بعيد المدى بالمؤثرات الخارجية، ومن هنا احتفظت بخصائصها اللغوية.
- العامل الديني: فقد كانت قريش، سدنة البيت. والبيت محجة العرب في الجاهلية.
- العامل الاقتصادي: فمعظم تجارة العرب كانت في أيدي قريش، يجوبون بها أطراف الجزيرة شمالاً وجنوبًا. ومجامع العرب وأسواقها كانت تعقد على مقربة من مكة.
- العامل السياسي: وهو مترتب على كل ما تقدم، فحري بقبيلة تسود العرب أن يتحقق لها أسباب النفوذ في أنحاء الجزيرة.

والحقيقة أننا يجب أن نقف مليًّا على أمرين قبل التطرق لقضية كون لغة الحجاز هي الأفصح، وهذان الأمران هما:

١) أن النزعة الدينية، ومكانة قريش في النفوس تدخلت لدى العلماء لوضع لغة قريش في ذروة الفصاحة.

٢) ضرورة وضع مصطلح محدد للفصاحة، فإذا كان المقصود بالفصاحة "بعد تراكيب اللغة ومفرداتها عن اللكنة واللحن" فإن لغة قريش لن تكون الأفصح لأمور أهمها:

---

[١] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٤٢٤.

[٢] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج٢، ص٤٠-٤١.

[٣] محمد النجار، لهجة قريش، مجلة الأزهر، مجلد ٢٣، ص٤٩، وما بعدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- أن قريشًا بحكم عملها التجاري، تقطع رحلتي الشتاء والصيف، إلى اليمن جنوبًا وإلى الشام شمالاً لتختلط أثناء ذلك بغير العرب، أو بالعرب الذين فسدت سلائقهم نتيجة مجاورتهم للأمم الأجنبية.

ب- أن قريشًا نفسها كانت تعلم أن غيرها أفصح منها، ومن المعروف لدى الجميع إرسال النبي (ﷺ) للرضاعة في بني سعد، لينشأ قويًا فصيحًا.

جـ- كثرة الوافدين من غير العرب إلى الحجاز فقد سكن أطراف مكة أخلاط من صعاليك العرب، والحلفاء، والموالي، والعبيد، وكان أكثرهم من الحبشة[١].

أما إذا كان المقصود بالفصاحة مدى دوران تراكيب اللغة وكلماتها على الألسن، فإن قريشًا ستكون أفصح العرب، لأن مكانتها الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية هيأتها للأخذ والعطاء والإنتقاء، فتكون تراكيبها وكلماتها الأكثر اطرادًا.

وأحسَبُ أن القائلين بتفضيل لغة قريشٍ على غيرها، كانوا يحسبون أن لغة قريش هي اللغة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم.

ويرد تمام حسّان على هذا الاعتقاد بنقاط أهمّها[٢]:

١- أن القرآن نزل "بلسانٍ عربي مبين"[٣] ولم ينزل بلسان قريش. وصحيح أن النبي عليه السلام أشاد بفصاحة نفسه، ولكنّه أشار وهو يُشيد بتلك الفصاحة بأنّه نشأ في بني سعد بن بكر وهي من عُليا هوازن. فهل قريش إذًا أحق بالفصاحة من بني سعد بن بكر مثلاً؟

٢- أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، وتعددت قراءاته وكلُها رُوي بالسند الصحيح إلى الرسول ﷺ. وفي أكثر هذه القراءات ظواهر لم تشتمل عليها لهجة قريش.

---

[١] انظر شوقي ضيف، العصر الجاهلي، ص٥١.

[٢] انظر تمام حسّان، الأصول، ص ٧٤-٧٦.

[٣] سورة الشعراء، آية ١٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- إن في لغة قريش من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي. فتحقيق الهمزة مثلاً في الفصحى أشيع من تسهيلها. وقد كانت قريش تسهل الهمزة.

٤- إن النصوص الأدبية التي وصلتنا من العصر الجاهلي يندر فيها ما هو لشاعرٍ أو أديبٍ قرشي.

٥- إن النبي (ﷺ) لم يكن يرى أن لهجة قريش هي لهجة العرب الفصحى جميعهم، ولذلك كان النبي عليه السَّلام يخاطب كلّ قومٍ بلغتهم.

ويبدو لي أن المنهج العلمي السليم يقتضي أن لا نضع لغة في الميزان مقابل لغة أخرى، لأن لكل كلمة وكل تركيب في هذه اللغة خصوصيته. فوجود تراكيب فصيحة في لغة، لا يعني أن كل ماجاء في هذه اللغة هو الأفصح. فالأفضل بناءً على ذلك، المقارنة بين نصوص اللغات منفردة لا المقارنة بين اللغات في ذلك. فالفصاحة لا تنحصر في قبيلة دون أخرى، وإنما مدارُ فصاحة الكلمة والتركيب، على كثرة استعمال العرب لهما.

وإذا كان لا بد من وَزْنِ لغة الحجاز ومعرفة درجة فصاحتها بين مثيلاتها من لغات العرب، فإني أرى أمرين:

١- أن لغة قريش تستحق أن توضع في مكانة مرموقة من الفصاحة، لا لسلامة ألفاظها وتراكيبها من اللّكنة واللّحن، بل لأنها لغة كَتَب لها تاريخها أن تحيا وتَنْشط، فتأخذ وتُعطى وتختار، فلغة قريش سادت بسيادة أهلها، وكُتب لها النمو والشّيوع والاطراد.

٢- إن قريشًا لم يكن لها ذلك التاريخ الأدبي العريق، ولكنها استطاعت بعلاقاتها، وبمركزها، وبمكانتها، أن تستوعِب هذا التاريخ الأدبي للقبائل المجاورة لها، وتصهره في بوتقة الاستعمال الواقعي في الحياة. ويبدو لي أنها لم تكن المصدر الأنقى للفصاحة، ولكنها كانت موفقة في الاختيار والانتقاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- ترجيح سماع على سماع لموافقة أحدهما للمعنى والذوق الأدبي:

تعمق النحاة في دراستهم للنصوص إلى ما وراء ظاهر النص. فالنصوص لا يرجح بينها وفق تراكيبها وألفاظها وحسب، بل كان لملاءمتها للمعنى، دورٌ كبيرٌ في الترجيح بين نصٍّ وآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

* ترجيح الأخفش للقراءة القرآنية في قوله تعالى: "مِنَ المُصَدِّقين"[١] على قراءة من قرأ "مِنَ المُصَّدَّقين" بتشديد (الصَّاد). فقال: "وليس للتثقيل معنى، إنما معنى التثقيل "المتصدقين" وليس هذا بذاك في المعنى، إنما معنى هذا من (التَّصْديق) وليس من (التَّصدُّق)"[٢].

* وجاء عند الطبري في جامع البيان قوله: "اختلفت القرَّاء في قراءة قوله تعالى: "أُذِنَ للذين يقاتلون بأنهم ظُلِموا"[٣] فقَرأته عامة قرّاء المدينة "أُذنَ للذين يقاتَلون" بضم الألف من (أُذِنَ) وفتح التاء من (يُقاتَلون) بترك تسمية الفاعل في(أُذِن) و(يقاتَلون) جميعًا. وقرأ ذلك بعض الكوفيين وعامة قراء البصرة "أُذِنَ" بترك تسمية الفاعل و(يقاتِلون) بكسر التاء بمعنى يقاتِل المأذون لهم في القتال المشركين. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين وبعض المكّيين "أَذِنَ" بفتح الألف، بمعنى: أَذِن الله، و(يقاتِلون) بكسر التاء، بمعنى أن الذين أذنَ الله لهم بالقتال يقاتلون المشركين. وهذه القراءات الثلاث متقاربات في المعنى، لأن الذين قرأوا (أُذِن) على وجه ما لم يسم فاعله يَرجع معناه في التأويل إلى معنى قراءة من قرأه على وجهِ ما سمي فاعله. وإن قرأ (يقاتِلون) و(يقاتَلون) بالكسر والفتح فقريبٌ معناهما من معنى الآخر. وذلك أن من قاتَل إنسانًا فالذي قاتَله له مقاتَل وكلٌّ واحدٍ منهما مقاتِل. فإذا كان ذلك كذلك فبأيّة هذه القراءات قرأ القاريء

---

[١] سورة الصافات، آية ٥٢.

[٢] الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٤٥١-٤٥٢.

[٣] سورة الحج، آية ٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمصيبٌ الصواب. غير أن أحب ذلك إليَّ أن أقرأ به (أَذِنَ) بفتح الألف بمعنى: أَذِن الله، لقرب ذلك من قوله تعالى: "إن الله لا يحبُّ كلَّ خوّانٍ كفور"[١]. فترد (إَذنَ) على قوله: "إن الله لا يحبُّ". وكذلك أحبُّ القراءات إليَّ في (يقاتلون) كسر (التاء) بمعنى: الذين (يُقاتِلون) من قد أخبر الله عنهم أنه لا يُحبُّهم، فيكون الكلام متصلاً معنى بعضُه ببعض"[٢].

* ومن ذلك ما جاء حول قوله تعالى: "ولا يَسألُ حميمٌ حميمًا يُبَصَّرونهم يودُّ المُجرمُ لو يفتدي من عذابِ يومئذٍ ببنيه"[٣]. "فقد قرأ الكوفيون (ولا يَسْأَلُ) بفتح الياء بالبناء للفاعل، لأنهم في شُغلٍ في أنفسهم عن أن يلقى قريبٌ قريبهُ، فكيف أن يُسأل"[٤]. وعليه فـ(حميم) فاعل مرفوع. أما قراءة من قرأ (ولا يُسْأَلُ) فقد قرأ بها أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة. وذكر ابن مجاهد أنها غلط[٥]. وقال الفراء عن قِراءة (يُسألُ) بالبناء للمجهول: "ولستُ اشتهي ذلك، لأنه مخالفٌ للتفسير، ولأن القرّاء مجتمعون على يَسْأَلُ"[٦].

---

[١] سورة الحج، آية ٣٨.

[٢] الطبري، جامع البيان، ج ١٧، ص ١٧١.

[٣] سورة المعارج، آية ١٠-١١.

[٤] خديجة المفتي، نحو القراء الكوفيين، ص ١٧٢.

[٥] انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٥٠.

[٦] الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: ترجيح السماع على القياس:

يُعتبر السماع أهم الأدالة النحوية، وأعلاها رتبة. وهذا ما نص عليه الأنباري حين عدد أقسام أدلة النحو فقال: "أقسام أدلة النحو ثلاثة: نقلٌ وقياسٌ واستصحاب حال ومراتبها كذلك"[١].

ففي قوله: "ومراتبها كذلك" إشارة واضحة إلى أن الأهمية الكبرى هي للسماع، ويليه القياس، ثم استصحاب الحال. وذلك لأن قواعد النحاة وأقيستهم تؤخذ من استقراء كلام العرب. فالقياس وحده غير كافٍ إذا لم يسنده السماع الصحيح. ويؤيد هذا ما جاء عند سيبويه، حيث رأى أن القياس دون سند من سماع قياس مردود، وذلك لأن السماع هو الأصل. يقول رادًا على النحويين (أما قولُ النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء كان، ولم تكلَّم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه. وقياس هذا لو تكلم به العرب هينًا"[٢]. فالقياس إذًا ما لم تسندهُ نصوص سماعية غير مقبول.

أما أبو علي الفارسي فإنه يدعو إلى إطراح القياس إذا عارض المسموع، فالسماع عنده يُبطل القياس أبدًا، والعكس خطأ كبير وبُعدٌ عن الصواب. يقول: "ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السَّمْع بشيءٍ خارجٍ عن قياس لوجب إطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع، الا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في لغتهم، فلو أعللت (استحوذ)، ولم تراعِ فيه السماع، وقلت: إن بابه جاء معلّلاً نحو: (استعاذ) - فكذلك أُعِلّ هذا المثال قياسًا على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقًا بغير لغتهم مدخلاً فيها ما ليس منها. فالقياسُ أبدًا يُترك للسّماع. وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِم الشيء في السمع. فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدولٌ عن الصواب. ألا ترى أنه يجوز في أشياء كثيرة

---

[١] الأنباري، لمع الأدلة، ص ٨١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

... ثم لا يجيء به السماع فيرفض ولا يؤخذ به، ويطرح، ولا يُستعمل ويكون المُستعمل لذلك آخذًا بشيء رفضته العرب كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغة لهم"[١].

وهذا الأصل الذي وضعه أبو علي الفارسي، واضح الدلالة على تأثره بالأصوليين. فمن أصولهم المشهورة أن الفقيه إذا اجتهد، ثم تبين له أنه خالف نصًا، وجب عليه أن يَنْقضَ اجتهادهُ الأول[٢]. ومن الأصول الكبرى عندهم أنه "لا قياس مع النص"[٣].

وقال أبو علي الفارسي أيضًا: "إذا جاءت الرواية لم تُردّ بالقياس"[٤]. وقال: "إن الاستعمال إذا ورد بشيء، أُخِذ به وتُركَ القياس، لأن السماع يُبطِلُ القياس"[٥].

وتبع أبا عليٍّ في هذه الآراء تلميذهُ ابن جني إذ قدّم السماع على القياس. ويقول: "واعلم أنك إذا أداكَ القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر، على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه"[٦].

وعقد ابن جني بابًا في الخصائص بعنوان: "باب في تعارُض السماع والقياس"[٧]، قال في مقدمته: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه و لم تَقِسْه في غيره؛ ذلك نحو قوله تعالى: "**استحوذ عليهم الشيطان**"[٨]. فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قَبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثُم إنك من بَعْدُ لا تَقِيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتقوم، ولا في استباع: اسْتبيع"[٩].

---

[١] أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، نحو (ش)، ورقة ٥٢ نقلاً عن عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص ٢٢٩.

[٢] علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، ص ٩٩.

[٣] علي حسب الله، المرجع السابق، ص ١٤٥.

[٤] الفارسي، الحجة، ج٢، ص ٧٩.

[٥] ابن جني، الخصائص، ج١، الموضع نفسه.

[٦] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٢٥.

[٧] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١١٧-١٣٣.

[٨] سورة المجادلة، آية ١٩.

[٩] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما أبو حيان فنقلت خديجة الحديثي عنه في كتابه (التذييل والتكميل) ما قاله حول أولوية السماع، وهو يتحدث عن مسألة (كذا) إذ قال: "فلما أطّلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، لاختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب فما وجدناهُ منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم يُنقل من لسانهم اطرحناهُ ... فلا نُثبت الأحكام بالقياس، وإنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة، إذْ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع"[١].

أما السيوطي فيقدم السماع على غيرهِ من الأدلة، لأن السماع هو الأصل ولأن الأدلة النحوية الأخرى تستند إليه، يقول: "وكلٌّ من الاجماع والقياس لا بد لهما من مسْند إلى السَّماع"[٢].

ومما يدلُّ دلالة واضحة على تقديم النحويين للسماع تأكيدهم أن القياسَ، وحدَه غيرُ كافٍ إذا لم تسندهُ الشواهد المنقولة. فالقياس في مقابلة الشاهد السماعي يُطلَقُ عليه (فساد الاعتبار) وهو: "أن يُستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب"[٣].

(وفساد الاعتبار) المذكور أحد الاعتراضات التي يسقط بها القياس. وعلى هذا فإن الاستدلال بالقياس في مقابلة النص لا يجوز[٤].

نلاحظُ مما سبق أن كفة السماع راجحةٌ على كفة القياسِ عند تعارضهما، إلا أنه يجب أن نقفَ مليًا قبل إصدار هذا الحكم. فكلام العرب في مقابلة القياس، على أربعة أنواع[٥]:

* المطرد في القياس والاستعمال.
* الشاذ في القياس والاستعمال.
* المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال.

---

[١] خديجة الحديثي، الشاهد وأصوله في كتاب سيبويه، ص ٤١١.

[٢] السيوطي، الاقتراح، ص ٤.

[٣] الأنباري، الإغراب، ص ٥٤.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٩٧-٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس.

وعدَّ ابن جني المُطرِد في القياس والاستعمال، الغاية المطلوبة، والمثابة المَنوبَة، وذلك مثل: "قامَ زيدٌ، وضربتُ عمْرًا، ومَرَرْتُ بسعيدٍ"[١].

وفي ذلك يقول: "ألا تعلم أن القياسَ إذا أجاز شيئًا، وسُمِعَ الشيء عينُهُ، فقد ثبت قدْمُهُ، وأَخَذَ من الصحة والقوة مأخَذَهُ"[٢].

أما الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا فمزذولٌ مُطَّرَح[٣]. ومثالُه القول: ثَوْبٌ مَصْوون، ومِسكٌ مَدْووف. وهذا النوعُ لا يسوغُ القياس عليه ولا يُرَدّ غيرهُ إليه. ولا يحْسُنُ أيضًا استعمالُه إلا على وجه الحكاية[٤].

ولا تعارض بين النوعين المذكورين، ففي النوع الأول دُعمت كثرة الاستعمال بقوة القياس، فذلك الغاية المنشودة، وفي النوع الثاني شذ القياسُ وشذ الاستعمال، فالحُكمُ فيه اطراح الأمثلة الواردة على نحو ذلك.

ويقع التعارض إذا تعارضت كثرة الاستعمال مع قوة القياس. ويأتي ذلك على نوعين:

* **أن يكون النَّصُ الوارد عن العرب قويًا في القياس شاذًا في الاستعمال**، ومثاله: استعمال خبر (عسى) اِسمًا صريحًا، نحو قولك: (عسى زيدٌ قائمًا أو قِيامًا). فهذا هو القياس. غير أن السّماع الكثير ورد بمجيء مفعول (عسى) مقترنًا بـ(أنْ) كما في: عسى زيدٌ (أنْ يقوم) و(فعسى اللهُ أنْ يأتِيَ بالفتحِ)[٥]. وشذ في الاستعمال بمجيء مفعول (عسى) اسمًا صريحًا، كما في قول الشاعر:

أكثرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إني عَسِيتُ صائمًا[٦]

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٩٧.

[٢] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٣٦.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٢٧.

[٤] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٠٠.

[٥] سورة المائدة، آية ٥٢.

[٦] البغدادي، خزانة الأدب، ج ٤، ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنه المثل السائر: "عسى الغُويرُ أبؤسًا"[١].

فالقياس في (خبر عسى) أن يأتيَ اِسْمًا صريحًا، غير أن الاستعمال الكثير يوجب في خبر (عسى) أن يكون مصْدَرًا مؤولاً مُقْترنًا بـ(أن).

فلما تعارضت كثرة الاستعمال مع قوة القياس، تغلبت كثرة الاستعمال. يقول ابن جني: "وإنْ شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كَثُر استعمالُه أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[٢].

ومِنْ ذلك أن اللغة التميمية في إهمال (ما) هي القياس. وذلك لعدم اختصاص (ما)، فهي تدخُل على الاسم والفعل[٣]. أما اللغة الحجازية في إعمال (ما) عمل (ليس) فهي الأكثر استعمالاً رغم شذوذها عن القياس، ولما تعارَض القياس المتمثل في اللغة التميمية، مع كثرة الاستعمال المتمثلة في اللغة الحجازية، رجَّحت اللغة الحجازية لكثرة استعمالها، يقول ابن جني: "الوجه أن تحملَهُ على ما كَثُر استعماله، وهو اللغة الحجازية"[٤].

ويحكُم أبو علي الفارسي في مثل هذه الأمثلة التي تعارض فيها الشذوذ في الاستعمال مع القوة في القياس قائلاً: "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس، تحاميْت ما تحامَتْ العرب من ذلك"[٥].

*** أن يكون النص الوارد عن العرب مطردًا في الاستعمال شاذًا في القياس:**

والحكم في مِثْل هذا النوع أن يُنطق بالمسموع على ما جاء عليه دون اللجوء إلى القياس عليه في غيره. "فالاستعمال المُستفيض، الذي هو بمنزلة الخبر المُتواتر، تتضاءل إليه القياسات"[٦].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٤؛ المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٧٠.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٢٥.

[٣] انظر عبد المنعم فائز ، الحجة في النحو، ص ٥١.

[٤] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١٢٦

[٥] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٩٩.

[٦] االزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ١٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقول أبو علي الفارسي: "اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السَّمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخّذ أصلاً يُقاس عليه غيره" [١].

وذلك نحو قوله تعالى: "استحوذَ عليهم الشيطان"[٢]. "فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره. فلا تقول في (استقام) (استقوم) ولا في (استباع) (استبيع)" [٣].

وتجيء بذلك كله على القياس فتقلب كلا من الواو والياء ألفًا، ويُقتصر في الأمثلة الواردة عن العرب بحملها على ما سمعت عليه. وبذلك يجمع بين النص والقياس.

ومما رجح فيه سيبويه كثرة الاستعمال على القياس ما جاء عندهُ في معرض حديثه عن قوله تعالى (آلمَ اللهُ) [٤] حيثُ فتح (الميم) في (آلمَ) ولم يُجزْ كسرها[٥]. وفي فتح (الميم) شذوذ عن القياس، فالقياس في التقاء السّاكنين التحريك بالكسر، وكان الأخفش يُجيز في ذلك الكسر على ما يقتضيه القياس[٦]، غير أن سيبويه لم يرَ ذلك لأن السماع ورد هكذا[٧].

وكان أبو عثمان المازني يأخذ بالسماع إذا تعارض مع القياس ومن ذلك أنه سمع قول الشاعر:

وأنا الذي قتلتُ بكْرًا في الوغى وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

ورأى فيه العائد من الصلة يعود إلى (أنا)، لا إلى (الذي) وهو مخالفٌ للشائع المعروف، فأجازه وقال: "لو لم أسمعه لم أجزهُ"[٨] وفي مكانٍ آخر يقول في (استحوذ

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١،ص ٩٩.

[٢] سورة المجادلة، آية ١٩.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ١١٧، وانظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١١٤.

[٤] سورة آل عمران، آية ١.

[٥] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٥٣

[٦] انظر، الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ٢٢.

[٧] انظر سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٨] ابن الدهان، شرح لمع ابن جني، اللوحة ١٩٨، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب في جامعة بغداد، نقلاً عن: الحلواني، الاحتجاج، ص ٣٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأغديات)" فإنَّا لم نسمعهما معتلَّتين في اللغة، ورُبَّ حرفٍ هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا، ولا تَقِسْهُ"[١].

أما السيرافي فإنه يقدم السماع الكثير على القياس ساعة التعارض، يقول السيرافي: "كان القياسُ في أشعرون أن يُقال: "الأشعريون لأنه جمع (أشعري) ولا يُقال للواحد (أشْعر). وإنما هو بنو أشعر، والجمع أشعريون، كما يقال: تميمي وتميميون، والذي يقول: الأشعرون؛ جعل كل واحدٍ منهم أشعر، فسماهُ باسم أبيه، ثم جمعه، وهذا ليس بقياس وإنما نتَّبع ما قالوا"[٢].

وتتضح قوة السماع كذلك مقارنة بالقياس أن السماع الواحد قد يرجح على قياسين اثنين، فقد ذهب ابن جنّي إلى أن (الحوَّاء) عينه (واو) ولامه (ياء)، وأما (الحيّة) فهي من مضاعف (الياء) لأن سيبويه حكى أن العرب يقولون في النسبة إلى (حية بن بَهْدَلَة): (حَيَوِيّ)[٣]. يقول ابن جني: "فظهور الياء عينًا في (حَيَوِي) قد علمنا منه كون العين (ياءً)، وإذا كانت العين (ياء) واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة، ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو (حَيَوْتُ) وهذا واضح، ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون (الحية) و(الحواء) في لفظٍ واحد لضربين من القياس، أما أحدهما فلأن (فعّالاً) في المعاناة إنما يأتي من لفظ المعاني نحو: (عَطَّار) من (العطر) و(عَصَّاب) من (العَصْب)، وأما الآخر فلأنَّ ما عينه (واو) و(لامه) ياء أكثر مما (عينه) و(لامه) ياءان، ألا ترى أنَّ باب (حَوَيْتُ) و(شويتُ) أكثر من باب (حييتُ) و(عييْتُ)، وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبة القياس، ألا ترى أن سماعًا واحدًا غلب قياسين إثنين"[٤].

ومن ترجيح كثرة الاستعمال على القياس القوي، ما جاء عند الأنباري في مسألة (جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر)[٥]. إذْ كانت شواهد الكوفيين على

---

[١] ابن جني، المنصف، ج١، ص ٢٧٦.

[٢] السيرافي، شرح السيرافي، ج٨، ص ١٧٣.

[٣] الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٥١٤.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٤٦.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جواز ذلك من الكثرة بمكان. أما البصريون فرفضوا تجويز ترك صرف ما ينصرف مطلقًا[١]. غير أن الشواهد السماعية الكثيرة على هذه المسألة حَدَتْ بالكثير من علماء البصرة إلى تجويز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ومنهم: الأخفش، والفارسي، وابن برهان[٢].

يقول الأنباري الذي اختار رأي الكوفيين في هذه المسألة أيضًا: "والذي أذهبُ إليه في هذه المسألة، مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوَّته في القياس"[٣].

وخلاصة الأمرِ في تعارض السّماع والقياس ما يلي:

١- أنه إذا تعارض الكثير في الاستعمال المخالف للقياس، مع القليل من الاستعمال القوي في القياس، فإنه يرجّح الكثير في الاستعمال الذي ضعف في القياس. ولا يُنظر إلى ما قلَّ في الاستعمال وقوي في القياس، ويحظر الأخذ به والبناء عليه.

٢- إذا تعارض السماع الكثير مع القياس القوي، فإنه يُنطق بالمسموع على ما جاء عليه، ويُحظر اتخاذه أساسًا لقياسٍ جديد.

٣- إن ما عُرف (بما يحفظ ولا يُقاس عليه من النصوص) حفظ الكثير من الشواهد وحماها من سطوة القياس.

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ٤٩٣.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: ترجيح قياس على قياس:

إذا تعارَضَ قياسان أُخِذَ بأرجحهما، والقياس الراجح هو ما وافق دليلاً آخر من نقلٍ أو قِياس[١].

أما ترجيح القياس الذي يوافق النقل، فالأمثلة عليه كثيرة أذكُر منها:

* اختلف النُّحاةُ في وجوب إبراز الضمير بعد اسم الفاعل عند أمْن اللبس، ولا خلاف إذا لم يؤمن اللبس، وذلك نحو: (زيدٌ هندُ ضاربها هو) و(هندُ زيدٌ ضاربته هي). فقياس عدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس يعضده قول الشاعر:

قَوْمي ذُرى المَجْدِ (بانوها) وقدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذلِك عدْنانٌ وقحطانُ

فالشاعر هنا لم يبرز الضمير بعداسم الفاعل في (بانوها)، فيكون الأرجح أنه إذا أمن اللبس، لم يجب إبراز الضمير وإنما يصبح جائزًا. وهذا رأيُ الكوفيين وهو الأصح بسبب ما يعضده من سماع[٢].

* ذهب الكوفيون إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، بل هو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[٣]. واستدل كل من الكوفيين والبصريين على رأييهما بالقياس.

أما الكوفيون فقالوا إن القياس في (ما) أنْ لا تكون عاملة البتة، لأن الحرف يكون عاملاً إذا كان مُختصًّا، فحرف الخفض اختص بالأسماء فعمل فيها، وحرف الجزم لَمَّا اختص بالأفعال عمل فيها، أما إذا كان الحرف غير مختص وجب أن لا يعمل كحروف الاستفهام[٤].

أما البصريون فقاسوا (ما) على (ليس) وشبهوها بها من وجهين:

أحدهما: الدخول على المبتدأ والخبر.

---

[١] انظر الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٨-١٣٩.

[٢] انظر تمام حسان، الأصول، ص ٢٠١.

[٣] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٦٥.

[٤] انظر الأنباري، لمع الأدلة، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والثاني اشتراكهما في نفي (ما) في الحال.

ويقوي الشبه بينهما دخول (الباء) في كلٍّ منهما، وبما أنه ثبت شبههما فيجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر[١].

ويرجح الأنباري قياس البصريين لأن النقل يؤيده[٢]. يقول تعالى: "ما هذا بشرًا[٣]" ويقول جلَّ شأنه: "ما هنَّ أمهاتِهم"[٤].

* ومن ترجيح قياس على آخر لموافقة أحدهما سماعًا عن العرب ما جاء عند سيبويه في الكتاب حيث يقول: "وأما (النَّصارى) فإنه جماع (نَصْرِيٍّ) و(نَصْران) كما قالوا: (نَدْمانٌ ونَدامَى) وفي (مَهْرِي) (مَهارى) وإنما شبهوا هذا بـ (بَخاتِي) ولكنهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من (أُثفية) وأبدلوا مكانها ألفًا كما قالوا: صحارى، هذا قول الخليل. وأما الذي نوجِّهه عليه فإنه جاء: (نصْرانَة) لأنه قد تكلمَ به في الكلام، فكأنك جمعتَ (نَصْران) كما جمعت (الأشعَث)، وقلت (نصارى) كما قلت (ندامى) فهذا أقيس والأول مذهب"[٥].

ثم يؤكد سيبويه أن رأيه في (نَصْران) أقيس من رأي الخليل، وإن كان قياسًا أيضًا فيقول بعد ذلك: "يَعني طَرْحَ إحدى الياءين حيثُ جمعتَ وإن كانت للنسب، كما تُطرحُ للتحقير من (ثمانِيَ)، فتقول: (ثُمَيْنٌ)، و(تدَعُ) ياء الإضافة، كما في (بُختيّة) بالتثقيل في الواحد، والحذف في الجمع، إذْ جاءَتْ (مَهَارَى) وأنتَ تَنْسبها إلى (مَهْرَة)، وأن يكون جمع (نصرانَ) أقيس، إذْ لم نسمعهم قالوا: نَصْرِي قال أبو الأخْزر الحمّاني:

فكلتاهما خَرَّتْ وأسْجَدَ رأسُها ... كما سَجَدَتْ نَصْرانَةٌ لم تَحَنَّفِ[٦].

وهنا نرى أن سيبويه رجح القياس الذي وافق ما سُمع.

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٦٥-١٦٦.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٦.

[٣] سورة يوسف، آية ٣١.

[٤] سورة المجادلة، آية ٢.

[٥] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤١١.

[٦] سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* ومن ترجيح قياسٍ على قياسٍ لموافقة أحدهما للسماع ما كان من خلافٍ بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء حول "ليس الطيّبُ إلا المسكَ"[١]، حيث ذهب عيسى بن عمر إلى أن الاسم الواقع بعد إلا منصوبٌ إذ يقتضي القياس أن يكون خبر ليس منصوبًا.

وأجاز أبو عمرو بن العلاء الرفع والنصب مستندًا إلى القياس والسماع: أما القياس فهو إدراك أبي عمرو بن العلاء أن بني تميم كانوا يرفعون خبر ليس الواقع بعد إلا، بحمله حملاً عفويًا على خبر ما الحجازية الواقعة بعد إلا.

وأما السماع فقد ورد بذلك عند بني تميم، وقد رجح عيسى بن عمر نفسه، ما قاله أبو عمرو بن العلاء على قوله. فقد اعترف صراحة بتفوق أبي عمرو وقال: "بهذا والله فقْتَ الناس"[٢].

وكان أبو عمرو قد قال له: "ثمت يا أبا عُمَر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع"[٣].

وإذا تعارض قياسان وكان أحدهما أقوى قياسًا والآخر مستند إلى ما كثُر استعماله، رجح القياس المستند إلى كثرة الاستعمال، ومثال ذلك أن (لا) تعمل عمل (إنّ) إلحاقًا بها، لمشابهتها لها في التقدير والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إن) لتوكيد الاثبات، فهو (قياس نقيض).

أما إلحاقها (بليس) فهو (قياس نظير) لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل (إن) أفصح وأكثر في الاستعمال فهو الأولى[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٧.

[٢] الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٤.

[٣] الزجاجي، المصدر السابق، ص ٢.

[٤] انظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ١٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترجيح قياس على قياس لموافقة أحدهما لقياس آخر:

ومن الأمثلة على ذلك:

* ذهب الكوفيون إلى أنّ (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع، سواءٌ أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن[١].

واستند الكوفيّون إلى أن (غير) تقوم مقامَ (إلاّ)، و(إلا) حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف يجب أنْ تُبنى[٢].

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء، قال تعالى: "وهم من فَزَعٍ يومَئذٍ آمنون"[٣]. فبنى (يومَ) في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح[٤]، لأن يومَ أضيفت إلى (إذْ) وهو اسم غير متمكن.

وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوّز في المُضاف البناء، فقلنا أنه باقٍ على أصله في الإعراب فكذلك ها هنا[٥].

ودعم البصريون قياسهم هذا بقياسٍ آخر هو: أنه كما لا يجوز أن تقول (زيدٌ مثلَ عمرو) ببناء (مثلَ) على الفتح لقيامها مقام الكاف، إذْ قلنا (زيدٌ مثلُ عمرو) في معنى (زيدٌ كعمرو) فلا يجوز أيضًا أن نقرن (غير) (بإلا) لمجرد تشابههما في المعنى[٦]، وبذلك يكون قياس البصريين هو الراجح لدعمه بقياسٍ آخر.

* ومن الأمثلة على ترجيح قياسٍ على آخر لموافقة أحدهما لقياس آخر، ما استدِل به الكوفيون على أن (أنَّ) تعمل في (الاسم) النصب ولا تعمل في (الخبر) الرَّفع حيث

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٨٧.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] سورة النمل، آية ٨٩.

[٤] هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٤٨٧.

[٥] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٩-٢٩٠.

[٦] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتجوا بأنَّها فرعٌ على الفعل في العمل، فضعفت عن درجته، فعملت في (الاسم) النصب، و لم تعمل في (الخبر) الرفع لأنها لم تقوَ على ذلك، فبقي (الخبر) مرفوعًا بما كان يرتفع به قبل دخولها[١].

فردَّ عليهم البصريون بأن القياس أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وذلك لمشابهة اسمها بالمفعول وخبرها بالفاعل، ولمشابهتها هي بالفعل[٢].

وعزَّز البصريون قياسهم هذا بقياس آخر هو: "أنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرَّفع"[٣]. فرجَّح الأنباري قياس البصريين لأنهم عزَّزوه بقياسٍ آخر[٤].

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٧٦.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٧٧-١٧٨.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص ١٨٥.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع: أنواع أخرى متفرقة من الترجيحات.

أولاً: ترجيح أحد القولين للعالم الواحد في المسألة الواحدة:

شكا ابن جني من ظاهرة تعدد الآراء الصادرة عن العالم في المسألة الواحدة، ومما تحدثه هذه الظاهرة عند الباحثين من البلبلة والاضطراب في تعيين الرأي الأخير الذي جاء عند العالم، حتى يمكن الركون إليه والقول بأنه هو الذي ارتضاه بعد طول فكر، وإنعام نظر، وعقد في الخصائص بابًا عنون له بـ "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين"[١].

ووضع في هذا الباب القواعد التي يمكن من خلالها استنتاج الرأي المقبول المُرتضى وهذه القواعد هي:

أ- إسقاط الرأي الذي صرّح العالم برجوعه عنه، وترجيح الرأي الآخر عليه فإذا ورد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيُعلم بذلك أن رأيه مُستقرٌ على ما أثبته ولم ينفه وأن القول الآخر مُطرَّح من رأيه"[٢]. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

* رجوع المبرّد عن رأي له ذكره في "الرد على سيبويه" وذلك في قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يَعْتَمِل
إن لم يجد يومًا على مَنْ يتكِلْ[٣]

والشاهد فيه حذف العائد على (مَنْ) في قوله (يتكل)، وسيبويه يرى أن العائد محذوف والتقدير: من يتكل عليه[٤]. ويرى المبرد أن الشاعر سكّن (يتّكل) لضرورة القافية، وأن الشاعر حمل ذلك على الاستفهام، والتقدير: إن

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٠٠-٢٠٧.

[٢] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص٢٠٦.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٨١؛ والبغدادي، خزانة الأدب، ج١٠، ص١٤٣.

[٤] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج٣، ص٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يجد يومًا شيئًا، ثم يبتدئ فيقول مستفهمًا: على من يتكل أعلى هذا أم على هذا" [١].

قال البغدادي معقبًا: "وكان المبرد يذهب إليه قديمًا وذكره في كتاب (الرد على سيبويه) ثم رجع عنه"[٢] وفي قول البغدادي هذا، إشارة إلى أن المبرد تبنى رأي سيبويه في هذه المسألة بعد رجوعه عن رأيه الأول، وعلى هذا يرجح الرأي الأخير للمبرد لا الرأي الأول.

* وأشار البغدادي أيضًا إلى رجوع ابن جني في (الخصائص) عن قوله بشذوذ تحريك هاء السكت، وذلك في (شرح ديوان المتنبي) في الشاهد الخامس والخمسين بعد الخمسمئة وهو:

يا (مَرْحباهُ) بحِمار عَفْراء[٣]

يقول البغدادي "وذهب ابن جني في بعض كتبه وهو (شرح ديوان المتنبي) إلى أن تحريكها شاذٌّ ضعيف عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف، أو على حد الوصل، فإن أجراها على حد الوصل، فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً لاستغنائه عنها، وإن كان على حد الوقف، فقد خالف بإثباته إياها متحركة، وهي في الواقع بلا خلاف ساكنة، ولا يُعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يُرجع إليها وتجري هذه الكلمة عليها. فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا[٤] ثم قال: "وقد رَجع عن هذا في الخصائص كما نقلناه هناك"[٥].

---

[١] انظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٨١.

[٢] البغدادي، خزانة الأدب، ج١٠، ص١٤٦.

[٣] البغدادي، المصدر السابق، ح١١، ص٤٥٧.

[٤] البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] البغدادي، المصدر السابق، ج١١، ص٤٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- ترجيح المتأخر من القولين "فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبة بقاطع يُحكم عليه به، بُحث في تاريخهما، فَعُلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذا لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه"[١]. وإليك التمثيل على ذلك:

ذكر محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب، أن كتاب المقتضب كان من أواخر الكتب التي ألفها أبو العباس المبّرد[٢]، وذكر أيضًا أن كتاب مسائل الغلط أو (رد المبرد على سيبويه) تقدم في تأليفه على كتاب المقتضب[٣]. وما يعنينا في هذا المَقام أنه قد ورد للمبرد آراء متعارضة في كلا الكتابين مثل:

* ذكر المبرد في مسائل الغلط أن "حديدًا" في قولهم (هذا خاتمك حديدًا) حال"[٤] ثم اختار في المقتضب أن يكون (حديدًا) تمييزًا[٥] وهو ما يعتمد في الترجيح، لأنه المتأخر من القولين، وأميل إلى أنه الرأي الأصوب لأن الأصل في الحال أن يكون مشتقًا.
* مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله: "لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لهلكنا"[٦] فرد عليه المبرد بأن إلا لا تكون صفة، إلا إذا صح الاستثناء، وهو لا يصح في هذا المثال[٧].

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٠٦.

[٢] انظر محمد عبد الخالق عضيمة، مقدمة تحقيق المقتضب، ج١، ص٧١.

[٣] انظر محمد عبد الخالق عضيمة، المرجع السابق، ج١، ص٩١.

[٤] انظر ابن ولاد، الانتصار، ص١٠٥-١٠٦، نقلاً عن محمد عبد الخالق عضيمة، المرجع السابق، ج١، ص ٩٢.

[٥] انظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٧٢.

[٦] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٣١.

[٧] انظر ابن ولاد، المصدر السابق، ١٨٢-١٨٣، نقلاً عن محمد عبد الخالق عضيمة، المرجع السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكنه في المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال: "لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا"[١] ورأي المبرد هذا هو ما يعتمد في الترجيح، لأنه المتأخر من القولين.

وإذا استبهم الأمر، و لم نستطع معرفة تاريخ القولين "وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص في حال القولين"[٢] وذلك على النحو التالي:

* إذا كان أحد القولين أقوى من صاحبه، وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن يُنسب إليه أن الأقوى منهما هو قولُه الثاني، الذي به يقول، وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه للثاني"[٣]. ومثال ذلك ما نسبه البغدادي في (الخزانة) للزمخشري، حول مسألة تجويز ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية، أو شذوذه وذلك في الشاهد السادس والثلاثين بعد الأربعمائة وهو[٤]:

على ما قامَ يشْتِمُني لئيم كخنزير تَمرَّغَ في رَمادِ

حيث ذكر الزمخشري عند حديثه عن قوله تعالى: "بما غفر لي ربيّ"[٥] أن طرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزًا، ولكنه عارض رأيه هذا عندما تحدث عن قوله تعالى: "قال فبما أغويتني"[٦] فذكر أن ما للاستفهام، وإثبات الألف فيها قليلٌ شاذ.

رأينا تعارض رأيي الزمخشري فيما سبق، فمرة يحكم بالتجويز وأخرى يحكم بالشذوذ؟ فأي الرأيين سنرجح وأيهما سنَطَّرِح، علمًا أنا لا نعرف المتأخر من القولين لنعتمده.

---

[١] المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٤٠٨.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٠٦.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] البغدادي، الخزانة، ج٦، ص٩٩.

[٥] سورة يس، آية ٢٧.

[٦] سورة الأعراف، آية ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أميل إلى الاعتقاد بترجيح رأي الزمخشري الذي يقول: إن طرح الألف في ما الاستفهامية أجود وإن كان إثباتها جائزًا، لأن إثباتها لغة لقومٍ ولا نستطيع أن نحكم على لغة بالشذوذ".

* وإذا كان أحد القولين مُرسلاً والآخر معلّلاً، كان المذهب الأخذ بالمعلّل ووجب مع ذلك يُتأول المرسل[١].

ومثال ذلك قول سيبويه في (التّاء) من (بنت) و(أُخت) إنها للتأنيث[٢]. وقال في (باب ما ينصرف) إنها ليست للتأنيث[٣]. وعلّله بأن ما قبلها ساكن، و(تاء) التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون (ألفًا): كـ (فتاة) و(حصاة) والباقي كله مفتوح كـ (رُطبة) و(عِنبة) و(علامة) و(نسابه) قال: "وإن سميت رجلاً بـ(بنت) و(أخت) صرفته"[٤] لأنه ليس فيه إلا العلمية، وأما إذا سمي به مؤنث فيمنع من الصرف جوازًا، للعلمية والتأنيث المعنوي، فهو كـ(هِنْد) ثلاثي ساكن الوسط، والمنع فيه جائز لا واجب[٥].

ويرجح ابن جني القول الثاني لسيبويه، وهو أنها ليست زائدة للتأنيث. ويرى أن سيبويه استجاز حملها على التأنيث لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث بل هي أصل كـ(تاء) (عفريت) و(ملكوت)[٦]. ويتضح مما جاء عند ابن جني أنه يرى أن (عِفريت) (فِعْلِيل) و(مَلَكوت) (فَعَلَوت) أي اعتباره (التاء) أصلاً، وفي (الممتع) ورد أن (التاء) في (عفريت) (وملكوت) زائدة[٧].

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٠١.

[٢] انظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٦٢.

[٣] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج٣، ص٢٢١.

[٤] سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٧١.

[٦] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٢٠٠.

[٧] انظر ابن عصفور، الممتع، ج١، ص ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأنى يكون ذلك فإن إيراد السيوطي هذا المثال بعد حديثه عن ترجيح الرأي المعلل على الرأي المرسل للعالم الواحد في المسألة الواحدة إن في ذلك دليلاً واضحًا على ترجيح الرأي الثاني-المعلل-لسيبويه وهو أن التاء في (بنت) و(أخت) ليست للتأنيث[١].

وإذا ورد الحكمان غير معللين ولا يُعلم المتأخر منهما "فينبغي حينئذ حمل الأمرِ على الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه، فيُجعل المراد والمعتزم منهما، ويُتأول الآخر إن أمكن"[٢]. ومثال ذلك ما جاء عند سيبويه إذ قال: "اعلم أن حتى تَنْصِبُ على وجهين"[٣]، ثم ينُصُّ في موضعٍ آخر على أنها حرف جر، يقول: "هذا باب الحروف التي تُضَمُر فيها (أَنْ) وذلك "اللام" التي في قولك: (جئتك لِتَفعَلَ) و(حتى) وذلك قولك (حتى تَفْعل ذاك) فإنما انتصب هذا بـ (أَنْ) و(أنْ) هنا مضمرة، ولو لم تُضمِرها لكان الكلام مُحالاً. لأن (اللام) و(حتى) إنما يعملان في الأسماء فيجرَّان"[٤].

لاحظنا مما سبق أن رأيي سيبويه متعارضان، إذ عوامل الأسماء لا تُباشر الأفعال فضْلاً عن أن تعمل فيها. غير أننا نستطيع أن نرجح الرأي الأليق بمذهب سيبويه، والأجرى على قوانينه، فقد عدَّد سيبويه حروف النصب، ولم يذكر (حتى) فعُلِم بذلك أنَّ (أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى)[٥] كما تُضمر مع (اللام) الجارة نحو: "ليغفرَ اللهُ لك"[٦]. وهذا هو الرأي الذي رجَّحه السيوطي[٧]. ويبدو لي أن قول سيبويه بأنْ (حتى) ناصبة؛ هو فقط من باب (التجوز) الذي سببه الملابسة والمجاورة.

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٨٢.

[٢] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٠٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص١٦.

[٤] سيبويه، المصدر السابق، ج ٣، ص ٥.

[٥] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج ٣، ص ١١٠-١١١.

[٦] سورة الفتح، آية ٢.

[٧] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد أن أوضح ابن جني القاعدة في ترجيح أحد القولين الصادرين عن العالم الواحد في المسألة الواحدة، ذكر أن كل ما جاء من توضيحات كان بمقتضى العُرف وعلى إحسان الظن، فأما القطع البات فعند الله علمُه[١].

وكان الأخفش أكثر العلماء اضطرابًا في الرأي، وأطلقهم لرأيين أو أكثر في مسألةٍ واحدة، يقول ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركّابًا لهذا النَّهج آخذًا به غير محتشمٍ منه. وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنتُ إذا التزمتُ عند أبي علي رحمَهُ الله قولاً لأبي الحسن -شيئًا لا بد للنظر من إلزامه إياه- يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"[٢]. وكان أبو علي الفارسي إذا سمع اضطراب آراء الأخفشٍ يقول: "عَكَر الشيخ"[٣].

ومن الأمثلة على تعدد آراء الأخفش في المسألة الواحدة، آراؤه في (لات) فهي ثلاثة آراء، فتارة تشبه (ليس) فتعمل عملها، ويُضمر فيها فينصبُ بعدها (حين). فتقول: (لات حينَ مناص) أو يضمرُ الخبر فتقول (لاتُ حينُ مناص)[٤]، وتارة هي لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حُذِف خبره، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف، وتارةً هي تعمل عمل (إن) فتنصُب الاسمَ وترفعُ الخبرَ[٥].

ومما تجدر الإشارة إليه، ذلك الشبه القريب بين معالجة علماء أصول النحو لظاهرة تعدد آراء العالم الواحد في المسألة الواحدة، ومعالجة علماء أصول الفقه للظاهرة ذاتها. يقول الرازي في المحصول: "إذا نُقِلَ عن المجتهد قولان: فإما أن يوجَدَ له في المسألة قولان في موضع واحد، أو في موضعين. فإن وجدَ القولان في موضعين كأن يقول في كتابٍ بتحريم شيء، وفي كتابٍ آخر بتحليله. فإما أن

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٠٦.

[٢] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٢٠٦-٢٠٧.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٤٥٣.

[٥] ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يُعلَم التاريخُ أو لا يُعلم. فإنْ عُلِم التاريخ، فالثّاني منهما رجوعٌ عن الأول ظاهرًا. وإن لم يُعلم التاريخ، حُكي عنه القولان. ولا يُحكم عليه بالرجوع إلى أحدهما بعينه. وإن وُجِد القولان في الموضع الواحد، بأن يقول في المسألة قولان، فإما أن يقول عقِيبَ هذا القول ما يشعرُ بتقوية أحدهما، فيكون ذلك قولاً له لأنّ قول المجتهد ليس إلا ما ترجح عنده. وإن لم يَقُل ذلك فها هنا، من الناس من قال إنه يقتضي التخيير إلا أنا أبطلنا ذلك"[١].

نستنتج مما سبق مدى تأثر النحاة بعلماء أصول الفقه في ترجيح أحد القولين للعالم الواحد في المسألة الواحدة. وقد أشار إلى ذلك ابن جني، إذ ذكر أنه اقتفى منهج الشافعي، وطريقته، في ترجيح أحد القولين الصادرين عن العالم الواحد في المسألة الواحدة[٢].

ثانيًا: ترجيح أهْوَن القبيحين:

أفرَدَ ابن جني لهذه القضية في الخصائص بابًا أسماهُ "الحملُ على أهون القبيحين"[٣] بسَّط فيه الحديث عن ترجيح أهون القبيحين فقال: "أعلم أنّ هذا من مواضع الضرورة المُمَيِّلة ، وذلك أن تحضُرَك الحالُ ضرورتين لا بدَّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمرَ على أقربِهما وأقلهما فُحشًا"[٤].

ويبدو أن ما جاء عند ابن جني شبيه بالقاعدة الفقهية التي تقول: "إذا لم يكنُ هناكَ بدٌّ من ارتكاب أحد أمرين ضارين، وجب ارتكاب أقلهما ضررًا"، ولهذا جاز التفريق بين المرأة وزوجها جبرًا عنه إذا ضارَّها. ولو ابتعلت دجاجةٌ لؤلؤة، أو أدخل

---

[١] الفخر الرازي، المحصول، ج٢، ص ٥٢٢.

[٢] انظر ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ٢٠٦.

[٣] ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٢١٣.

[٤] ابن جني، المصدر نفسه، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيوانٌ رأسه في قدرٍ، وتعذر إخراجه منه، قدمت مصلحة صاحب الأكثر قيمة على مصلحة صاحب الأقل قيمة، وضَمُنَ الأقل لمالكه.." [١].

وهكذا في أصول النحو، فإذا تعارضت الشواذ مثلاً، كان الأخذ بما فيه شذوذ واحد عن القياس، أولى من الأخذ بما فيه شذوذان. ومثال ذلك ما ذهب إليه سيبويه حين ذهب إلى أن الهمزة في (شاء) جمع (شاة) منقلبة عن (ياء) أو (واو) [٢]. وأفاض أبو علي الفارسي في بحث هذه المسألة والاحتجاج لصحة مذهب سيبويه فيها، فقال: "فإن قلت: هلا جعل (اللام) همزة، ولم يجعلها منقلبة، لما في الحكم بانقلابها من توالي إعلالين. وليس يعرضُ ذلك في القول بأنها همزة. قيل: إنما اختار ذلك -عندنا- لأن القول بأنها همزة أصل، غير منقلبة، يؤدي إلى أن يحكم فيه بشذوذ في موضعين:

أحدهما: أن يلزمُه إذا جعل اللام همزة، أن يقول بأن (الشَّوِي) أُجْمِع على تخفيفه مثل (البّرية) و(الخابية). وهذا النحو مما يقل، وذلك مما لا ينبغي أنْ يحكمَ به لقلته، وخروجه عن القياس، وامتناعِه هو من الأخذ بهذا النحو، ألا ترى أن ما جاء من التخفيف على هذا الحد، لا يُعدّى به موضعه.

والموضع الآخر: أنهم قالوا: (شاوِي) وأجمعوا عليه، ولو كان الأصل الهمزة لكان القياس ألا يقع فيه الإجماع على (الواو). ألا ترى أن ما كان من ذلك منقلبًا جاز فيه الأمران الهمزُ و القلب إلى الواو نحو: (عطائيّ) و(عطاوِيّ).

فإذا جاز ذلك في هذا النحو فأقلُّ ما يجب في الهمز الذي هو اصلٌ أن يكون المنقلب. فإن لم يجيزوا (شائي) في الإضافة إلى (الشاء) واجتمعوا على (شاوِي) -دلالةً على أن اللام ليست بهمزة .... فإذا كان الحكم على (اللام) في (شاء) بأنها همزة يؤدي إلى القول بشيئين شاذين عن القياس وهما ما ذكرناهما ... والقول بأنها مُنْقلبة عن الياء، يؤدي إلى القول بالشذوذ في شيء واحد، وهو توالي الإعلالين في (شاء)،

---

[١] علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، ص ٣٠٩.

[٢] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووجد له مع ذلك نظير كقولهم (ماء)، و(جاء) ... كان القـول بـأن الـلام منقلبـة عـن حرف اللين أولى"[١].

وإذا تعارض قبيحان فالمُرَجح أقلهما قُبْحًا، ومثال ذلك ما جاء عنـد الخـلاف في مسألة (العطف على عاملين). فسيبويه يرى في تعليل (مـا كـلُّ سـوداءَ تمـرةً ولا بيضـاءَ شحمةٌ"[٢] أن (كل) الثانية وهي المضافة إلى بيضاء محذوفة[٣].

ويرى الأخفش أن هناك عطفًا على عـاملين، والعـاملان همـا (مـا) و(كـل) وأنَّ (بيضاء) معطوفة على (سوداء) و(شحمةً) معطوفة على خبر (ما) وهو (تمرةً) [٤].

وفصَّل ابنُ يعيش القول في هذه المسألة فقال: "اعلـم أن حـذف المضـاف وإبقـاء عمله ضعيف في القياس قليلٌ في الاستعمال. أما ضعفه في القيـاس فلوجهـين: أحدهمـا: أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ... والوجـه الثـاني أن المضـاف عـاملٌ في المضاف إليه الجر، ولا يَحْسنُ حذف الجار وتبقيه عملـه ... فـإنْ قيـل حـذفُ المضـاف وإبقاء عمله خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضًا. فَلِمَ كان حمله على حذف الجار، أولى من حمله على العطـف علـى عـاملين؟ -قيـل: لأن حـذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه في القياس، فأما مجيئه، فنحو قوله: (وبلدةٍ ليس بهـا أنيسُ) [٥] والمُراد ورُب بلدةٍ. وقولهم في القسم: اللهِ لأفعلنّ. ويُحكى عن رؤبة أنه كـان يُقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ وعافاك الله، يريد: بخيرٍ. وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة في قوله تعالى: (واتقـوا الله الـذي تسـاءلون بـهِ والأرحـامِ) [٦] علـى حـذف الجـار وأن التقدير فيه (وبالأرحامِ). الأمرُ فيها ليس بالبعيد ذاك البُعد، فقد ثبت بهذا جواز حـذف الجارّ في الاستعمال، وإن كـان قليـلاً. ولم يثبـت في الاسـتعمال العطـف علـى عـاملين.

---

(١) أبو علي الفارسي، الحجة، ج٢، ص ٢١٥

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٦٥.

(٣) انظر سيبويه، المصدر السابق، ج١، ص ٦٦.

(٤) لامات إبراهيم، شرح الرماني، ١٠٧٤، ٢٥/١ ط، نقلاً عن هدى جنهويتشي، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص ١١٢.

(٥) هذا شطر بيت عجزه: إلا اليعافير وإلا العيسُ، الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٧١.

(٦) سورة النساء، آية ١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكان حمله على ما له نظير أولى. وهو من قبيل أحسن القبيحين. وأما من جهة القياس، فلأن الفعل لما كان يكثُر فيه الحذف، وشاركهُ الحرف في كونه عاملاً، جازَ فيه ما جاز في الفعل على سبيل النُدرة"[١].

وإذا كان ذلك، فتعليل سيبويه ضعيف في القياس قليلٌ في الاستعمال، ومع ذلك فهو أقوى من تعليل الأخفش، إذْ هو غير مستعمل عند العرب. وقال ابن السراج في تعليل الأخفش بالعطف على عاملين أنه "خطأ في القياس غير مسموع من العرب"[٢].

ومن ترجيح أهون القبيحين، ما يجيء إذا قلنا: "فيها قائمًا رجلٌ" فنحنُ وقتئذٍ سنقع في أحد قبيحين. فإما أن نرفع (قائمٌ) فنقدّم الصفة على الموصوف، وهذا ضعيف. وإما أن نَنْصبه حالاً من النكرة. وهذا لا يجوز إلا على قلّة. ويرجح في ذلك حَمْله على الحال على قبحٍ في ذلك. يقول سيبويه: "وهذا بابُ ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصفَ بما بعدهُ ويُبنى عليه ما قبله وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلٌ) و(فيها قائمًا رجلٌ) كما لم يجز أن توصَف الصفة بالاسم، وقبُح أن تقول (فيها قائمٌ) فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح (مررتُ بقائمٍ) و(أتاني قائمٌ) جعلتَ القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعدهُ ... وحُمِل هذا النصبُ على جواز (فيها رجلٌ قائمًا) وصار حين أُخّر وجه الكلام فرارًا من القُبح"[٣].

* ويُلْحَقُ بترجيح أهون القبيحين، ترجيح أسهل الضرورتين وأخفّهما. فإذا اجتمع تخريجان للكلمة أو الكلام، وكلٌّ منهما يؤدي إلى ضرورة، وإحدى الضرورتين أخفُّ وأسهل من الأخرى، فالأولى الحمل على ما يؤدي إلى الضرورة السهلة الخفيفة، لا على ما يؤدي إلى الثقيلة القبيحة[٤]. ويتضح ذلك فيما يلي:

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٦.

[٢] ابن السراج، الأصول، ج٢، ص ٧٥.

[٣] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٢٢.

[٤] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢١٣؛ السيوطي، الاقتراح، ص ٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* الوقوع في الضرورتين عند تحديد نوع (الواو) في (وَرَنْتِل). فإما أن نقول أنها أصل، و(الواو) لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا مكررة كـ (وصوصة) و (وَحْوَحَة)، وإما أن ندّعي كونها زائدة و(الواو) لا تُزاد أولاً.

ويرجح ابن جني جعلها أصلاً، وذلك لأن الواو قد تكون زائدة في ذواتِ الأربعةِ على وجهٍ من الوجوه، أما أن تزاد أولاً فهذا ما لم يوجد بحال. وإذا كان كذلك رُفض و لم تُحمل الكلمة عليه[١].

* ومن ذلك أيضًا ما جاء حول قول الأحوص:

أَلا يا نخلةً من ذاتِ عِرْق عَلَيْك ورحمةُ اللهِ السلامُ[٢].

فقد جاء في خزانة الأدب أن الأخفش يرى أن الشاعر أراد: عليكِ السلامُ ورحمةُ الله فقدَّم المعطوف ضرورة[٣].

وهذا أحدُ تخريجين للمعطوف بـ(الواو) في قوله: ورحمةُ الله، والتخريجُ الآخر: أن يكون (ورحمةُ اللهِ) معطوفٌ على الضمير المستتر في خبر (السلام) المقدم عليه. وهو قوله: (عليكِ) إذْ هو متعلِّق بمحذوفٍ هو الخبر. وهذا المحذوف متحمل للضمير وهذه أيضًا ضرورة[٤].

فأيُّ التخريجين أولى أن يُحملَ عليه؟؟

يقول ابن جني إن هذا البيت حملته الجماعة على التقديم والتأخير، كأنه عندها (عليكِ السلام ورحمةُ الله)، ثم يقول: "وهذا وجهٌ، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف. وهو أن يكون (رحمةُ الله) معطوفًا على الضمير في (عليكِ) وذلك أن (السّلامُ) مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه مقدم عليه وهو (عليكِ). ففيه إذًا ضميرٌ مرفوعٌ بالظرف. فإذا عطفت (رحمةُ اللهِ) عليه، ذهب عنك مكروهُ التقديم،

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢١٣-٢١٤.

[٢] ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٨٨.

[٣] انظر البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص١٩٢.

[٤] انظر البغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكنْ فيه العطف على المُضمر المرفوع المُتصِل من غير توكيد له. وهذا أسهل عندنا من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد جاء في الشعر:

قلتُ إذا أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الملا تعسّفْنَ رمْلا[١]

فقد رجَّح ابن جني العطف على ضمير الرفع المُتصل دون توكيده بضميرٍ مُنْفَصِل، وفَضَّلَهُ على تقديم المعطوف على المعطوف عليه. وعلَّل ذلك بورود الأول في الشعر.

* ومثالُ ذلك أيضًا ما دار من خلافٍ حول الضرورة في قول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نَفسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا[٢]

إذْ رأى سيبويه أن (تفدِ) مجزوم بلام أمرٍ محذوفة، والتقدير: يا محمدُ لتفدِ نفسك كلُّ نفسٍ. قال: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بـ(أَنْ) إذا اعملوها مضمرة. وقد قال الشاعر:

(محمدُ تفدِ نفسَك) وإنما أراد: (لتفْدِ) وقال متمم بن نويرة:

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمشي لك الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ من بَكَى أراد ليبك"[٣].

وتبع سيبويه في ذلك الرضيُّ[٤] وابنُ هشام[٥]. أما المبرد فقد أنكر البيت (محمدُ تفدِ نفسَك) ومنع حذف اللام وإبقاء عملها، حتى في الشعر، وقال: "والنحويون يجيزون إضمار هذه (اللام) للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة: (على مثلِ أصحابِ البعوضة) فلا أرى ذلك على ما قالوا، لأن عوامل الأفعال لا تُضمر، وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفضِ في الأسماء، ولكن بيت

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٨٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨.

[٣] سيبويه، المصدر السابق، ج ٣، ص ٨-٩.

[٤] انظر، الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٣٤.

[٥] انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص ١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متمم حُمِلَ على المعنى، لأنه إذا قال: (فاخمشي) فهو في موضع (فلتخمشي) فعطف الثاني على المعنى"[١].

وانتبه الأعلم إلى ذلك فقال حول قول الشاعر (محمدُ تفدِ نفسَك ..) الشاهد فيه، إضمار (لام الأمر) في قوله (تفدِ) والمعنى (لِتَفد نفسك) وهذا من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يُضمر، وقد قيل هو مرفوعٌ حُذِفَت لامه ضرورة، واكتُفِي بالكسرةِ منها، وهذا أسهلُ في الضرورة وأقرب"[٢].

يتبين لنا إذًا، أن الأعلم التجأ إلى تخريجٍ آخر أخرج به البيت من إنكار المبرد له ومن قُبحِ ضرورة حذف لام الأمر، وهذا التخريج هو اللجوء إلى ضرورةٍ رآها الأعلم أسهل من ضرورة حذف لام الأمر. وهذه الضرورة هي أنَّ (تفدِ) مرفوعٌ حذفت لامه ضرورة. ولامه حرف علة إذْ هُو فعلٌ معتل.

ومن كلِّ ما تقدم نصِلُ إلى أن الحمل على ما يؤدي إلى ضرورة سهلة، أولى من الحملِ على ما يؤدي إلى ضرورة قبيحة.

ثالثًا: هل يُرجح اللفظ أم المعنى إذا تعارضا؟؟

تعتمد الصناعة الإعرابية على ركنين هما: اللفظ والمعنى. فترجيح جانب اللفظ على المعنى مُخِلٌّ بتلك الصناعة، كما أن ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ مفسدٌ لها أيضًا[٣].

وقد نبّه ابن هشام إلى خطورة ترجيح جانب اللفظ على المعنى محذرًا المُعرب من أي يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة الإعرابية ولا يراعي المعنى[٤].

أما ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فقد نبّه إليه جني بقوله: "هذا الموضع كثيرًا ما يستهوى من يضعف نظرة إلى أن يقودهُ إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في

---

[١] المبرد، المقتضب، ج٢، ص ١٣٢-١٣٣.

[٢] الأعلم الشنفري، حاشية كتاب سيبويه، ط. بولاق، ج١، ص ٤٠٩.

[٣] انظر جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص ٣٥٢.

[٤] انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص ٥٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تفسير قولنا (أهلَك والليلَ) معناهُ: الحَقْ أهلك قبل الليل. فربما دعا ذلك من لا دُربة له إلى أن يقول (أهلك والليلِ) فيجرّه، وإنما تقديره: الحق أَهلَكَ وسابِقِ الليلَ. وكذلك قولنا: "زيدٌ قامَ" فربما ظن بعضهم أن (زيدًا) هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير قولنا: (سرَّني قيامَ هذا وقعود ذاك) بأنه: سَرَّني أنْ قامَ هذا وأنْ قَعَد ذاك، ربما اعتُقد في (هذا) و(ذاك) أنَّهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى"[١].

فالمشكلة إذًا تكمن في رسم الحدود التي لا يجوز تخطيها عند اللجوء إلى الحمل على المعنى. ذلك أن تخطّي هذه الحدود يوقعنا فيما أسماهُ ابن جني بالخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[٢].

وتنبّه إلى ذلك الأنباري فحاول أن يضع الحدود المطلوبة كي لا يَطْغَى المعنى على اللفظ، فقال معلّقًا على قول الكوفيين بأن الاسم مشتق من الوَسْم. "إن هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسدٌ من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ"[٣].

وفي موضع آخر، وضّح الأنباري أنه لو كان المعتمد على المعنى وحدهُ، لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو (ضُربَ زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية. وأن لا يُرْفع الاسم في نحو: (ماتَ زيدٌ) لوجود معنى المفعولية[٤].

ويرى الأنباري أنه إذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه. وبذلك ردَّ على الكوفيين قولَهُم إنَّ المُراد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم: (مركبُ فاره) و(مشربٌ عَذْب) أيْ: مركوبٌ فارِه. ومشروبٌ عذب. قال: "الظاهر

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٨٠-٢٨١.

[٢] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٠.

[٣] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٨.

[٤] الأنباري، أسرار العربية، ص ٨٨-٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يوجِب أن يكون المصدر للموضِع، لا للمفعول فوجب حملُه عليه. وإذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه"[١].

وكان من عادة العَرب اللغوية أنْ تُراعي اللفظ أكثر من مراعاتها للمعنى ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: مررتُ بزيدٍ، ولا يقولون: مررتُ زيدًا، مع أن (زيدًا) هو المفعول به الحقيقي. كذلك فإن: ررتُ بزيدٍ وعمروٍ عندهُم أولى من: مررتُ بزيدٍ وعمرًا[٢].

وقد راعى سيبويه هذه العادة في مذهبه، وعنى باللفظ والشكل أكثر من عنايته بالمعنى، ومثال ذلك حكمُه بالنصب على الضمير الذي جاء بعد (عسى) لاهتمامه بالشكل، إذْ أن (عسى) تَلحق بها نون الوقاية في (عساني) فهذه النون لا تدخُل على ضمير الرفع[٣].

ومن ذلك حكمه بالجر على الضمير في (لولاك) و(لولاي) متقيدًا بالشكل واللفظ، مع أن المعنى فيه الابتداء بدليل قول سيبويه: "الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع"[٤]، وأحسب ذلك مراعاةً منهُ للشكل.

ومن ترجيح سبويه اللفظ على المعنى ما جاء في (حكم رفع الاسم أو نصبه في جواب من قال: مَنْ رأيتَهُ) في الاشتغال، فسيبويه يرى أنك إذا رفعت الاسم في الاستفهام في نحو: من رأيتَهُ؟ وأيُّهُم رأيتَهُ؟ فالجواب الرفع، وهو الاختيار، والنصب جائز، وعلتُه اتّباع اللفظ المظهر، إذْ المسؤول عنه مرفوع[٥]، على حين يرى الأخفش أنه يجوز فيه الرفع والنصب على سواء، وعلّتُه الرفع على اللفظ والنصب على المعنى[٦].

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٤٣.

[٢] انظر هدى جنهويتش، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص ٤٦٣.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٧٥-٣٧٦.

[٤] سيبويه، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٧٣.

[٥] انظر سيبويه، المصدر السابق، ج١، ص ٩٣-٩٤.

[٦] انظر سيبويه، المصدر السابق، الموضع نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورجَّح السيرافي مذهب سيبويه قائلاً: "وليس الأمرُ إلا ما قاله سيبويه وذلك أن المعنيين إذا تساويا في اللفظ والمعنى كان اتّباع اللفظ أولى بالاختيار"[١].

ورغم أنَّ النحاة كثيرًا ما رجَّحوا اللفظ على المعنى، إلا أنهم كانوا يرجحون المعنى أحيانًا إذا وجدوا أنه يتناسب والموقف الذي يعالجونه ويناقشونه. ومثال ذلك ترجيح سيبويه للمعنى على اللفظ في قول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا (الضَّامرُ) العَنْسِ والرَّحلِ ذي الأقْتادِ والحِلْسِ[٢]

"فرفع سيبويه (الضامرُ) فقال له الرجل: إنَّ فيها: والرَّحْلِ ذي الأقتاد والحِلْسِ. فقال سيبويه من هذا هَرَبت، وصعد في الدرجة. قال أبو الفتح: هذا عندنا محمولٌ على معناه دون لفظه، وإنما أراد: ياذا العنسُ الضامرُ، والرَّحلِ ذي الاقتاد، فحمله على معناهُ دون لفظه"[٣].

ويرى محمد علي النّجار محقق الخصائص أن ابن جني أراد الجواب عن سيبويه "أن الشاعر لما قال: يا هذا الضامر العنس كأنه قال: يا هذا الضامِرُ عِنْسَهُ، وإذا كان عِنْسُهُ ضامرًا كان ذا عنسٍ ضامرٍ، فكأنه في المعنى: يا ذا الضامرُ العنسِ، أي: يا صاحبَ الضَّامرِ العنسِ، فساغ له أنْ يعطف عليه والرَّحلِ ..."[٤].

ونستطيع أن نستخلص مما سبق ما يلي:

* إن كلاً من المعنى واللفظ طرفان هامان في الصناعة الإعرابية، وينبغي أن لا يسمح لأحدهما بالطغيان على الآخر.

* إذا تساوى جانبا اللفظ والمعنى فالترجيح للفظ، لأن العرب تهتم باللفظ أكثر من المَعْنى، فإذا أمكن حمل الشيء على اللفظ، فلا ينبغي ساعتئذٍ الالتفات إلى ما رواءه، فلا يُحمل الشيء على معناه، ما أمكن حملُه على ظاهره.

---

[١] السيرافي، شرح السيرافي، ج٢، ص ٦٩.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٩٠.

[٣] ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣٠٥-٣٠٦.

[٤] محمد علي النجّار، هامش الخصائص، ج ٣، ص ٣٠٥ -٣٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعًا: ترجيح المُجمع عليه على المختلف فيه:

يقول السيوطي: "إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أولى"[١]. ومن ذلك أنه إذا اضطر في الشعر إلى قصر الممدود، أو مد المقصور، فارتكاب قصر الممدود أولى. لأنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين على جوازه في ضرورة الشعر، لأنه رجوع إلى الأصل، إذ الأصل القصر، بدليل أن الممدود لا تكون ألفهُ إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية، والزيادة خلاف الأصل[٢]. يقول ابن مالك في الألْفِيَّة:

وقصْرُ ذي المدِّ اضطرارًا مُجَمعٌ عليه، والعَكْسُ بخُلْفِه يَقَع[٣].

أما مدّ المقصور فقد أجازه الكوفيون ومنعهُ البصريون[٤]. وبذلك فإن ترجيح قصر الممدود كان أولى من مد المقصور، لأن الأول مجمع عليه والثاني مختلف فيه[٥].

وإجماع النحاة من أهل البلدين حجة إذا أعطاك خصمك يدهُ ألا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص[٦]. وبما أن ذاك الإجماع قد تحقق في جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر، فإن قصر الممدود يقدم على مد المقصور إذا تعارضا.

خامسًا: هل يُرجح الأصل أم الغالب عند تعارضهما:

يقول السيوطي: "إذا تعارض أصل وغالبٌ في مسألةٍ جرى قولان، والأصح العمل بالأصل"[٧].

يتضح من القول السابق للسيوطي، أن النحاة انقسموا عند تعارض الأصل والغالب إلى قسمين: فمنهم من رجح الأصل ومنهم من رجح الغالب. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٨١.

[٢] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٧٤٥؛ السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص ٦٢٨.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٥] السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٦] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٨٩.

[٧] السيوطي، المصدر السابق، ص ٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* ما دار حول مسألة (جواز صرف رحمن ولَحْيان)، حيث يرى أبو حيَّان أن ما يوجد من (فَعْلان) غير مصروف في الغالب. والمصروف منه قليل، فكان حملهما على الغالب عندهُ أوْلى[١].

ويرى السيوطي أن الصحيح في (رحمن ولحيان) صرفهما. لأنه جُهل النقلُ بهما عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف، فوجب العمل به[٢].

* ومن ذلك أيضًا مسألة (فُعَلَ) العلم إذا لم يُعلم أصرفوه أم لا؟ و لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل (كَصُؤَد) و (ثُقَب). فقد جاء في ذلك مذهبان:

أحدهما مذهب سيبويه، الذي يرى صرفَه جريًا على الأصل في الأسماء حتى يثبتَ أنه معدول، لأن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، غير معدولة[٣].

والآخر مذهب السيوطي وهو المنع من الصرف جريٌ على الغالب والأكثر من كلام العرب[٤].

سادسًا: ترجيح المانع على المُقتضي عند تعارضهما:

يقول السيوطي: "إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع"[٥]. وهذا يشبه إلى حد بعيد ما جاء في أصول الفقه حيث يُقدِّم الحظرُ على الإباحة عند تعارضهما. وذلك لأن الحظر أحوط، ففي ارتكاب المحظور إثمًا، بخلاف ترك المُباح، فكان الحظر أولى أنْ يوخذ به[٦].

أما في أُصول النحو، فأحسبُ أن الحكم حتى يعوّل عليه يجب أنْ يكونَ سليمًا من المُعارضة والموانع. فإذا وُجِد المانِعُ توقف العمل بالحكم حتى ينتهي ذلك المانع أو يزول.

---

[١] انظر الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٣٢.

[٢] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٨٠.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٢٢-٢٢٣.

[٤] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه؛ وانظر السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ٨٩.

[٥] السيوطي، الاقتراح، ص ٨١.

[٦] الأسنوي، التمهيد، ج ٣، ص١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثال ذلك ما ذكرهُ السيوطي من أن "أَيْ" وُجِد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحروف في المعنى، ولكنْ منع من بنائها لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء فامتنع البناء[١].

وفي الألْفِيَّة:

(أيٌّ) كـ(ما) وأعرِبَت ما لَمْ تُضَف ... وصدرُ وصلِها ضميرٌ انْحـذَفَ

وبعْضُهم أعْرَبَ مُطْلقًا وفـي ... ذا الحَذْف أيًّا غَيْرُ (أيٍّ) يَقْتفي[٢]

ومثال ذلك أيضًا: "المضارع المؤكد" بالنون وجد فيه سبب الإعراب، ومَنعته منه (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فبني تقديمًا للمانع[٣]. فالفعل المضارع يلحقه ثلاثة أشياء:

النون الخفيفة، والنون الشديدة، ونون جماعة النسوة، فإن لحقته إحدى النونات الثلاث بُني وزال إعرابه[٤].

وكذلك اسم الفاعل إذا وجد شرطُ إعماله وهو اعتماده على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو ذي خبر أو حال عند البصريين[٥]. ثم عارَضَه وصفٌ أو تصغير قبل العمل به فامتنع إعمَالُهُ[٦].

سابعًا: ترجيح الأصل والظاهر على مجرد الاحتمال:

تحدث ابن جني عن تعارض الأصل والظاهر مع مجرد الاحتمال، وأفراد لذلك بابًا في الخصائص عنوانه (بابٌ في الشيء يردُ فيوجبُ له القياسُ حُكمًا، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أنقطع بظاهره، أم نتوقف إلى أنْ يرِدَ السَّماع بجلية حاله"[٧].

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٨١؛ والأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٧٠٩؛ السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ٩١.

[٢] الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص ١٦٦.

[٣] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٨١.

[٤] ابن أبي الربيع، البسيط، ج١، ص ٢٠٥.

[٥] انظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٩٥؛ والأشموني، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩٣.

[٦] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يوضحُ ابن جني أن الحكْمَ في ذلك أن يعمل بظاهر القياس ولا نتوقف إلى أن يرد السماع بشيء[١]. ويذهبُ إلى ذلك أيضًا السيوطي في الاقتراح[٢].

ومن الأمثلة على ذلك:

* ما جاء حول كلمة (عنبر) هل نحكم أن النون فيها نون أصْل، لوقعها موقع الأصل، أم نتوقف لاحتمال أن يرد دليل على زيادتها[٣].

* ومثال ذلك أيضًا ما ورد في (عَنْسَل) هل اللام فيها زائدة لأنها في معنى (عَنَس)؟ أم لامها أصلية -كما رآى سيبويه-[٤]؟ لأنها مشتقة من (العَسَلان) وهو (عَدْو الذئب)، والنون زائدة لأن زيادة النون، أسهل من زيادة اللام واشتقاقه واضح لا تكلف فيه.

والمرجح عند ابن جني[٥] والسيوطي[٦] في هاتين المسألتين الأخذ بالأصل حتى يرد دليل بخلاف الأصل.

وأحسبُ أن حديث ابن جني والسيوطي في هذه المسألة من قبيل الفلسفة العقلية التي لا طائل تحتها. وذلك لأن الدليل الذي يتوهمون تعارُضَه مع الأصل والظاهر غير موجود. فماذا يناقشون إذًا؟؟ علمًا بأن أحد أركان المعارضة وجود دليلين متعارضين، لا دليلٍ واحدٍ والآخر متخيل لا وجود له.

---

[٧] ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٦٨.

[١] انظر ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٢] انظر السيوطي، الاقتراح، ص ٧٩.

[٣] انظر ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه؛ السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] انظر سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٣٢.

[٥] انظر ابن جني، المصدر السابق، الموضع نفسه؛ السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٦] انظر السيوطي، المصدر السابق، ص ٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثامنًا: ترجيح أحد الأصلين المتعارضين:

عقد ابن جني لذلك بابًا في الخصائص أسماه (بابٌ في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد"[١] ويرى ابن جني في هذا الباب أنه إذا تعارض أصلان فالرّاجح منهما هو الأقرب إليك دون الأبعد عنك[٢].

ومثال ذلك قولهم في ضمة (الذال) في (ما رأيته (مُذُ) اليوم) إنّ أصلها السكون، فلما حُركت لالتقاء الساكنين ضمّوها، و لم يكسروها، لأن أصلها الضم في (منذُ)، وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمّة (الميم)، فأصلها الأول وهو الأبعد (السّكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب (الضّم)، فَضمت (الذال) من (مُذْ) عند إلتقاء الساكنين، ردًّا إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذُ)، دون الأبعد الذي هو سكونها قبل أن تُحرّك المقتضي مثله للكسر لا للضم[٣]. إذ لو حَمَل (مُنذ) قبل ضَمّه لكان فيه التقاء ساكنين فيكون أصله التّخلص بالكسر لا بالضم، لكنه حمل على (منذُ) المضموم الأقرب من (مُذْ) الساكن (الذال).

ومن ذلك قولهم: (بعتُ) و (قلتُ) فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين، ثم نُقلا منه إلى (فَعِل) و(فَعُل) ثم قلبت (الواو) و(الياء) في (فَعَلْت) فالتقى ساكنان، العين المعتلة المقلوبة ألفًا، و(لام) الفعل، فحذفت (العين) لالتقائها، فصار التقدير، قلتُ وبعتُ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى (الفاء) لأن أصلها قبل القلب (فَعُلت) و(فَعِلت)، وذلك مراجعة إلى الأصل الأقرب، ولو روجع الأبعد وهو فتح المفتوح فيهما، لقيل: (قَلْتُ) و(بَعْتُ) بفتح الفاء، لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أُبدل منه الضم والكسر[٤].

---

[١] ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٤٤.

[٢] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٦.

[٣] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٤٤-٣٤٥؛ وانظر السيوطي، الاقتراح، ص٨٠.

[٤] وانظر ابن جني، المصدر السابق، ج٢، ص٣٤٥-٣٤٦؛ وانظر السيوطي، المصدر السابق، ص٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تاسعًا: ترجيح ماله نظير من كلام العرب على ما لا نظير له:

ذكر ابن جني أن (النظير) مما يُؤنَس به، غير أنه إذا دلَّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه[١]. وذلك لأن القياس إذا أجاز شيئًا، وسُمع ذلك الشيء عينه فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصِّحة والقوة مأخذه، ثم لا يُقدح به ألا يُوجد له نظير. لأن إيجاد النظير وإن كان مَأْنوسًا به فليس في واجب النظر إيجاده. ومثاله ذلك قولهم في (شنوءة) (شَنَئِيّ) فلما قبل القياس ذلك] لم يقدح فيه عدم النظير[٢].

أمّا إذا لم يَقُم الدليل فنحن بحاجة إلى إيجاد النظير. كما في قولنا (عِزْويت) لما لم يقم الدليل على أن (واوه) و(تاءه) أصلان احتجنا إلى التعلل بالنظير، فيمنع ساعتئذ أن يكون (فِعْويلا)، لَمَّا لم نجد له نظيرًا، وحُمل على (فَعْليت) لوجود النظير، وهو (عِفريت) و(نِفْريت) [٣].

وترجيح ما له نظير على ما لا نظير له واردٌ في الدرس النحوي ومثاله:

* ما جاء عند الأنباري في الإنصاف، عند الحديث حول الأسماء الستة، هل هي معربة من مكان واحد أو من مكانين. فالكوفيون ذهبوا إلى أن الأسماء السّتة معربة من مكانين. فـ(أبوك) مرفوعة من مكانين أحدهما الضمة التي هي على (الباء) في (أبوك) وثانيهما: (الواو) وذهب البصريون إلى أنها مرفوعة من مكان واحد. (فأبوك) عندهم مرفوع بالواو وحسب[٤].

ويستدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه وفساد ما ذهب إليه الكوفيون، أن ما ذهب إليه الكوفيون لا نظير له في كلام العرب، فإنَّ كل مُعرَبٍ في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وأن ما ذهبوا إليه لا نظير له في كلام

---

[١] انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩٨-١٩٩.

[٢] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص١٣٧.

[٣] انظر ابن جني، المصدر السابق، ج١، ص١٩٨.

[٤] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العرب. فليس في كلام العرب مُعربٌ له إعرابان "والمصيرُ إلى ما لـه نظير، أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[١].

* ومن تفضيل ما له نظير في كلام العرب على ما لا نظير له ما جاء عند الأنباري حين رجح رأي البصريين في (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام في مثل قوله تعالى: "(وإن) كادوا (لـ)يستَفزُّونَك في الأرض لِيخرجوك منها"[٢] فقد ذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام توكيد. فيما ذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلاّ). ثم يقول على لسان البصريين: "إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأنا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف (إن) وإن اختلفنا في بُطلان عملها مع التخفيف.

وقلنا إن (اللام) لام التوكيد، لأن لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، فاللام للتأكيد في كلامهم مما لا يُنكر لكثرته. فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم. فأما كون اللام بمعنى (إلاّ) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم. والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[٣].

إذا تعارض رأيا البصريين والكوفيين فماذا نرجح؟

عرفت البصرة النحو، وبنَت أركانه، وأسّست دعائمه على يد أكابر نحاتها، كعبد الله بن اسحق، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل ابن أحمد، وسيبويه، وذلك قبل أن تعرف الكوفة النّحو الذي وصلها على يد شيخها الكسائي الذي إليه ينتهون بعلمهم في النّحو ويعوّلون عليه في رواياتهم[٤].

وأحسب أن هذا السبق الزمني لمدرسة البصرة في النحو، كان له أثر واضح في تفوقها على غيرها من وجوهٍ أهمها:

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٠-٢١.

[٢] سورة الإسراء، آية ٧٦.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٦٤٢.

[٤] انظر أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ) بناء عقلية علمية منهجية أكثر نضوجًا في بحث مسائل النحو، وتَمَثّل ذلك في دقة الأقيسة البصرية، التي كانت في الغالب تبنى على ما كثر واطرد، ويستبعد عنها ما شذّ وقلّ من كلام العرب فاصطلاع البصريين بالنحو، وقوانين اللغة، وخبرتهم في ذلك ولدت لديهم حسًّا لغويًا يمكنهم من معرفة الأطر والقواعد العامة للغة.

وإضافة إلى ذلك، فقد كان البصريون حريصين كل الحرص على سلامة شواهدهم، دقيقتين في اختيارها مما ثبتت فصاحته من الكلام العربيّ.

وكانوا يفتخرون بذلك على الكوفيين فيقولون "نحن نأخذ اللغة عن حَوشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشّواء وباعة الكواميخ"[١] ومرادهم في ذلك أنهم يأخذون اللغة عن الإعراب الذين لم تفسد سلائقم، أما الكوفيون فهم يأخذونها عن الحواضر، أهل الأسواق، الذين فسدت سلائقهم، وتسرب اللحن إلى لغتهم.

ب) وكما كان للسّبق الزمني لمدرسة البصرة أثرٌ كبير في رسوخ علمهم ومنهجيتهم في النحو كان ذلك أيضًا عاملاً هامًّا في التراث العلمي الضخم الذي قدموه للنحو، من خلال مؤلفات كانت وما تزال أكابر أمات النحو في المكتبة العربية الأمر الذي جعل بصمتهم في هذا العلم واضحة جليّة لا ينافسهم فيها منافس، ولا ينازعهم إيّاها أحد.

أما الكوفيون فهم ابتداءً أهل رواية، وأصحاب قراءات مشهورة كقراءة عاصمٍ، وقراءة حمزة وقراءة الكسائي. وقد كان لتخصصهم في الرواية والقراءات أثر كبير في منهجهم الذي درسوا به النحو. فالرواية عند الراوي إذا صح سَندها لا سبيل إلى ردها والقراءة إذا ثبت سندها لا يردّها فشوّ لغة ولا قياس[٢].

---

[١] السيوطي: الاقتراح، ص٨٤.

[٢] انظر أحمد مكي الأنصاري: نظرية نحو القرآن، ط١، دار القبلة، مكة، ١٤٠٥ هـ، ص٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان نتيجة لإيمان الكوفيين واقتناعهم بهذا المنهج أنهم لو صحّ عندهم بيتٌ واحد يخالف القياس أجازوه وقاسوا عليه[١].

فالكوفيون يولون السّماع أهمية كبيرة، ويأخذون بظاهر النصوص، وقليلاً ما يلجأون إلى التأويلات التي تبعد بالنص عن الظاهر[٢].

كما ويمتاز الكوفيون بسعة روايتهم، فهم علامون بأشعار العرب، مطلعون عليها[٣]. ويذكر أن الكسائي خرج إلى بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، يأخذ العربية، ورجع وقد أنفذَ خمس عشرة قنينة حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٤].

مما سبق اتضح تفوق المدرسة البصرية في النحو العربي على مدرسة الكوفة، غير أن هذا ليس سببًا كافيًا لاطلاق القول بترجيح كلّ ما جاءوا به من مسائل عارضوا فيها آراء الكوفيين. فيجب أن لا نتعبّد-وكما يقول أبو حيّان -بكلام البصريين، بل يجب إتباع الدليل، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفييون[٥].

فينبغي أن يكون الحكم في ذلك حكمًا موضوعيًا نتناول فيه المسائل المتعارضة لدى المدرستين واحدة واحدة، فلكل مسألة خصوصيتها، وطريقتها في المعالجة.

وخلال هذا البحث استطعنا أن نتوصل إلى جملة من القواعد المرجّحة، عند التعارُض، فلنحاول أن نعرض بعضًا من مسائل الخلاف على تلك القواعد غاضّين الطرف عن بصريتها أو كوفيتها ملتزمين الحياد. وإليك بعضًا من التطبيقات على ذلك:

---

[١] انظر السيوطي، الاقتراح، ص٨٤.

[٢] انظر مهدي فخروي، مدرسة الكوفة، ط٢، مكتبة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٨، ص٣٥٢.

[٣] انظر السيوطي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٤] القفطي، إنباة الرواة، ت محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع دار الكتب المصرية، ١٣٥٠ هـ، ج٢، ص ٢٥٨.

[٥] انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- توصلنا إلى أنه إذا تعارض السّماع الكثير مع القياس، فلا عبرة بالقياس، وقد اختلف البصريون والكوفيون في حكم ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فذهب البصريون إلى منعه، وذهب الكوفيون إلى جوازه[١].

و صرّح البصريون بأنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لانه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل[٢]. واستدل الكوفيون بأدلة سماعية كثيرة لا نستطيع أن نحكم عليها بالشذوذ والقلة ومنها قول الشاعر:

طَلَبَ الأرْزاقَ بالكتائبِ إذ هوَتْ
بشبيبَ غائلةُ الثّغورِ غَدُورُ[٣]

فترك الشاعر صرف (شبيب) وهو منصرف.

وبقول الشاعر:

نَصَروا نبيَّهم وشَدُّوا أزْرَه بِحنينَ حين تواكَلَ الأبطالُ[٤]

فترك صرف (حنين) وهو منصرف.

وبقول الشاعر:

إذا قال غاوٍ مِنْ تَنُوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّت عَلَيّ بِزَوْبَرَا[٥]

فترك صرف (زوبر) وهو منصرف.

وقد تجاوزت شواهد الكوفيين على ذلك أصابع اليد، فأين يذهب قياس البصريين حيال هذه الشواهد الكثيرة.

أرى أنه لا عبرة بهذا القياس، وأنَّ رأيَ الكوفيين في تجويز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، هو الرأي الصائب الذي تشهد له الكثير من

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٩٣.

[٢] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٤.

[٣] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٩٣.

[٤] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٩٤.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نصوص اللغة التي لا يمكن ردها. وقد ذهب إلى رأي الكوفيين هذا من البصريين أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان[١].

ورجّحه أيضًا الأنباري فقال: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوّته في القياس[٢].

وقد ضرب البصريون بعرض الحائط شواهد سماعيّة كثيرة في مسألة تجويز العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض، فقد منعوا ذلك فيما جوّزه الكوفيون[٣] ويونس[٤] والأخفش[٥] من البصريين.

واستدل الكوفيون على رأيهم بشواهد كثيرة منها:

قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تَساءلون به والأرحامِ"[٦] بالخفض وبقوله تعالى: "ويَسْتَفْتونك في النساء قل الله يُفتيكم فيهن وما يُتلى عليكم"[٧]. (فما): في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن).

وبقوله تعالى: "لكنِ الراسخون في العلم مِنْهُم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة"[٨] فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

واستدلوا كذلك بشواهد شعرية منها:

فاليومَ قرَّبت تَهْجُونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ[٩]

(فالأيامِ) خفض بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير: بك وبالأيامِ.

---

[١] انظر الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٥١٣.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٤.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٣.

[٤] انظر عبد المنعم فائز، الحجة في النحو، ص١٦٨.

[٥] انظر الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٢٢٤.

[٦] سورة النساء، آية ١.

[٧] سورة النساء، آية ١٢٧.

[٨] سورة النساء، آية ١٦٢.

[٩] الأنباري،المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٤؛ والبغدادي، الخزانة، ج٥، ص١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال الشاعر:

أَكرُّ على الكتيبة لا أُبالي أفيها كان حتفي أم سِواها[١]

فعطف (سواها) بأَمْ، على الضمير في (فيها)، والتقدير: أم في سواها. وقال الشاعر:

تُعلّقُ في مثلِ السّواري سُيوفُنا وما بينْها والكَعْبِ غوطٌ نَفانِفُ[٢]

فالكعب: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

وأما البصريون فالقياس عندهم أن العطف على ضمير الخفض يكون بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسمًا. وما جاء من شواهد عارضت قياسهم عدّوه شاذًا يحفظ ولا يجوز القياس عليه[٣].

وأرى أن تحكيم القياس وترجيحه في هذه المسألة، رَغم الشواهد الكثيرة من كلام الله وكلام العرب لا يصّح بحال.

٢- توصلنا إلى أن الشواهد القليلة الشاذة إذا عارضت القياس المبني على ما اطرد من كلام العرب لا يجوز القياس عليها، بل يجب أن تحفظ ضمن ما لا يقاس عليه.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في ترخيم المنادى، فذهب الكوفيون إلى تجويزه، ومنع ذلك البصريون، لأن ترخيم المضاف إليه، ترخيم في غير النداء فالمضاف إليه ليس هو المنادى[٤]. واستدل الكوفيون على رأيهم بقول الشاعر:

أبا عُروَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرةٍ سَيدعوهُ داعِي مِيتةٍ فيُجيبُ[٥]

---

[١] الأنباري، الإنصاف، الموضع نفسه، ج٢، ص ٤٦٤؛ والبغدادي، الخزانة، ج٥، ص١٢٥.

[٢] الأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٥؛ والبغدادي، المصدر السابق، الموضع نفسه.

[٣] انظر البغدادي، المصدر السابق، ج٥، ص١٢٣-١٣١؛ والأنباري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٦-٤٦٧.

[٤] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص٣٤٧؛ وسيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٤٠.

[٥] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص٣٤٨؛ البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد أراد الشاعر: يا أبا عروة.

وقال الشاعر:

خُذوا حَظَّكم-يا آلَ عكرمَ-واذكروا أواصرنا، والرّحمُ بالغيبِ تُذكرُ[١]

أراد: يا آلَ عكرمة.

وقد عد سيبويه الترخيم في المضاف إليه من الضرورة التي لا يقاسُ عليها[٢]. وأميل في هذه المسألة إلى رأي البصريين لأن الشواهد التي قدمها الكوفيون ليست كافية ليقاس عليها.

ومن ذلك أيضًا الخلاف في نداء الاسم المحلّى بأل، فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه وذهب البصريون إلى منعه[٣].

واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا إيّاكُما أن تُكْسِباني شَرًّا[٤]

فقال (يا الغلامان) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، ويقول الشاعر:

فدَيتُك يا التي تيمتِ قَلْبي وأنت بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي[٥]

فقال (يا التي) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. واحتَجَّ البصريون في منعهم لنداء المحلى بأل أنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيدان التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان[٦] وذهبوا إلى أن البيتين في المذكورين ضرائر لا يعتَد بها ولا يقاس عليها، فهي مما شذّ استعمالاً

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٤٧؛ البغدادي، الخزانة، ج٢، ص٣٢٩.

[٢] انظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٤٠.

[٣] انظر الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٥.

[٤] البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٤؛ والأنباري، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٦.

[٥] البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٣؛ والأنباري، الموضع نفسه.

[٦] الأنباري، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقياسًا[١]. وأرى أنّ هذين البيتين شـذا عـن قيـاس اللغـة ويجـب أن يحفظـا ولا يقاس عليهما.

هذه بعض التطبيقات العملية في الترجيح بين البصريـين والكوفيـين مـن خلال المسألة الواحدة، بعرضها على القواعد العامة للترجيح.

[١] انظر البغدادي، الخزانة، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨-٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخـاتمـــــة

بحثت هذه الرسالة موضوع التعارُض والترجيح في أصـول النحـو العربـي بجانبيهـا النظري والعملي، وطرق النحاة في التَّصرف بالأدلة النحوية المتعارضة سواء كـان ذلـك بالتوفيق بين الدليلين المتعارضين، أو بترجيح أحدهما على الآخر.

وقد توصَّلتُ في هذه الرسالة إلى استنتاج مسائل أصولية أهمها:

أولاً: أن الترجيح يُبنى على التَّعارُض. فما لا يوجد فيه تعارض لا ترجيح فيه.

ثانيًا: أن غرض التوفيق والترجيح بين الأدلة النحوية المتعارضة، هـو خدمـة اللغـة، وبناء قواعد لغويـة قويـة، وأقيسـة صحيحـة. وأن معرفـة قواعـد هـذا المسـلك تُساعِد كثيرًا في تيسـير النحـو، والحـد من العثرات، والتشـعبات الـتي تسـبب التعقيد في الدرس النحوي.

ثالثًا: سلك النحاة في التصرف مع الأدلة النحوية المتعارضةالمسالك التالية:

أ- الجمع بين الدليلين المتعارضين وتجويزهما.

ب- إسـقاط أحـد الدليلـين المتعـارضين بالاعـتراض عليـه بـأحد وجـوه الاعتراضات التي تم إيضاحها في الأطروحة.

جـ- تحجيـم النصـوص الـتي تتعـارض مـع الكـثرة الغالبـة بدعـوى الشـذوذ والضرورة الشعرية.

د- ترجيح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر، ويكون ذلك بما يلي:

١- يرجح أحد السماعين المتعارضين على الآخر إذا اتضحت قوة سنده، أو وافق متنه القياس والنظائر من كلام العرب.

٢- يرجح السماع على القياس، ويكون ذلك في طريقين:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* لا يجوز رد سماعٍ صحَّ عن العرب، حتى وإن خالف القياس والسماع المطَّرد، لكنْ ما ورد من هذا الباب يؤخذ به ضمن ما يحفظ ولا يُقاس عليه.

* إذا تعارض السماع المطرد، والقياس الصحيح فلا عبرة بالقياس.

٣- استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يتمسك به حال وجود دليل آخر من سماع أو قياس.

٤- يرجح أحد القياسين المتعارضين على الآخر، إذا وافق سماعًا عن العرب، أو دُعم بقياس آخر.

٥- السماع المطرد الكثير، لا تعترض عليه الروايات الشاذة والضرائر، فإن ثبوت نصٍّ سندًا ورواية عن العرب شيء، وقواعد اللغة وقوانينها شيء آخر.

٦- المقولات التي نادت بترجيح لغة قريش على غيرها، تفتقر إلى الدقة العلمية، فالفصاحة ليست حكرًا على قبيلة دون أخرى، ويجب أن يكون الترجيح وفق النصوص والمسائل، لا ترجيح لغة برمتها على لغة أخرى.

٧- لا يتفق والروح العلمية للبحث، ترجيح آراء البصريين على الكوفيين ولا العكس، بل يجب أن نتناول المسائل التي اختلفوا فيها مسألة مسألة، وإجراء الترجيحات من خلال توافق كلٍّ من رأييهما مع قواعد الترجيح الصحيحة.

٨- ما أجمع عليه النحاة يرجح على ما اختلفوا فيه.

٩- لا حق لبعض النحاة في تخطئة الشعراء والقرَّاء، بل كان عليهم أن يستوعبوا القراءات والنصوص التي خرجت عن القياس، ضمن ما يحفظ ولا يُقاس عليه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠- لا يجوز إسقاط أحد الشاهدين المتعارضين بدعوى الجهل بقائله، أو بدعوى اختلاف الرواية، فهذان أصلان لا يجوز الاستناد إليهما لضعف حجج من نادوا بهما كما أوضحت في متن هذه الرسالة.

وختامًا أقول بأن هذه الرسالة ليست نهاية المطاف في الحديث عن التعارُض والترجيح في أصول النحو، بل حاولت في هذه الرسالة أن أضع نقطة البداية في جمع شتات هذه الظاهرة. فهي ما زالت بحاجة إلى جهود أخرى للتعمق في جزيئاتها وتفصيلاتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٦٦ .
- إبراهيم السامرائي، المذكر والمؤنث، بحث مع تحقيق كتاب التذكير والتأنيث لأبي حاتم السجستاني. (ب ،م) (ب ، ت) .
- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ، ط١٢، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٥٧.
- أحمد الفيومي، المصباح المنير، ط ٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢١ .
- أحمد مكي الأنصاري، نظرية نحو القرآن، ط ١، دار القبلة، مكة ، ١٤٠٥ هـ.
- الأخفش، معاني القرآن، ت فائز فارس، ط٣، دار البشير، عمّان، ١٩٨١ .
- الأسنوي، التمهيد على تخريج الفروع والأصول، ت محمد حسن هيتو، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١ .
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية (ب،ت).
- الألوسي، الضرائر، ت محمد الأثري، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٩٢ .
- الأنباري الإغراب في جدل الإعراب، ت سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧١.
- الأنباري لمع الأدلة، ت سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١ .
- الأنباري نزهة الألباء، ت إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الاندلس، بغداد، ١٩٧٠.
- الأنباري الإنصاف، ت محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢ .
- البخاري، كشف الأسرار، مكتبة الصنايع، ١٣٠٧ هـ .
- بدران ابو العينين، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، (ب،ت).
- البزدوي، أصول البزدوي، مكتبة الصنايع، ١٣٠٧ هـ .
- البغدادي، خزانة الأدب، ت عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦.
- البغدادي، شرح أبيات مغنى اللبيب، ت عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، ط١،دار المأمون، دمشق، ١٩١٣.
- تمام حسان، الأصول، دار الشؤون الثقافية، العراق، والهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٨٨
- ثعلب ، مجالس ثعلب، ت عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨-١٩٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الجرجاني، التعريفات، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٨.
- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- ابن جني، الخصائص، ت محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة لكتاب مصر، مصر ١٩٩٠.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ت مصطفى السَّقا وآخرين، القاهرة، ١٩٥٤.
- ابن الحاجب، الشافية، ت محمد عبد الرحمن، كانبور، ١٢٧٨هـ -١٨٦١م.
- حسن الشاعر، اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٢
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢ .
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت،الكويت، ١٩٧٤م.
- خديجة المفتي، نحو القراء الكوفيين، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، لبنان، ١٩٨٥ .
- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٢.
- الرازي، المحصول، ت طه العلواني، (ب،م) ، (ب،ت) .
- الرافعي، تاريخ آداب العربية، ت محمد سعيد العريان، ط٢ المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٤٠.
- رضى الدين الاستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، ت يوسف عمر، جامعة قابوس، ١٩٧٨.
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، ١٩٧٣ .
- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٨٤.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، بيروت، ١٩٨٦ .
- الزجاجي، مجالس العلماء، ت عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧.
- الزمخشري، الكشاف، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٤٣ هـ .
- ابن السراج، الأصول في النحو، ت عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥ .
- السرخسي، أصول السرخسي، دار الكتاب العربي، ١٣٨٢ هـ .
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ت محمد شاكر، القاهرة، ١٩٧٤.
- سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٩٨٣.
- السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ت محمد علي الريح هاشم، ١٩٧٤.
- السيوطي، الاقتراح، ط٢، جمعية حيدر آباد، حيدر آباد، ١٣٥٩هـ .
- السيوطي، المزهر، ت محمد جاد المولى وآخرين، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨.
- السيوطي، همع الهوامع، ت عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار النحوي، الكويت، ١٩٧٥.
- السيوطي، بغية الوُعاة، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، - ١٩٨).
- السيوطي، الأشباه والنظائر، ت عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- شوقي ضيف، العصر الجاهلي، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبدالله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (ب،ت) .
- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، القاهرة .
- عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة، مكتبة غريب، القاهرة، (ب.ت) .
- عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، بغداد، ١٩٧٦.
- عبد الحميد علي الفلاح سالم، نهج السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨.
- عبدالفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، مطبعة النهضة ، القاهرة، ١٣٧٧ هـ .
- عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط٥، مكتبة الرسالة بغداد، ١٩٧٦.
- عبد اللطيف البرزنجي، التعارُض والترجيح بين الأدلة الشرعية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.
- عبد المنعم فائز مُسعد، الحجة في النحو، ط٢، مطبعة روان التجارية، القدس، ١٩٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عبد الوهاب العدواني، الضرورة الشعرية، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠.
- عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي،بيروت، ١٩٧٨.
- ابن عقيل،شرح ابن عقيل، ت أحمد الحمصي، ومحمد قاسم، ط١، منشورات دار جروس، لبنان، ١٩٩٠ .
- علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود، جدة، ١٩٧٩.
- علي بن حمزة الأصفهاني، التنبيهات على أغاليط الرواة، ت عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر.
- أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ت علي النجدي ناصف وآخرين، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٣ .
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، (د.ت) .
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣ .
- الفراء، معاني القرآن، ت أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٥٥.
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣ .
- القفطي، أنباه الرواة على أنباء الرواة، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠.
- المبرد، الكامل، ت لجنة محققين، مؤسسة المعرف، بيروت، (ب.ت) .
- المبرد، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (ب.ت) .
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ت شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
- محمد الحفناوي، التعارُض والترجيح عند الأصوليين، ط٢، دار الوفاء، مصر، ١٩٨٧.
- محمد الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، حلب، ١٩٧٤ .
- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣ هـ .
- محمد عوّاد، مقدمة تحقيق الكوكب الدري للأسنوي، دار عمار، عمان، ١٩٨٥.
- محمود فجال، الإصباح في شرح الإقتراح، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩.
- المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ت علي البجاوي، دار النهضة، مصر، ١٩١٥.
- مكي بن ابي طالب القيراوني، الكشف عن علل القراءات السبع، ت محي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦.
- مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة، ط٢، مطبعة البابي الحلبي،مصر، ١٩٥٨.
- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢.
- هدى جنهويتشي، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، مكتبة دار الثقافة للنشروالتوزيع، عمان، (د.ت) .
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ابن هشام، مغنى اللبيب، ت مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (ب،ت) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجـلات:

- أحمد علم الدين الجندي، في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغـة العربيـة، القـاهرة، مج ٤٢، ١٩٧٨.
- محمد عبد الحميد سعد، الضرورة عند النحويين، مجلة كلية الآداب، جامعة الريـاض، مجلد ٤، ١٩٧٥-١٩٧٦.
- محمد عبد الحميد سعد، الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، مجلة كليـة الآداب، جامعة الرياض، مجلد ٣، ١٩٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Phenomenon of Contradiction and Likeliness in the Origin of Arabic Grammar

Habiba Mohamed Noman Jaber

٤٥٩٥١٤

Directed by

Prof. Mahmoud Husni

This thesis discusses the phenomenon of contradiction and likeliness in the origin of Arabic grammar. The thesis consists of a preface and three chapters . The preface discusses the influence on the grammarians in the origin of grammar by the way of jurists and models showing this influence.

The first chapter discusses the theoretical side of contradiction and likeliness and acquaints the contradiction , its rule, ramifications its class, reasons, kinds . It also defines contradiction.

The second chapter discusses the methods of grammarians in reconciling opposite evidences through the following courses :

(a) Accepting the two contradictory evidence
(b) Ignoring one of the evidences .
(c) Accepting one of the evidences a , abnormal or because of verse necessity .

The third chapter discusses the grammarians, method in accepting the contradictory evidence through general rules of likeliness whether the two contradictory evidences were only heard or taken by analogy or taken both ways .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit